

الشركة المصرية للاتصالات ش.م.م

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات، عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة المصرية للاتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠٢١ في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بمقر الشركة المصرية للاتصالات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي ، الجيزة ونظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد وتماشياً مع توجيهات الدولة للحد من التجمعات، وفي ضوء قرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ ، وطبقاً لما ورد بدعوة إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات فقد تم عقد الإجتماع والمشاركة فيه من خلال وسائل الاتصال الحديث باستخدام تقنية E-Magles وذلك دون التجمع الفعلي المعتاد حيث تمكن السادة المساهمين من التصويت عن بعد إلكترونياً على بنود جدول الأعمال وكذلك حضور الاجتماع من خلال الاتصال المرئي والذي يعتبر حضوراً فعلياً .

وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : أعضاء مجلس الإدارة :

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان

٢. السيد المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد الله

٣. السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال

٤. السيد اللواء أ.ح / بكر محمد عبد الوهاب محمد البيومي

٥. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أحمد أبوعلی

٦. السيد المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة

٧. السيد الدكتور/ حسين يسرى محمد جمال الدين أمين

٨. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات

٩. السيد الأستاذ / محمد سعيد سلطان

١٠. السيد المهندس/ محمد نصر الدين محمد على

١١. السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل

ثانياً : ولم يحضر من الجهات الحكومية كلاً من :

١. ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية

٢. ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

وحضر ممثلاً عن الحكومة :

رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء

السيد المستشار / شريف الشاذلي

رابعاً : مراقبي الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات على النحو التالي :

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

القائم بأعمال الوكيل الأول – مدير الادارة

١. السيدة المحاسبة / فينيس خلاف ابسخيرون

السند الأول:

النظر في اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ كالتالي :

**نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية
(معد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)**

إسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات
البيانات الأساسية :	
غرض الشركة	غرض هذه الشركة هو: إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية. ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: (١) تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. (٢) تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشاركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. (٣) الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على ساعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. (٤) التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطاً شبيهاً أو مماثلاً لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. (٥) إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تملكها. (٦) بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكامالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. (٧) إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. (٨) الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. (٩) وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشروط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة
المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
آخر رأس مال مرخص به	١٧.٧٠٧١٦... جنيه مصري
آخر رأس مال مدفوع	١٧.٧٠٧١٦... جنيه مصري
تاريخ القيد بالبورصة	٢٩ / ١٢ / ١٩٩٩
القيمة الاسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
آخر رأس مال مصدر	١٧.٧٠٧١٦... جنيه مصري
رقم وتاريخ القيد في السجل التجاري	٣٩٣ لسنة ١٩٩٩

علاقات المستثمرين:

٣١٣١٥٢١٩	رقم التليفون	سارة محمد ممدوح شبايك	اسم مسئول علاقات المستثمرين
٣١٣١٦١١٥	رقم الفاكس	investor.relations@te.eg	عنوان البريد الإلكتروني
الكيلو ٢٨ - طريق مصر إسكندرية الصحراوي - القرية الذكية - مبنى B7			عنوان المركز الرئيسي للشركة
http://ir.te.eg			عنوان الموقع الإلكتروني

مراقب الحسابات :

	KPMG حازم حسن	اسم مراقب الحسابات
٢٠٢٠ / ١ / ١	حتى ٢٠٢٠ / ١٢ / ٣١ بموجب قرار الجمعية العامة المنعقدة في ٢٣ مارس ٢٠٢٠	تاريخ التعيين
١٩٩٤ / ٧ / ٣٠	تاريخ قيده بالهيئة	رقم القيد بالهيئة
	٨	

(حملة ه % من أسهم الشركة فأكثر) :

النسبة	عدد الأسهم	حملة ه % من أسهم الشركة فأكثر
٨٠ %	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	الدولة
٨٠ %	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	الإجمالي

(ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة) :

النسبة	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة
٠,٠٠٠,٠٠٠ %	١٠,٦٠	الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان
٠,٠٠٠,٠٠٠ %	٥١٩	المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله
٠,٠٠٠,٠٠٠ %	١,٠٥٦,٠	الأستاذة / لبنى محمد هلال خليل
٠,٠٠٠,٠٠٠ %	٢٤٣	الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو علي
٠,٠٠٠,٠٠٠ %	٣٦٤	الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل

(أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء) :

النسبة	عدد الأسهم وفقاً لآخر بيان إفصاحي سابق	أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء
	لا يوجد	
	لا يوجد	الإجمالي

آخر تشكيل لمجلس إدارة الشركة :

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة
الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	دولة	تنفيذي
اللواء أ.ح/ بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس / محمد حسن شمروخ جمعة	عضو مجلس إدارة	دولة	تنفيذي

الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس/ محمد نصر الدين محمد علي	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
الأستاذة/ لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الأستاذ/ أحمد محمد جمال أبو علي	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيك	عضو مجلس إدارة	نقابة	نقابة

التغييرات التي طرأت علي تشكيل المجلس خلال العام :

- أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ علماً بالاستقالة المقدمة من السيد المهندس / حسام عبد الله شعبان موسى الجمل من عضوية مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٣/٤ .
- أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢١ علماً بكتاب الأمانة العامة بوزارة الدفاع بشأن تعيين السيد اللواء أ.ح / بكر محمد عبد الوهاب محمد البيومي عضواً بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات خلفاً للسيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر .
- أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٥ علماً بقرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعيين السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد علي عضواً ممثلاً عن الحكومة في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة خلفاً للسيد المهندس / حسام عبد الله شعبان موسى الجمل .

اجتماعات مجلس الإدارة :

اجتمع مجلس الإدارة ١٩ مرة خلال عام ٢٠٢٠

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	الدولة
اللواء أ.ح / بكر محمد عبد الوهاب محمد البيومي	الدولة
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة و المهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
 ١. القوائم المالية الدورية والسنوية.
 ٢. نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
 ٣. الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيداً لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.

- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام :

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	٣ امرة
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة	تم عرض جميع التقارير على مجلس الإدارة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها	نعم تضمنت بعض هذه التقارير بعض الملاحظات الجوهرية
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية	نعم قام المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة

بيانات العاملين بالشركة :

متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة	٣٣,٣٣٥ عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	١٥٧,٧٠٧ جنيه مصري •

• كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المستقلة.

متوسط عدد العاملين بالمجموعة خلال السنة	٤٥,٩٠١ عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	١٤٧,٢٥٢ جنيه مصري ••

•• كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المجمعة.

نظام الإثابة و التحفيز العاملين والمديرين بالشركة : لا يوجد

إجمالي الأسهم المتاحة وفقاً لنظام الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
إجمالي ما تم منحه من أسهم الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المستفيدين من نظام الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
إجمالي ما تم منحه من أسهم الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين منذ تطبيق النظام	لا يوجد
أسماء وصفات كل من حصل على ٥% أو أكثر من إجمالي الأسهم المتاحة (أو ١% من رأس المال الشركة) وفقاً للنظام	لا يوجد

- عرض ما اتخذ ضد الشركة من إجراءات أو ضد أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل الهيئة أو البورصة و التي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام مع بيان أسبابها وكيفية معالجتها وتجلب تكرارها مستقبلاً " إن وجدت "؛

لا يوجد

- عقود المعاوضة التي أبرمتها الشركة مع أحد مؤسسيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال العام (٢٠٢٠)؛

لا يوجد

مساهمة الشركة خلال العام (٢٠٢٠) في مجال المسؤولية المجتمعية:

مبادرات المسؤولية المجتمعية للشركة المصرية للاتصالات (WE) لعام ٢٠٢٠

أولاً: محور الصحة**المرحلة الثالثة من مبادرة مصر الخالية من فيروس سي****١- حملات التبرع بالدم**

الهدف من المبادرة: المساهمة في سد العجز في بنوك الدم القومية من خلال إطلاق حملات للتبرع بالدم وحملات للتوعية بأهمية التبرع بالدم.
المحافظات المستهدفة: القاهرة، الإسماعيلية، بني سويف، الدقهلية، الغربية، قنا، الأقصر، أسيوط
المستهدف: ١٠,٠٠٠ كيس دم ، المحقق: ٤٠١,٣ كيس دم

٢- استكمال شبكة الربط الإلكتروني لبنوك الدم

الهدف من المبادرة: تمكين صانع القرار في وزارة الصحة لأول مرة من التعرف لحظيا على احتياطي الدم في مختلف بنوك الدم واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعاً.
بنوك الدم المستهدفة: مستشفى جامعة طنطا وجامعة قناة السويس والمستشفيات الجامعية بمحافظات الصعيد (جامعة الفيوم، جامعة جنوب الوادي، جامعة الأزهر بأسيوط) وبنك دم جامعة المنصورة
البنوك التي تم ضمها للمنظومة حتى الآن: ٢٠٢ بنك دم تابعة لوزارة الصحة و أهمها بنك دم مستشفى معهد ناصر مستشفى المنيا الجامعي ومستشفى الحسين الجامعي وجاري العمل على ضم البنوك الستة للمرحلة الحالية.

**ثانياً: تطوير التكنولوجيا في خدمة المجتمع المصري
مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**

ربط الوحدات الصحية في الأماكن التي تفتقر للخدمات الطبية بالمستشفيات العامة والمراكز داخل كل محافظة، وتم الانتهاء من تفعيل وتشغيل عدد ١٠٩ موقع بالمحافظات المختلفة.

مشروع الدعم التكنولوجي لمستشفيات السرطان والأطفال

رفع كفاءة المنشآت الصحية من خلال توفير خدمات الربط بتكنولوجيا الألياف الضوئية، وخدمات الإنترنت فائق السرعة والكول سنتر للكيانات الطبية التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين، وعلى رأسها:

- (١) مستشفى الناس لعلاج الأطفال: أكبر مركز طبي متخصص في قارة أفريقيا بطاقة استيعابية ٦٠٠ سرير. نجحت المستشفى في استقبال ٢٠٠٠ حالة وإجراء ٢٥٠ عملية جراحية خلال عام من افتتاحها
- (٢) مستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي: قدمت المستشفى خدمات الكشف المبكر لأكثر من ١٢٦,٠٠٠ سيدة، وخدمات العلاج الكيميائي لأكثر من ٤١,٠٠٠ وتقديم ما يزيد عن ١١٨,٠٠٠ جلسة علاج إشعاعي و٦,٠٠٠ عملية جراحية.
- (٣) مستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الثدي: أكبر مستشفى متخصص لعلاج سرطان الأطفال. وصلت نسبة الشفاء بالمستشفى إلى ٧٥%.

ثالثاً: محور التعليم والتدريب**مشروع مدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**

أول مدرسة ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تهدف إلى إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلي والإقليمي والدولي، وقد تم تنفيذ ما يلي:

- تصميم وإعداد مناهج المدرسة طبقاً للمعايير الدولية من قبل مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين في المجال.
 - قبول عدد ١٩٣ طالب بعد خضوعهم لاختبارات القدرات والمقابلات الشخصية بأولوية المجموع الكلي للشهادة الإعدادية وطبقاً للمعايير التي وضعتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
 - إلحاق المدرسين والطواقم الإداري بمجموعة من الدورات التدريبية المكثفة على استراتيجيات ومنهجيات التدريس وفقاً لأحدث النظم والمعايير الدولية.
 - رفع كفاءة وتطوير المدرسة وكذلك فرش وتجهيز الورش بأحدث الأجهزة والمعدات لمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية وطرق التعليم المعمول بها دولياً.
- مبادرة مؤسسة شباب القادة (الدفعة الثانية)**

الرؤية: تأهيل كوادر شبابية قادرة على القيادة في مجالات مختلفة لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في جمهورية مصر العربية.

الهدف: البحث عن قادة من الشباب لتنمية قدراتهم العملية والنظرية باستخدام أحدث أدوات التقييم والتنمية المعتمدة دولياً

(أ) برنامج القادة

- تم اختيار وتأهيل ٥٥ قائد من بين ١٢٠٠٠ من المتقدمين
- تم تخريج دفعة القادة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وعرض تقييمات الطلاب القادة قبل وبعد التحاقهم بالبرنامج من خلال مراحل الثلاث:
- مرحلة اكتشاف واختبار القادة
- مرحلة التنمية
- مرحلة التطبيق

(ب) برنامج She Leads

- تم استهداف ٣٠ نشاط طلابي هذا العام بمتوسط ٥٠ طالب مشارف في النشاط الطلابي
 - تم استهداف الأنشطة الطلابية من جميع المعاهد والجامعات المصرية الأهلية والخاصة.
 - وأقيم حفل الختام وإعلان الفرق الفائزة بحضور الشركاء والسيد وزير التعليم العالي
- (ج) منصة الأنشطة الطلابية**
- تم استهداف واختيار وتأهيل ١٥ فريق بمتوسط ٥ طالبات لكل فريق في عدد ٣ مدارس فنية بمحافظة القاهرة والجيزة.
 - تم تنفيذ البرنامج من خلال ٣ مراحل:
 - مرحلة الاختبارات
 - مرحلة التنمية واختيار الأفكار
 - مرحلة التطبيق وتنفيذ المشاريع
 - تم إقامة حفل الختام وإعلان الفرق الفائزة بحضور الشركاء والسيدة وزيرة الصناعة والسيدة رئيسة المجلس القومي للمرأة.

مبادرة دعم طلاب مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

- قامت الشركة بدعم عدد ٣٣ طالب في العام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩، عدد ١٨ طالباً في عامهم الدراسي النهائي وعدد ١٥ طالباً في السنة الدراسية الأولى، وذلك في تخصصات هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هندسة تكنولوجيا والإلكترونيات النانو وهندسة الفضاء وأنظمة الاتصال.
- استمرت الشركة في دعم المنح الدراسية الخاصة بهؤلاء الطلاب وعددهم ١٥ طالباً العام الماضي ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث كانوا في عامهم الدراسي الثاني. وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة المعلنة من قبل الأمم المتحدة، وتحقيقاً لمبدأ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بما يضمن تكافؤ فرص جميع الطلبة والطالبات (المساواة بين الجنسين) في الحصول على تعليم عالي جيد
- نجح الطلاب من الاستفادة من العلوم والدراسة الأكاديمية في تنفيذ بعض المشروعات العلمية والفوز في مسابقات محلية ودولية مثل:

- مسابقة Minesweeper: وقد استطاع الطلبة من تصنيع كاسحة ألغام باستخدام برامج حديثة باستخدام خامات محلية.
- مسابقة شل الدولية Imagine The Future: وقد نجح الطلاب بالفوز بالمسابقة عن طريق طرح أفكار مبتكرة لأجهزة إنذار مبكر للتغيرات المناخية Climate Change Detection وقياس مدى حدتها لتفادي الكوارث الطبيعية.
- مسابقة IBM Digital Notion: وقد نجح الطلاب في تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة لحل بعض المشكلات البيئية.
- مسابقة المشروعات الريادية MIT Arab Start Up: نجح الطلاب من قسم الاتصالات والمعلومات في طرح فكرة لمشروع ريادي في مجال الموبايل والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتصميم شبكات اتصال مبتكرة ذات فعالية عالية وتصميم أجهزة استشعار وراдар.

دعم كلية علوم بنات – جامعة الأزهر

تطوير ورفع كفاءة جميع المعامل الخاصة بكلية العلوم بنات – جامعة الأزهر من خلال توفير كافة المستلزمات والمعدات اللازمة وتجهيزها بأحدث الوسائل التقنية والأجهزة التكنولوجية تماشياً مع سعي الدولة نحو التحول الرقمي.

رابعاً: محور تمكين الشباب

مشروع ترميم قصر السلطان حسين وتحويله إلى حاضنة إبداع وريادة أعمال للشباب

جاري تنفيذ مشروع ترميم قصر السلطان حسين وتحويله إلى حاضنة إبداع وريادة أعمال للشباب. وقد تم الانتهاء من مرحلة دراسة المشروع ووضع الخطط التنفيذية وأعمال درء الخطورة والتدعيم الإنشائي والترميم وكذلك الأعمال الإنشائية الخاصة بالسور الدائم الفاصل بين المدرسة والقصر.

خامساً: محور دعم ودمج وتمكين ذوي القدرات الخاصة

دعم ورعاية الأولمبياد الخاص المصري

- حصدت المنتخب المصرية للأولمبياد الخاص ٣٣ ميدالية متنوعة في أول ألعاب أفريقية لأولمبياد الخاص والتي أقيمت في مصر خلال الفترة من ٢٣ إلى ٣١ يناير ٢٠٢٠.
- إنشاء عدد ١٢ مركز تدريب مهني في عدد ٧ محافظات مختلفة لتأهيل الأفراد من ذوي الإعاقات الفكرية لسوق العمل في بعض المجالات المهنية المختلفة والمشاركة في معرض "تراننا" والذي أقيم بأرض المعارض بالتجمع الخامس أكتوبر ٢٠٢٠.
- إصدار كروت الرعاية الطبية لعدد ٥٠٠٠٠ مستفيد من ذوي القدرات الخاصة.
- تنظيم أيام الرياضات الموحدة بمشاركة موظفي المصرية للاتصالات وأبطال الأولمبياد الخاص بمحافظة بورسعيد والإسكندرية.

دعم ورعاية اللجنة البارالمبية المصرية

- حصد المنتخب القومي لرفع الأثقال البارالمبي (رجال – سيدات) ١٢ ميدالية متنوعة ضمن منافسات بطولة أبوجا لرفع الأثقال والتي أقيمت بنيجيريا فبراير ٢٠٢٠.
- فوز المنتخب المصري بالميدالية البرونزية ببطولة جنوب إفريقيا لكرة السلة كراسي متحركة مارس ٢٠٢٠.

سادساً: محور تنمية المجتمع

قافلة دعم أهالي شمال سيناء

في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المحافظة بسبب التداعيات الأمنية والظروف الجوية القاسية تم توزيع المساعدات لدعم أهالي شمال سيناء وفقاً لقواعد بيانات دقيقة وكشوف تم إعدادها مسبقاً للأسر الأكثر احتياجاً، حيث تم توفير المواد الغذائية والبصاطين لنحو ١٣٠٠ أسرة لقري مركز بئر العبد (المريخ – الجنان – قاطية – إقطية – السبيل – أبو الجلود – الروضة).

دعم وتمكين الأسر المنتجة

- افتتحت معالي وزيرة التضامن الاجتماعي معرض "ديارنا" للأسر المنتجة بقاعة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أرض المعارض – مدينة نصر يناير ٢٠٢٠ والذي ضم أكثر من ٥٠٠ عارضاً من الأسر

المنتجة بمختلف المحافظات على مستوى الجمهورية. كما تم إقامة معرض "ديارنا" بمحافظة الإسكندرية الشاطبي - الأزاريطة خلال شهر أغسطس ٢٠٢٠ بمشاركة عارضين من ٦ محافظات مختلفة. - الانتهاء من تدريب عدد ٢٢٩ من موظفي الديوان العام لوزارة التضامن الاجتماعي وكذلك تدريب عدد ١٥٠ من ذوي القدرات الخاصة.

سابعاً: مبادرات دعم جهود الدولة لمواجهة أزمة فيروس كورونا

دعم حملة "العمالة اليومية مسئولية"

توزيع عدد ٦٢,٥٠٠ ألف كرتونة طعام وشنطة غذائية على الحالات المسجلة تحت قاعدة بيانات بنك الطعام المصري من فئات العمالة اليومية لتخفيف العبء عن كاهل المواطن المصري والحد من الآثار الاقتصادية السلبية لعدد ٦٢,٥٠٠ ألف أسرة من الأسر المتأثرة من الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انتشار الفيروس.

دعم وزارة الصحة

مساندة ودعم وزارة الصحة والقطاع الطبي "جيشنا الأبيض" في مهمتهم القومية لمحاصرة فيروس كورونا من خلال توفير كافة وسائل الاتصالات والحلول التكنولوجية اللازمة، حيث تم توفير عدد ١٦٠٠ جهاز محمول وخطوط لتسهيل عملية التواصل بين الطاقم الطبي والمرضى. كما تم دعم وحدة شلون مقدمي الخدمة الطبية التابع لوزارة الصحة

بأجهزة محمول وخطوط لاستقبال شكاوى وطلبات الفريق الطبي المصاب بفيروس كورونا. وكذلك دعم الأمانة العامة للصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة من خلال توفير خطوط وأجهزة محمول للأطفال المرضى نفسياً الذين تم منع ذويهم من الزيارات وذلك حتى يتسنى لهم إجراء مكالمات فيديو والتواصل مع أسرهم بشكل دائم.

دعم مبادرة "حماية"

دعم مبادرة " حماية" بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير وتحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي لتقديم الدعم ومستلزمات التطهير ومكافحة العدوى إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية كدور الأيتام والأيتام المعاقين ودور المسنين على مستوى محافظات الجمهورية وذلك عن طريق توفير الكمادات والقفازات والمواد المطهرة والحفاظ على النظافة العامة وذلك لضمان سلامة نزلاء الدار من الأطفال وكبار السن والموظفين والعمال القائمين على هذه الدور.

مبادرة "النفس حياة" لتوفير أجهزة تنفس صناعي

دعم مبادرة " النفس حياة" بالتعاون مع مؤسسة بنك الشفاء المصري، لتوفير أجهزة تنفس صناعي لغرف العزل والرعاية المركزة بالمستشفيات الأكثر احتياجاً لمساندة القطاع الطبي في مواجهة فيروس كورونا.

استخدام خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم المنظومة الصحية والعلاج عن بعد

إطلاق أكبر حملة للاستشارات الطبية المجانية في العالم تحت شعار "اكشف أون لاين" بالتعاون مع منصة "الطبي" الإلكترونية. حيث يتم تقديم مليون استشارة طبية مجانية للمواطنين في جمهورية مصر العربية يتم توفيرها عن طريق ثلاث وسائل مختلفة وهي الرقم المختصر (١٦٤٤٥) والذي يتم من خلاله التواصل بين المريض والطبيب عبر مكالمات هاتفية، وذلك تيسيراً على بعض الفئات التي لا تجد استخدام المنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى الرسائل النصية أو الـ Web chat عبر تطبيق "الطبي" أو الموقع الإلكتروني لمنصة الطبي. حيث يتم التواصل مع الطبيب خلال دقائق معدودة، كما يستطيع المستخدم تحميل نتائج الفحوصات الطبية من صور وتحاليل إرسالها للطبيب، والحصول على التوصيات الطبية التي تتضمن إي إجراءات ينصح بها الطبيب لمتابعة الحالة الصحية للمريض.

مبادرة " تأمين الجيش الأبيض مسئوليتنا" لتوفير الملابس والمستلزمات الوقائية للفريق الطبية

دعم مبادرة " تأمين الجيش الأبيض مسئوليتنا" بالتعاون مع مؤسسة أهل مصر لتوفير المستلزمات والملابس الوقائية للأطباء والتمريض والعاملين بالمستشفيات الجامعية التابعة للمجلس الأعلى الجامعات

وغرف الرعاية المركزة ومستشفيات العزل والحجر الصحي التابعة لوزارة الصحة. مما يساعد أفراد الجيش الأبيض على القيام بدورهم الفعال للحفاظ على حياة الملايين ومواجهه تلك الأزمة.

دعم الأمانة العامة للصحة النفسية

في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انتشار الفيروس، تم منع ذوي الأطفال المرضى نفسياً من زيارة آبائهم مما يؤثر سلباً على مراحل العلاج ويزيد من اضطرابهم النفسي ويؤدي إلى الكثير من المشاكل الانفعالية والسلوكية. وقامت الشركة بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المرضى نفسياً ومشرفيهم من خلال توفير عدد ١٥ جهاز سيكو دايموند وعدد ١٥ خط على نظام ٦٥ طباء يجدد الاشتراك تلقائياً لمدة ٦ أشهر حتى يتسنى لهم إجراء مكالمات فيديو والتواصل مع أسرهم بشكل دائم.

دعم الفرق الطبية المصابين بفيروس كورونا

دعم وحدة شئون مقدمي الخدمة الطبية التابع لوزارة الصحة والسكان لاستقبال شكاوى وطلبات الفريق الطبي المصاب بفيروس كورونا من خلال توفير عدد ٣٠ جهاز محمول وعدد ٣٠ خط، وتأتي هذه المبادرة تقديراً للمجهود العظيم الذي يبذله الأطباء وأطقم التمريض وكافة العاملين في القطاع الطبي من أجل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لمصابي فيروس كورونا والسعي نحو الحد من انتشاره والعمل على حماية صحة وسلامة المواطنين.

الحالة العامة للشركة ونتائج الأعمال ومستقبلها:

أداء متميز في ضوء عام مليء بالتحديات

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي مر بها العالم أجمع في ضوء جائحة كورونا وتداعياتها على مختلف نواحي الحياة خلال عام ٢٠٢٠ برهنت الشركة المصرية للاتصالات على قدرتها في تحقيق أفضل النتائج التشغيلية والمالية مع الحفاظ على الأداء القوي مرتكزة على استراتيجيتها المتمثلة في محورين أساسيين: المحور الأول يتمثل في أن تصبح الشركة المصرية للاتصالات أول وأفضل مقدم لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر والمحور الثاني يتمثل في تحويل مصر إلى مركز رقمي إقليمي.

أظهر عام ٢٠٢٠ أهمية الرقمنة والحاجة إلى توافر خدمات الاتصالات عالية الجودة والحماية من أجل الاستمرار في القيام بمختلف النشاطات بدون تأثر والتأقلم مع الأوضاع الجديدة. حيث استطاعت الشركة المصرية للاتصالات تقديم أفضل مستوى من الخدمات واستيعاب الزيادة الكبيرة في الطلب على خدمات نقل البيانات وتقديم أفضل السرعات من خلال شبكاتها المتطورة. بالإضافة إلى ذلك استمرت الشركة في دعم العديد من القطاعات مثل الصحة والتعليم والمؤسسات الحكومية المختلفة من خلال إتاحة خدمات الاتصالات المتعددة لتمكين تلك القطاعات من الاستمرار في أداء خدماتهم على أفضل نحو.

قامت الشركة المصرية للاتصالات بالعديد من الخطوات الهامة في إطار سعيها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: أفضل مقدم لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

استمرت الشركة المصرية للاتصالات في مشروعها الضخم الذي بدأته منذ عام ٢٠١٤ لتطوير قدرات الشبكات الدولية والرئيسية وشبكات التراسل وكذلك الشبكة الفقيرة من خلال ترقية السعات الدولية والتوسع بقوة في نشر وحدات التجميع الذكية MSAN التي وصل عددها بنهاية عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٠٠٨ ألف وحدة MSAN مع التوسع في مد كابلات الألياف الضوئية ورفع كفاءة الشبكة الأرضية لجميع عملاء الإنترنت الأرضي فائق السرعة. وأثبتت تلك الخطة الطموحة مدى أهميتها في إبقاء المجتمع على تواصل من خلال ما أتاحت من قدرة للشركة المصرية للاتصالات بشكل خاص وللأسواق المصري بشكل عام لتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

و استطاعت الشركة المصرية للاتصالات من خلال تلك الجهود أن تقدم لعملائها متوسط سرعات للإنترنت الثابت بلغ ٣٨,٣ ميجابايت/ث بنهاية عام ٢٠٢٠ مما أدى إلى ارتفاع متوسط سرعات الإنترنت في السوق المصري

ليصل إلى ٣٤.٩ ميجابايت/ث بنهاية عام ٢٠٢٠ وهو ما ساهم في تقدم مصر عالميا وأفريقيا حيث احتلت مصر المركز ٩٢ عالميا بنهاية ٢٠٢٠ متقدمة ٧٤ مركز في خلال عامين ولتصل إلى المركز الرابع بأفريقيا بنهاية ٢٠٢٠ متقدمة ٣٦ مركزا في خلال عامين وفقا لما أعلنته شركة Ookla® الرائدة عالميا في مجال قياس وتقييم سرعات الإنترنت. ولم تكتفي الشركة بذلك التطور لقدرات الشبكة فحسب بل قامت أيضا بتطوير قطاعاتها الداخلية لكي تتمكن من تقديم أفضل العروض التسويقية لعملائها وأفضل مستويات خبرة العملاء حيث قامت الشركة على سبيل الذكر لا الحصر بتقديم باقة MAX للإنترنت الثابت والتي تقدم متوسط سرعات مختلفة تصل إلى ٢٠٠ ميجابايت/ث وسعات تصل إلى ١ تيرابايت وأطلقت برنامج المكافآت WE Bonus الذي يقدم كوبونات مجانية وخصومات لعملاء الشركة يمكنهم الاستمتاع بها من خلال قائمة كبيرة من الشركات. وفي إطار إثراء مجموعة الخدمات التي تقدمها الشركة لعملائها بما يتخطى خدمات الاتصالات التقليدية لتشمل القطاع المتنامي للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فقد أطلقت الشركة المصرية للاتصالات خدمات المحفظة الإلكترونية WE Pay بالتعاون مع بنك مصر والتي تمكن عملائها من التحكم في تعاملاتهم المالية المختلفة مثل الإيداع والسحب وتحويل الأموال والاحتفاظ بالأموال ودفع فواتير WE وفواتير المرافق مثل الكهرباء و المياه و الغاز والتبرعات وغيرها بكل سهولة ويسر وأمان، كما قامت الشركة بالترويج لاستخدام هذا التطبيق وأيضا تطبيق MY WE وهو ما أتى ثماره من خلال تضاعف حجم المعاملات المنفذة من خلال تلك التطبيقات وزيادة عدد المستخدمين لها على مدار العام.

كذلك قامت الشركة مؤخرا بالحصول على حزمة من الحيزات الترددية الجديدة الخاصة بخدمات المحمول بعد قبول واعتماد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات للعرض المالي والفني المقدم من طرفها.

وسوف تقوم الشركة باستخدام تلك الترددات لاستيعاب الزيادة المستمرة في قاعدة عملاء المحمول التي وصلت إلى ٧.٣ مليون عميل بنهاية عام ٢٠٢٠، مع توفير أفضل مستوى لجودة الخدمات المقدمة لهم بجانب أثرها الإيجابي على أداء الشركة المالي من خلال الوفورات المالية الناتجة عن توفير بعض النفقات المتعلقة بتقديم خدمات المحمول حاليا.

استمرت الشركة خلال عام ٢٠٢٠ في دعم العديد من مبادرات التحول الرقمي التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠. حيث قامت الشركة بالانتهاء من المرحلة الأولى من بروتوكول التحول الرقمي الخاص بتوصيل جميع المباني الحكومية عبر عدة محافظات بكابلات الألياف الضوئية حيث شملت المرحلة الأولى تنفيذ ٥ محافظات بالكامل بجانب تنفيذ ٥ تطبيقات على كافة محافظات الجمهورية بالإضافة إلى توقيع الشركة للعديد من البروتوكولات والاتفاقيات الأخرى مع عدة جهات مختلفة لاسرعة تطبيق التحول الرقمي مثل وزارة قطاع الأعمال العام ووزارة التضامن الاجتماعي لخدمة مبادرة (تكافل وكرامة).

المحور الثاني: تحويل مصر إلى أهم مركز رقمي إقليمي

قامت الشركة المصرية للاتصالات خلال العام الماضي بتوقيع عدة اتفاقيات لترسيخ مكانتها كأحد أكبر مشغلي الكابلات البحرية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وسعيها منها لأن تصبح أهم مركز رقمي إقليمي ومنها اتفاقية إنشاء كابل AFRICA ٢ بالتحالف مع عدد من الشركات العالمية من أجل تعزيز مستقبل خدمات الإنترنت بأفريقيا حيث يمتد الكابل البحري AFRICA ٢ بطول ٣٧ ألف كيلومتر حول القارة الأفريقية. ليصبح أحد أطول أنظمة الكوابل البحرية في العالم حيث يربط قارة أوروبا (شرقا عبر جمهورية مصر العربية) ومنطقة الشرق الأوسط (عبر المملكة العربية السعودية) بأفريقيا من خلال ٢١ نقطة إنزال في ١٦ دولة أفريقية. ومن المتوقع دخول الكابل الخدمة بنهاية عام ٢٠٢٣. كذلك قامت الشركة ببناء محطات إنزال جديدة للكابلات البحرية، وتم ربطها من خلال مسارات أرضية مختلفة عبر الأراضي المصرية ليصل إجمالي عدد محطات الإنزال لدى الشركة ١٠ محطات في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ويبلغ إجمالي عدد المسارات الأرضية ١٠ مسارات.

بالإضافة إلى ذلك التطوير والتنويع المستمر للبنية التحتية الخاصة بالشركة عبر مستويات متعددة حيث قامت بالعديد من الخطوات الأخرى لتوسيع نطاق أعمالها في مجال مراكز البيانات حيث أعلنت الشركة قبيل انتهاء عام ٢٠٢٠ عن استمرار عمليات البناء الخاصة بأكبر مركز بيانات دولي في مصر، والذي سيعد أول مركز بيانات في مصر يحصل على شهادات معهد Uptime للمستوى الثالث Tier III في فئات التصميم وبناء

المنشآت والاستدامة التشغيلية، كما سيتم ربط ذلك المركز بجميع أنظمة الكابلات البحرية العالمية التي لديها نقاط إنزال في جمهورية مصر العربية ومن المتوقع أن يدخل المركز الخدمة في أوائل عام ٢٠٢١، وتصل طاقته الاستيعابية إلى ٢٠٠٠ كابينة مقسمة على ٤ مباني مجهزة لاستضافة البيانات.

الأداء المالي للشركة:

و أوضح الأداء المالي لعام ٢٠٢٠ اثنين من أهم صفات هذه المؤسسة العريقة و التي بدأت في مواكبة سرعة التغير في السوق المصري وهما قدرتها التنفيذية الإستثنائية و الكفاءة التشغيلية حيث زادت الإيرادات عن العام المالي ٢٠١٩ لتصل لمبلغ ٣١,٩ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٤% و حقق إجمالي الربح التشغيلي نمو قدرها ١٣١,٤% مقارنة بالعام السابق و توج هذا النجاح بارتفاع صافي الربح بعد الضرائب ليصل الي ٤,٩ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ١٠% عن عام

وفيما يلي أهم مؤشرات نتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠٢٠ :

بلغ إجمالي الإيرادات وفقا للقوائم المالية المستقلة ٢٤,٦ مليار جنيه مصري والتي تعكس نسبة نمو قدرها ٢١% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ٧,٤ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٣٠% من الإيرادات .

هذا وقد بلغ صافي ربح العام ما قيمته ٢,٢ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٩% من الإيرادات.

طبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠٢٠:

بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٣١,٩ مليار جنيه مصري عن العام المالي ٢٠٢٠ مقارنة بإجمالي إيرادات عام ٢٠١٩ والبالغة ٢٥,٨ مليار جنيه.

بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ١١,١ مليار جنيه مصري محققا نسبة هامش قدرها ٣٥% من الإيرادات.

بلغ صافي الربح بعد الضرائب ٤,٩ مليار جنيه مصري محققا نسبة هامش صافي ربح بنسبة ١٥% من الإيرادات. بلغ نصيب السهم من الأرباح ٢,٣٥ جنيه مصري.

بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ٧٩%، بزيادة في عدد المشتركين قدرها ١,١ مليون مشترك مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في حين بلغ متوسط العائد لكل مستخدم ١٣٣ جنيه مصري

بلغ عدد مشتركى التليفون المحمول بنهاية العام ٧,٣ مليون .

بلغت النفقات الرأسمالية ١١,٩ مليار جنيه مصري .

بلغ صافي الدين ١٨,٣ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين :

بيان	بالآلاف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	٢,١٦,٢٩٦
أرباح مرحلة من العام السابق	٥,٨٩٨,٦٦٤
الإجمالي	٨,٠٥٨,٩٦٠
يوزع كالآتي:	
إحتياطي قانوني	١,٨٠,١٥٠
نصيب المساهمين	١,٢٨٠,٣٠٤
نصيب العاملين	٦٥٧,٠٩٣
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٩,٣٧٨
أرباح مرحلة للسنة التالية	٦,٠٠٤,١٧١
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٧٥ قرش للسهم	

الإقتراحات الخاصة بالتحويل للإحتياطيات :

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع.

ويجوز للجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى

الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة لها :

النشاط الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات:

غرض هذه الشركة هو:

١. إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي:
٢. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
٣. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتريين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها.
٤. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على ساعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
٥. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطاً شبيهاً أو مماثلاً لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج.
٦. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تملكها.
٧. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكامالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها.
٨. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت.
٩. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها.
١٠. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.
١١. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاو أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

الشركة المصرية لنقل البيانات WE Data

هي شركة خدمات الإنترنت فائق السرعة في مصر بحصة سوقية قدرها ٨٠% ، أنشأت المصرية للاتصالات شركة WE Data عام ٢٠١١ حيث تقدم كافة خدمات الإنترنت ذات النطاق الضيق والنطاق العريض ، وخدمات الإنترنت المدارة ذات الغرض المحدد، وخدمات IP VPN ، WE Data تقدم الخدمات التي تلبي كافة احتياجات جميع القطاعات من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

الشركة المصرية للاتصالات لنظم المعلومات Xceed

هي شركة عالمية في مجال تقديم الخدمات التجارية متعددة اللغات (مراكز الإتصال – خدمة العملاء) من مصادر خارجية. تقدم Xceed رعاية متكاملة للعملاء، خدمات الدعم الفني وما يرتبط بها من خدمات داخلية وخارجية للعملاء التجاريين والمؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العالم. أسست شركة Xceed عام ٢٠٠١ لتصبح (الذراع الجزء التكنولوجي للمصرية للاتصالات بقاعدة عملاء تتخطى ١١ مليون عميل ، ومنذ ذلك الحين تطورت الشركة لتصبح من الشركات العالمية في مجال مراكز خدمات الاتصالات الخارجية ذات المواقع المتعددة في أماكن عديدة. Xceed تعد الآن واحدة من أكبر مراكز خدمة العملاء في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال أربع مواقع داخل مصر.

شركة سنترال للتكنولوجيا Centra

أسست شركة سنترال للتكنولوجيا عام ٢٠٠٢ ويتمثل عملها الرئيسي في توفير الحلول التكنولوجية الكاملة وإنتاج النماذج المختلفة من الحواسيب المصنعة للعلامات التجارية المحلية. تعمل الشركة الآن في تجميع وإعادة بيع الحاسبات للعلامات التجارية المعروفة.

شركة الشرق الأوسط للاتصالات اللاسلكية

تأسست عام ٢٠٠١، وهي شركة رائدة في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة محطات الاتصالات اللاسلكية. حصلت شركة Merc على رخصة الجهاز القومي للاتصالات NTRA، كما تقوم بإنتاج وتصميم وتشغيل الأنواع المختلفة من برامج أنظمة الحواسيب بالإضافة إلى قيامها بتطوير البرامج وتشغيل الأنظمة المتكاملة.

شركة TE France

تأسست بشكل رئيسي لخدمة محطة الإنزال في فرنسا للكابل البحري تي إي نورث TE North.

شركة تي إي للاستثمار القابضة TE Investment Holding

أسستها الشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٩ لتعزيز وتحديد فرص الإستثمار محليا ودوليا، وذلك عن طريق اختيار الشركات ذات النشاط المرتبط بالصناعات المرتبطة بالاتصالات. تهدف المصرية للاتصالات أن تجعلها شركة نشطة من الناحية التشغيلية وذلك لإضافة قيمة إليها.

فودافون مصر Vodafone Egypt

هي شركة تقوم بتقديم خدمات الاتصالات في جمهورية مصر العربية وهي إحدى شركات مجموعة فودافون العالمية وتمتلك المصرية للاتصالات بها ما يقارب ٤٥%. وتشمل خدمات الاتصالات التي تقدمها الشركة خدمة الصوت ونقل بيانات عبر الهاتف المحمول وخدمة الإنترنت الثابت للأفراد والمؤسسات.

القيمة الحالية للأصول إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة اختلافا كبيرا عن السوق الحالي، تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصصا منها مجمع الإهلاك أو مجمع خسائر الإضمحلال

نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة :

نسبة التغير %	الربع الرابع ٢٠١٩	الربع الرابع ٢٠٢٠	نسبة التغير %	العام المالي ٢٠١٩	العام المالي ٢٠٢٠	(بالمليون جنيه مصري)
٤١%	٦,٧٩٣,٢٤٩	٩,٥٦٤,٩٧٤	٢٤%	٢٥,٨٠٥,٠٩٠	٣١,٩١٢,٣٦٦	إيرادات المبيعات
٣٧%	٢,٨١٧,٤٧٨	٣,٨٦٤,٣٨١	٣٧%	١,٤٧٤,٣٣٢	١٤,٣٧٩,٧٠٤	وحدة أعمال المسكن
١٩%	١,٢٤٩,٠٥٨	١,٠٦٦,٣٣٣	٣%	٣,٨٠٩,١٢٢	٣,٩٣٣,٠١٧	وحدة أعمال الشركات والمؤسسات
١٩%	٨٩٤,٣٩٩	١,٠٦١,٥٣٣	١٢%	٤,١٥٤,٦٤٧	٤,٦٦٩,٥٨١	وحدة أعمال المشغلين
٥%	١,٠٢٠,٤٥٢	١,٠٥٧,٠٨٣	٠%	٤,٣٨٣,٢٠٥	٤,٣٩٥,٥٤٧	وحدة أعمال النواقل الدولية
٢٠.٩%	٨٢٩,٨٦٢	٢,٥٦٦,٠٢٤	٥٢%	٢,٩٨٤,٠٨٤	٤,٥٣٤,٥١٧	وحدة أعمال عملاء وشبكات الدولي
٨٨%	١,٩٢٣,٢٥٨	٣,٦٦٠,٤٢٨	٩١%	٥,٨٣٣,٧٨٠	١١,١٣٣,١١٢	الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات
٩٥.٠%	٢٨%	٣٨%	١٢٢.٨%	٢٣%	٣٥%	هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات %
٧.٠%	١,٤٣٩,٤٠٥	٢,٤٤٢,٥٢٧	٥١%	٥,٢١٥,٧٩٧	٧,٨٨٣,٠٧٥	الربح قبل الفوائد والضرائب
٤٣.٥%	٢١%	٢٦%	٤٤.٩%	٢.٠%	٢.٥%	هامش الربح قبل الفوائد والضرائب %
٣.٥%	٩٧٩,٥٦٠	١,٣١٨,٦٠٥	١.٠%	٤,٣٩٩,١٢٥	٤,٨٥٠,٨٨٢	صافي الربح بعد الضرائب
٦٣.٠%	١٤%	١٤%	٨٥.٠%	١٧%	١٥%	هامش صافي الربح بعد الضرائب %
٤٣%	٤.٥٥	٠.٦٥	١٢%	٢.١٠	٢.٣٥	ربحية السهم

• طبقا للقوائم المالية المجمعة

حجم التصدير :

لا يوجد

بيان التبرعات :

المبلغ الذي تم سداده حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بإجمالي ١٣٥,٥٢٩,٠٩١,٦٢ (فقط مائة وخمسة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وتسعة وعشرون ألفاً وواحد وتسعون جنيهاً مصرياً وإثنان وستون قرشاً لا غير)

بيان بالأسهم والسندات التي تم إصدارها خلال السنة :

لا يوجد

- أشار السيد المساهم / أيمن أحمد إلى أن مبلغ القروض التي يمثل صافي الدين والبالغ نحو ١٨ مليار جنيه يعد مبلغ كبير ويحمل الشركة أعباء تمويلية كبيرة ، مشيراً سيادته إلى أهمية تخفيض مبلغ القروض بقدر الإمكان بالشكل الذي يحسن من أرباح الشركة خاصة وأن مبلغ القروض يمثل نحو أربعة أضعاف أرباح الشركة.
- قام السيد المساهم / أحمد إمام بتوجيه الشكر لإدارة الشركة على الأداء المتميز المحقق خلال العام المالي الماضي ، مثنياً سيادته على الأداء المتميز للشركة والذي كان من شأنه تحقيق أعلى أرباح في تاريخ الشركة.
- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار اعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي :

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للاتصالات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

البند الثاني :

الخط في اعتماد تقرير السيد مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية

في ٢٠٢٠/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بإعطاء الكلمة السيدة المحاسبة / فينيس خلف ابسخريون - القائمة بأعمال الوكيل الأول - مدير الإدارة لتتفضل سيادتها بعرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- قامت السيدة المحاسبة / فينيس خلف ابسخريون بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ثم أشارت سيادتها إلى أن إدارة مراقبة حسابات الاتصالات بالجهاز المركزي للمحاسبات قامت بإعداد تقرير عن مراجعة القوائم المالية للشركة أبدت فيه رأي متحفظ ، مشيرة سيادتها إلى أن السيدة المحاسبة / شرين المغربي ستقوم بتلاوة فقرات مختصرة من التقرير ، وطلبت سيادتها من مضبطة الجمعية إدراج التقرير بالكامل بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة ، كما نوهت سيادتها على أنه إذا تضمن محضر إجتماع الجمعية العامة العادية لرد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات فإنه يتعين أيضاً إدراج تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات على رد الشركة.
- أشارت السيدة المحاسبة / شرين المغربي إلى أن سيادتها سوف تقوم بعرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ كالتالي :-

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للاتصالات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة" المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة ، وقد أبدى الجهاز المركزي للمحاسبات رأيا متحفظا وفيما يلي بعض الملاحظات :

- ضعف الترابط بين قطاعات الشركة المختلفة أدى الى تأخر الشركة في رسملة بعض الاصول التي دخلت الخدمة يرجع بعضها الى عام ٢٠١٥ وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣,٦ مليار جنيه

وأوصينا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي ذلك مستقبلا

- ضعف نظام الرقابة الداخلية على أرصدة وموجودات المخازن بالشركة والإعتمادات المستندية والحسابات ذات الصلة مما أدى الى عدم التحقق من أرصدة وقيم بعض المخازن والحسابات

وأوصينا بإحكام الرقابة الداخلية لما سبق الإشارة إليه و التفاصيل مدرجة بالتقرير الكامل

- تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها نحو ٩٨ مليون جنيه ، ونحو ١٣٢ مليون جنيه على التوالي

وأوصينا بدراسة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم بشأنها

وأخيرا : تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

- وجه السيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة الشكر للسيدة المحاسبة / شرين المغربي . ثم أعطى سيادته الكلمة للسيدة المحاسبة / فينيس خلف أبسخيرون .
- أشارت السيدة المحاسبة / فينيس خلف أبسخيرون إلى أن السيدة المحاسبة / صحر حسنى ستقوم بعرض أهم المؤشرات والظواهر العامة لتقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة.
- وقد قامت السيدة المحاسبة / صحر حسنى بعرض أهم المؤشرات والظواهر العامة لتقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة كالتالى :

أهم المؤشرات والظواهر العامة لتقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة

أولا : بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية تحت مسمى الشركة المصرية للاتصالات يسرق عليها - فيما لم يرد بشأنه نص خاص -

أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتهما التنفيذية وتعديلهما وتختص الشركة بإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل الجمهورية وربطها بالمجال الدولي وفقاً للخطة التي يضعها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وتتبع الشركة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأصبحت الشركة المصرية للاتصالات أول مشغل اتصالات متكامل في مصر في سبتمبر ٢٠١٧ بعد أن أطلقت الشركة شبكة (we) للمحمول وتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية .

ثانياً : نوجز أهم المؤشرات والظواهر العامة فيما يلي :

- ١- بلغ راس مال الشركة نحو ١٧,١ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ذات القيمة في ٢٠١٩/١٢/٣١ مقسماً إلى أسهم اسمية متساوية بواقع ١٠ جنيهات للسهم وتمتلك الدولة ٨٠ % بعد طرح ٢٠ % للاكتتاب العام خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٥
- ٢- أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافي ربح العام (بعد الضريبة) بلغ نحو ٢,١٦٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٥,٤٣٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩ بإنخفاض نحو ٣,٢٧٦ مليار جنيه بنسبة ٦٠,٣ %
- ٣- إنخفاض صافي ربح العام (قبل الضريبة) لنحو ٢,٧٤١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٦,٠٩٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩ بنحو ٣,٣٥٨ مليار جنيه بنسبة ٥٥,١ %
- ٤- بلغ إجمالي الإيرادات نحو ٢٦,٤٨٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٧,٧٧٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩ وبإنخفاض نحو ١,٢٩٠ مليار جنيه بنسبة ٤,٦ % على الرغم من زيادة إيرادات النشاط لنحو ٢٤,٥٩٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٠,٣٨٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩ بارتفاع نحو ٤,٢١٢ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٧ % وحد من زيادة الإيرادات الانخفاض في إيرادات استثمارات في شركات تابعة وشقيقة بنحو ٤,١٥ مليار جنيه بنسبة ٧٥,١ % لانخفاض إيرادات استثمارات في شركة فودافون مصر للاتصالات بنحو ٤,٦٧٩ مليار جنيه بنسبة ٨٧,٨ %.
- ٥- ارتفاع صافي ربح النشاط لنحو ٢,٨٨٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٦,٠٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩ بنحو ٢,٢٨٧ مليار جنيه بنسبة ٣٨٠ % وذلك للارتفاع مجمل ربح النشاط بنحو ١,٥٠٢ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٧ % عن عام ٢٠١٩ وانخفاض إجمالي المصروفات والأعباء بنحو ٧٦٣ مليون جنيه بنسبة ١٢,٢ %
- ٦- ارتفاع نسبة تغطية إيرادات النشاط لتكاليف النشاط إلى ١٤٦,٧ % عام ٢٠٢٠ مقابل ١٤٥ % عام ٢٠١٩ .
- ٧- انخفاض عدد العاملين إلى ٣٣٠٠٥ عامل في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٣٣٨١٥ عامل في ٢٠١٩/١٢/٣١ بعدد ٨١,٠ عامل بنسبة ٢,٤ % وانخفاض قيمة المنصرف الفعلي على الأجور إلى نحو ٥,٣٥٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٦,٥٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩ بنحو ١,١٦١ مليار جنيه بنسبة ١٧,٨ % لانخفاض ما تم صرفه من التعويضات لترك الخدمة (المعاش المبكر) بنحو ١,١٦٥ مليار جنيه بنسبة ٩٢ % .
- ٨- إنخفاض متوسط أجر العامل الشهري إلى نحو ١٣,٥٣٠ ألف جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ١٦,٠٦٧ ألف جنيه عام ٢٠١٩ بنحو ٢,٥٣٧ ألف جنيه بنسبة ١٥,٨ % .
- ٩- انخفاض نسبة الأجور إلى التكاليف النشاط إلى ٣٢ % عام ٢٠٢٠ مقابل ٤٦,٤ % عام ٢٠١٩ في حين ارتفعت انتاجية الجنيه/ أجر لنحو ٤,٦ جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل ٣,١ جنيه عام ٢٠١٩ وانخفضت ربحية الجنيه/ أجر إلى نحو ٤٠ قرشاً عام ٢٠٢٠ مقابل ٨٣ قرشاً عام ٢٠١٩ .
- ١٠- مؤشرات الربحية عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بعام ٢٠١٩ حيث تبين ما يلي :
 - ارتفاع نسبة هامش مجمل الربح (بعد الضريبة) إلى ٣١,٨ % عام ٢٠٢٠ مقابل ٣١ % عام ٢٠١٩ مما يعكس ارتفاع قدرة الشركة على تحقيق أرباحها من النشاط الأساسي للشركة .
 - انخفاض نسبة هامش الربح (بعد الضريبة) إلى ٨,٨ % عام ٢٠٢٠ مقابل ٦,٧ % عام ٢٠١٩
 - انخفاض نسبة العائد على إجمالي الاستثمار إلى ٥,٤ % عام ٢٠٢٠ مقابل ١٣,٧ % عام ٢٠١٩ مما يشير إلى انخفاض ما تحققه الشركة من عائد على الأموال المستثمرة .
 - ارتفاع حقوق الملكية للسهم إلى ١٧,٥٩ جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل ١٦,٩٧ عام ٢٠١٩ مما يعكس ارتفاع ما يملكه السهم من حقوق لدى الشركة.

- انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية الى ٧,٢% عام ٢٠٢٠ مقابل ١٨,٨% عام ٢٠١٩ مما يشير الى انخفاض ما يضاف الى حقوق الملكية للسهم
- ١١- ارتفاع نسبة اجمالي القروض الى حقوق الملكية الى ٦٧,٤% في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٥٦,٧% في ٢٠١٩/١٢/٣١ مما يعكس ارتفاع الاعتماد على القروض في تمويل الاستثمارات .
- ١٢- بلغ معدل تغطية الاصول الثابتة بالصافي لاجمالي القروض الى ١,٨ مرة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، ٢٠١٩/١٢/٣١ مما يعكس قدرة الاصول الثابتة بالصافي على تغطية اجمالي القروض .
- ١٣- انخفاض معدل تغطية الفوائد الى ٣,٥ مرة عام ٢٠٢٠ مقابل ٦,٧ مرة عام ٢٠١٩ مما يعكس انخفاض قدرة الشركة على تغطية الفوائد وبلغ معدل تغطية اعباء الدين نحو ٠,٢ مرة عام ٢٠٢٠ مقابل ٠,٦ مرة عام ٢٠١٩
- ١٤- ارتفاع نسبة السيولة السريعة الى ٤,٤% في ٢٠١٩/١٢/٣١ مقابل ٢,٦% في ٢٠١٩/١٢/٣١ مما يشير الى ارتفاع قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها العاجلة إلا أن النسبة ما زالت منخفضة في حين انخفضت نسبة التداول الى ٤٣,١% في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٤٧,١% في ٢٠١٩/١٢/٣١ .
- ١٥- انخفاض سعة أجهزة السنترالات لنحو ٢٤,٨ مليون خط في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل نحو ٢٥,٢ مليون خط في ٢٠١٩/١٢/٣١
- ١٦- ارتفاع نسبة استغلال السعة المتاحة من الخطوط التليفونية الثابتة الى ٤٥,٤% في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٤١,٢% في ٢٠١٩/١٢/٣١ وقد بلغ عدد المحافظات التي تنخفض بها نسبة استغلال السعة المتاحة عن ٥٠% عدد ١٨ محافظة تمثل نسبة ٦٦,٧% من اجمالي عدد المحافظات الجمهورية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ في حين بلغ عدد الخطوط الخالية نحو ١٣,٥٥٠ مليون خط مقابل نحو ١٤,٨٣٣ مليون خط في ٢٠١٩/١٢/٣١ .
- ١٧- بلغ عدد حوادث سرقة الكوابل والتلفيات خلال عام عدد ٨٨٤٥ حادثة تكبدت عنها الشركة خسائر بنحو ٥٤,٩٨٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل عدد ٩٢٠١ حادثة تكبدت عنها خسائر بنحو ٦٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ مما يعكس ضرورة زيادة توفير الحماية اللازمة لممتلكات الشركة واصولها

سادساً : اهم التوصيات

- دراسة اسباب الازمحلال في قيمة الاصول وخاصة العملاء وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيلاء مديونيات الشركة .
- العمل على تلافى انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل العاجلة
- دراسة امكانية وضع خطة زيادة عدد عملاء شبكة (we) للمحمول بما يناسب الامكانيات المتاحة للشركة المصرية للاتصالات كأول مشغل متكامل للاتصالات وبما يساهم في زيادة ايرادات الشركة
- دراسة امكانية توزيع خطوط الشبكة الخارجية داخل حدود كل سنترال للحد من عدم تنفيذ الاخطارات الهندسية مما يساهم في سرعة التعاقد مع المشتركين وزيادة ايرادات الشركة
- الاهتمام بسرعة ازالة الاعطال المختلفة ومتابعة برامج الصيانة الشهرية للسنترالات والاجهزة والشبكات بما يساهم في سرعة تنفيذ خدمات الاتصالات المحلية والدولية والانترنت ونقل البيانات .
- دراسة اسباب ظاهرة سرقة الكوابل النحاسية واتخاذ افضل الطرق لتأمين اصول الشركة وحماية تلك الكوابل من السرقات .
- دراسة إمكانية توزيع الدوائر العاملة بطريقة مثلى على مختلف الوسائط التراسلية (كوابل بحرية - كوابل ارضية) بما يساهم في تنفيذ الاتصالات الدولية بكفاءة عالية في حالة حدوث اعطال باحد الوسائط التراسلية وبما يضمن تحقيق الإيرادات من تنفيذ تلك الخدمات.
- مراعاة الدقة في إعداد الدراسات السابقة لطرح العمليات تجنباً لتأخير إسناد بعض العمليات أو إضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد أو مدد تعاقدية جديدة وبما يكبد كثير من الاجراءات والتكاليف
- العمل على وضع خطة سنوية واضحة لكافة متطلبات قطاعات الشركة بما يساعد على طرحها في مناقصات عامة للحصول على افضل الاسعار والشروط .
- العمل على سرعة نهو المشروعات لتحقيق اقصى استفادة ممكنة من الاستثمارات وتجنب تقادم بعض الاجهزة نظراً للتطور السريع الذي يشهده مجال الاتصالات

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات على تلاوة التقرير ، ثم قام سيادته بإعطاء الكلمة للسيد الأستاذ / محمد بركات - رئيس لجنة المراجعة - لإبداء أي تعليق أو توضيح لسيادته.
- قام السيد الأستاذ / محمد بركات بتوجيه الشكر للسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات ، مشيراً سيادته إلى أن إدارة الشركة قامت بإعداد الرد على الملاحظات الواردة بالتقرير وهناك أيضاً تعقيب للسادة ممثلي الجهاز على رد الشركة ، مشيراً إلى أن تعقيب السادة ممثلي الجهاز على أغلب ردود إدارة الشركة كان بأنه يكتفى بالرد ويتابع خلال الفترة القادمة خلال كل ربع سنة ، مشيراً سيادته إلى أنه سيتم إثبات تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وكذلك رد إدارة الشركة وتعقيب الجهاز على رد الشركة بمحضر الاجتماع ، مكرراً سيادته الشكر للسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات ، مشيراً إلى عدم وجود أي ملاحظات أخرى لسيادته.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات مرة أخرى على العرض الوافي لسيادتهم .
- أشار السيد الأستاذ / أحمد عبد الله - أمين سر الاجتماع - إلى وجود تعليق للسيد المساهم / طارق أباطه يتضمن طلب سيادته بتوضيح رد الشركة على الملاحظات الخاصة بتحفظ الجهاز.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسيد المساهم ، مشيراً سيادته إلى أن السيد الأستاذ / محمد بركات قام بالرد على هذا التساؤل حيث أشار سيادته إلى أن هناك رد لإدارة الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وهناك تعقيب للجهاز على الرد وسيتم إثباتهم بمحضر الاجتماع.
- أشار السيد الأستاذ / أحمد عبد الله - أمين سر الاجتماع - إلى وجود تساؤل آخر للسيد المساهم / طارق أباطه حول أسباب تكرار تحفظ الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة خلال العام السابق والعام الحالي.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسيد المساهم ، معطياً سيادته الكلمة للسيد الأستاذ / محمد بركات ليتفرض بالرد.
- أشار السيد الأستاذ / محمد بركات إلى أن هذا الأمر سبق وأن تم مناقشته ، مشيراً سيادته إلى أن تقرير مراقب الحسابات الخارجى حازم حسن KPMG يصدر بدون رأي متحفظ، في حين أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات يكون متضمناً للرأي المتحفظ نظراً للملاحظات الواردة بالتقرير ، مشيراً سيادته إلى أنه ووفقاً لما سبقت الإشارة إليه فسوف يتم إثبات تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وكذلك رد إدارة الشركة وتعقيب الجهاز على رد الشركة ، كما أشار سيادته إلى أنه سيتبين عند عرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى حازم حسن KPMG أن تقريره عن القوائم المالية للشركة وعن أداء الشركة غير متحفظ.
- وفيما يلي كامل تقرير إدارة مراقبة حسابات الاتصالات بالجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للاتصالات تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة" المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأبنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية وملائمة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأي المتحفظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التي امكن الحصول عليها يشير إلى ما يلي :-
١ - تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضي تخصيص (بئمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والاتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) - " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية - قبل تحويلها إلى شركة مساهمة . بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه

الأرض كان عن طرق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٦/٣/١٩٩٣) وإستمرت في تشغيلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعاً لذلك لا تدخل في أصول الشركة ، وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ .

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ . أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين الإلتزام بالفتاوى المشار إليها والأحكام الصادرة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .

٢- ضعف الترابط بين قطاعات الشركة المختلفة أدى إلى تأخر الشركة في رسملة بعض الأصول التي دخلت الخدمة يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٥ وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣,٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها اهلاك خلال العام بنحو ٧١ مليون جنيه دون اعمال معيار المحاسبة المصرية رقم (٥) .

يتعين بحث اسباب ذلك والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافي ذلك مستقبلا.

٣- لم تتضمن حسابات و سجلات الأصول الثابتة نحو ٧٣,٤ مليون جنيه (٤) قيمة اصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها للاصول واحتساب اهلاك لها بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للاستخدام... إلخ " الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

بتعين اجراء التصويب اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

٤ - تضمنت الاصول الثابتة نحو ٢٥,٨ مليون جنيه (١) يمثل قيمة بعض الاصول الخاصة بالشركة وبعض شركات المجموعة.

بتعين تحميل كل شركة بما يخصها من تلك الاصول، مع مراعاة الاثر على الحسابات المختصة.

٥. مخالفة الشركة للبند رقم (١- ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على : " عرض الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع بصورة منفصلة في قائمة المركز المالي وقد تبين إدراج نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة بيع كوابل مستغنى عنها بحساب أرباح بيع مخلفات في حين أن تلك العملية تمثل بيع أصول ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ .

بتعين حصر كافة الحالات المماثلة مع إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء معايير المحاسبة المصرية.

٦ - ما زالت الشركة لم تقم بموافاتنا بنتائج جرد المرحلة الاولى من الجرد ببعض القطاعات الصادر بشأنه القرار الإداري رقم ٢٠٩٨ في ٢٠١٨/٦/١٤ والمتعلقة بالأراضي والمباني والتي كان من المقرر الانتهاء منها في ٢٠١٩/٢/٢٨ بالرغم من تكرار طلبها على مدار أكثر من سنتين من تاريخ نهاية الجرد كما لم يتم تأثير الحسابات والسجلات المختصة بنتائج الجرد المشار اليه في ضوء المطابقات اللازمة في هذا الشأن ، وثال ذلك جرد أراضي و مباني قطاعي المخازن والدولي .

بتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .

٧- درجت الشركة ومنذ سنوات على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط العادي لها بحساب الاصول (الثابتة والآخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢)-المخزون- بند (٦) فقرة (١) وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الاصول) وبقيمة دفترية أقل (بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه)، ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتي يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لنلك السعات)، عدم صحة نتيجة البيع (من ربح او خسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة، استمرار الخطا في حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء .

فضلا عن عدم قيام الشركة بموافاتنا بنص الترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات وتجدر الإشارة الى ان رد الشركة في هذا الشأن جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن

١- نحو ٦٦,١ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧,٣ مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع المخازن بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

٢ - عقود ارقام ١/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢٢/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢٣/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢٤/٢٠١٩/٢٢١ بقطاع الديوان .

بعض المتناقضات حيث جاء برد الشركة انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتأجير دوائر الاتصالات) الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة إيرادات IRU على انها إيرادات تأجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام ويجب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الإيرادات ، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت في فقرة اخرى من نفس الرد " ان التأجير بنظام IRU يشبه في جوهره البيع " وبناء على ذلك تقوم الشركة بالاعتراف بإيرادات الـ ١٥ عام على انها إيرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل في السنة التي ابرم فيها عقد الـ IRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة في فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان إيرادات الـ IRU ليست بيعا حيث انها في نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات وتصبح الشركة المصرية للاتصالات حرة الاختيار في اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذي يتطلب من الشركة حسم طبيعة تلك الإيرادات (هل هي إيرادات بيع ام إيرادات تأجير) وموافاتنا بالسند الذي يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ - السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء ومعيار رقم ٢ المخزون ومراجعة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية - قانونية) .

٨- عدم صحة رصد حساب الأصول الأخرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلي :-

أ - عدم استبعاد تكلفة بعض السعات المباعة خلال العام ومنها :-

(١) تكلفة عدد ١٥ تيرا ، عدد ٣٥٠ جيجا والمباعة لشركة جوجل خلال الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ بقيمة بيعية ٣٥٨,٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٣ مليون دولار على مشروع mesh .

(٢) تكلفة عدد ١٠٠٠ المباعة لشركة reliance Jio خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ بقيمة بيعية نحو ٢,٤ مليون جنيه المعادل لنحو ١٥٠ الف.

ب- الاستبعاد الجزئي (وليس الكلي) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (ITC - p c c w - orange - STC) على كوابل (IMEWE 5 - SMWE - TE-NORTH - EIG) .

ج - تبين ان بعض الاستبعادات التي تمت من حساب الأصول تمت بقيم تقديرية بدلا من القيم الدفترية حددت هذه القيم التقديرية بمعرفة جهات فنية (غير متخصصة ماليا او محاسبيا) دون ان توافينا الشركة بالبيانات والمستندات التي اعتمدت عليها في تلك المعالجة التقديرية والتي توضح مدى صحة هذه المعالجة واتفاقها مع معايير المحاسبة المصرية رغم الوعود المتكررة منذ سنوات (بالافادة) من قبل الشركة والخطابات المحررة للشركة في هذا الشأن واخرها الخطاب المؤرخ في ٢٠٢١/١٢/١٢ .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو موافاتنا بالبيانات والمستندات والاسس التي توضح صحة المعالجة المحاسبية وقيمها التي تبناها الشركة والتي يجب ان تكون متفقة مع معايير المحاسبة المصرية علما بأنه قد ترتب على ماسبق ان هناك فروق لا زالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :-

- نحو ١٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ في قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلي 4 - SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم استبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين ان تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

- استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعة على كوابل الشركة المختلفه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو ٤٢,٣ مليون جنيه والبعض الآخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو ١٢٣,٧ مليون جنيه - منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ - مما يؤثر على صحة الرصيد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ما تقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

د - عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :-

- عدم وقوفنا على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحري والسعات المشتركة من كل من شركتي ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ

قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتقادا على خطاب الجهة الفنية (وهي جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الاصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .

• لم نقف على كمية الساعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة – السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الاصول – البنية التحتية للكوابل البحرية – بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .

٩ – تضمن التكوين الاستثماري بعض الاصول التي لم يتم استغلالها والاستفادة منها منذ سنوات سابقة منها بلغ ما امكن حصره منها نحو ٧١٤ مليون جنيه

يتعين بحث اسباب عدم استغلالها طوال هذه المدة وتحديد مدى صلاحيتها من عدمه في تاريخ الميزانية وتحديد ما طرأ على قيمتها من تغيرات نتيجة التقادم التكنولوجي واتخاذ اللازم في ضوء ذلك .

أ- ضعف نظام الرقابة الداخلية على ارصدة وموجودات المخازن بالشركة والاعتمادات المستندية والحسابات ذات الصلة وذلك لعدم تفعيل الدورة المستندية بين قطاعات الشركة المختلفة مما ادى الى عدم التحقق من ارصدة وقيم بعض المخازن والحسابات ومن مظاهر ذلك :-

أ – تخفيض حساب المخزون "بقطاع التشغيل والصيانة" بنحو ٦٥ مليون جنيه منها نحو ٤٣ مليون جنيه تم اضافتها للاصول الثابتة خلال الربع الرابع للعام ٢٠٢٠ والمتمثل في قطع غيار لمهمات سبق ورودها وصرفها للاستخدام منذ عام ٢٠١٦ دون اضافتها للاصول في حينه وتحميل المصروفات بنحو ٢٢ مليون جنيه بدون مستندات مؤيدة للصرف من الجهات المختصة .

ب – مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ١٠٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار لاجهزة مشروعات التراسل تم صرف بعضها للاستخدام منذ عام ٢٠١٨ دون تأثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .

ج – تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات بصافي – بالزيادة- بنحو ٥٤ مليون جنيه باعتبارها اضافات تم تقييمها وفقا لمتوسط سعر الاوراقل لعدم توافر العقود والفواتير الخاصة بها مقابل التعليق لحساب الموردين.

د – استمرار وجود فروق بين الارصدة الدفترية والفعالية بمخازن قطاعات الشركة المختلفة .

هـ – عدم سلامة الاجراءات المخزنية المتبعة في بعض مناطق قطاع شرق الدلتا وقد تم اعداد مذكرة تفصيلية في هذا الشأن بمعرفتنا تم رفعها للرئيس التنفيذي للشركة بخطابنا رقم ١٣٤ في ٢٠٢١/٣/١ .

و – عدم اجراء الجرد المفاجئ بصفة دورية على موجودات المخازن بالمخالفة للمادة ٣٣ من لائحة تخزين الشركة فضلا عن عدم الانتهاء من اعداد القواعد التفصيلية للائحة التخزين والتي كان من المقرر الانتهاء من اعدادها في ابريل ٢٠١٩ .

ز – ما زال حساب مخزون تحت الفحص يتضمن قيمة رواتر و ريسفرات تخص شركة WE DATA بلغ اجمالي الاضافات والمنصرف خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢٥٤ مليون جنيه ونحو ٢٥٢,٣ مليون جنيه على التوالي وذلك على الرغم من عدم ملكية هذه الاصناف للشركة المصرية للاتصالات ولا يوجد منافع اقتصادية ذات جدوى تعود على الشركة منها فضلا عن تأثيرها غير الحقيقي على مؤشرات الشركة وتجدر الاشارة الى عدم التحقق من صحة حركة الاضافات والصرف خلال العام والرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم ادراجها ضمن منظومة اوراقل .

ح – اضافة نحو ٢١ مليون جنيه لمخزون قطاع التشغيل والصيانة بموجب محاضر فحص واستلام يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٥ مقابل تخفيض الاعتمادات المستندية ولم نتحقق من الوجود الفعلي لها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم موافاتنا ببيان تلك الاصناف والمخازن المتواجدة بها .

يتعين احكام الرقابة الداخلية على المخزون واجراء التحقيق اللازم لحو عدم تفعيل الدورة المستندية الخاصة بالمخازن والحسابات المرتبطة مع موافاتنا بالمستندات المؤيدة للصرف واجراء التصويب اللازم .

الـ لم يتم إعداد وإرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ للوقوف على مدى صحة تلك الأرصدة.

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم نحو التصديق على ارصدة الحسابات المشار اليها وبما يتيح تسليما الردود عليها في الوقت المناسب .

١٢- لم نتحقق من صحة أرصدة عملاء بنحو ٣,٢ مليار منها نحو ٢,١ مليار جنيه مصري عملاء (دوائر داخل مصر - مقاصة - شركات تابعة) ونحو ١,١ مليار جنيه عملاء اتاحة تكميلية وذلك لعدم موافاتنا بالعديد من البيانات بشأن هؤلاء العملاء (وارصدتهم) بالرغم من طلبها أكثر من مرة شفاهة وتحريرا بعدة خطابات و آخرها الخطاب المؤرخ في ٢٠٢١/٢/٢٨ الأمر الذي شكل قيذا على نطاق المراجعة لايمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة لبدء الرأي بشأن ذلك الرصيد والمطابقات المشار اليها ونتائجها .

يتعين تحديد المسؤولية عما تقدم في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتي تلص على " يعتبر في حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أو بما يطلبه من أوراق او بيانات في الأعمال المقررة" لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

١٣- وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية بالشركة خاصة فيما يتعلق بالفصل بين المسؤوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين قيام قطاع العلاقات التجارية فقط ومنفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم والرصيد بحساب العملاء وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التي لا يوجد لديها تحليلات خاصة بهؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن والافادة .

١٤- عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ قيمة ضرائب المبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة والبالغة نحو ٤٠٩ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال. ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بحساب إضمحلال لمتأخرات عملاء بقطاع الدولي بلغت نحو ٢٣٣ مليون جنيه.

يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع اجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .

١٥- عدم موافاتنا بدراسة مخصص القضايا المرفوعة من و ضد الشركة للوقوف على صحة المخصص المكون لهذا الغرض والبالغ قيمته نحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

يتعين دراسة مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة كافة الالتزامات المحتملة مع تدعيم المخصص بالمبالغ اللازمة لمواجهة تلك التعويضات لكافة القضايا المشار اليها بعاليه .

١٦- بلغت إيرادات الدوائر I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥,٦ مليار جنيه ، هذا بالإضافة الى قيمة ايراد وتشغيل وصيانة O&M , IRU بنحو ٣٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ قامت الشركة باستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ولم يتبين لنا مدى خضوع تلك الإيرادات لرسوم الجهاز القومي ، وقد تم عقد إجتماعات بين الشركة والجهاز في هذا الشأن دون حسم الأمر .

يتعين اتخاذ اللازم لحوضم الأمر لتحديد الرسوم المستحقة وعمل التصويب اللازم .

١٧- تم إدراج مبلغ نحو ٤١٠ مليون جنيه بحساب إيرادات النشاط قيمة بعض الدوائر بنظام IRU داخل مصر لشركات المحمول والتي يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على مكون

تمويل ، الامر الذي أدى الى زيادة إيرادات النشاط على غير الحقيقة و ذلك بالمخالفة لما ورد بالمعيار رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء (الفقرات ٦٠-٦٥) والمتعلقة بوجود مكون تمويل مهم في العقد

بتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.

١٨- تضمن حساب إيرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٩,٩ مليون جنيه المعادل لنحو ٦٣٢ ألف دولار حصة الشركة المصرية للاتصالات من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن اعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ .

بتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة لدى شركة العريسات.

١٩- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبالغ تقديرية بنحو ٩٩,٧٣٨ مليون جنيه منها :-

• ٦,٣٦٩ مليون جنيه عمولة تحصيل VDSL لصالح الشركة المصرية للاتصالات .

• ١٧,٩٥٠ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية لشركة WE DATA لعدم اشتغال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسبات لهذه الخدمة ولم يتم اصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذه الخدمة .

• ١١,٩٦٢ مليون جنيه قيمة ايجار مبنى اكسيد .

بتعين العمل على سرعة تحديد المبالغ الفعلية لتلك الإيرادات ومتابعة الحصول علي الفواتير الخاصة بها واجراء التسويات اللازمة .

٢٠- استمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، ونشير الى ان اجمالي المكالمات المرفوضة بقطاع غرب القاهرة فقط خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٠ نحو ١٦٨ ألف مكالمة منها ١٠٢٨ مكالمة دولية ، ٦٧ ألف مكالمة محمول .

بتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية لتلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام اليراد .

٢١ - عدم صحة حساب المصروفات لعدم تحميله بنحو ١٣٧ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :-

• نحو ٨٤,٨ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقة لهيئة تنمية صناعه تكنولوجيا المعلومات عن جانب من إيرادات الشركة عن الفتره من يناير حتي ديسمبر ٢٠٢٠ والخاصة بـ كلاً من إيراد متنوع شركات (إيجار أنظمه تراسل -مواقع) وإيراد تلغراف وتلكس .

• بنحو ٣٢ مليون جنيه قيمة مصروفات صيانة تم رسملتها .

• بنحو ١٨,٢ مليون جنيه المتمثلة في نحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة اعمال الادارة والتشغيل والصيانة لشبكة ip core عن عام ٢٠١٨ والمدرجة بالارصدة المدينة ونحو ٥,٥ مليون جنيه نتيجة الخطا في حساب الاهلاك بالنقص للأنظمة الدعم الفني .

• لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٢ مليون جنيه قيمة مهمات تم صرفها من مخازن قطاع وسط الدلتا .

بتعين اجراء التصويب الازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة مع سرعة الاتفاق على اسس التحاسب مع هيئة تكنولوجيا المعلومات .

٢٢- قامت الشركة بتحميل حساب المصروفات بفوائد تمويلية قدرها ١,٠٤١ مليار جنيه دون اعمال المعيار رقم ١٤ بشأن تكاليف الاقتراض .

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن

تدققاتها النقدية عن السلة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلي:

١-عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة و سجلات الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نتيجة لقيود معظم الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها في العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الأصول الثابتة في تاريخ الميزانية.

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالمدة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساسا للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية ، مع موافاتنا بنتائج أعمال كل مرحلة من مراحل الجرد للوقوف على مدى تأثير حسابات وسجلات الأصول الثابتة بتلك النتائج.

٢-لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها ، ونشير إلى إستمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيابة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها.

يتعين موافاتنا بتلك الشهادات مع موافاتنا بأسباب التوقف عن تسجيل الأراضي المملوكة للشركة .

٣. وجود العديد من الأصول غير المستغلة (٢) ومنها بعض الأراضي المشتراة (١) وكذا مباني مقامة (٤) دون إستغلالها الأمر الذي عرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها فضلا عن صدور احكام قضائية لصالح الشركة لبعضها ولم تتمكن من تنفيذها ، وفي هذا الشأن نشير إلى أنه أدق عدم التزام الشركة بشروط إستغلال تلك الأراضي الواردة بعقود شرائها قيام بعض المحافظين بالغاء قرارات التخصيص وايقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة كل محافظ وإلى رفض هيئة المجتمعات العمرانية تسجيل بعض الأراضي وذلك تطبيقا للعقود المبرمة بينها وبين الشركة باحقيتها في فسخ العقود في حالة اخلال الشركة بشروط التعاقد واستحقاق هيئة المجتمعات لحق انتفاع مدة بقاء الارض في حيازة الشركة وازال رد الشركة متكرر وغير موضوعي حيث أفاد بأنه جاري الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء نتيجة الفحص .

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الأصول ، مع موافاتنا بخطة الشركة بشأن إستغلالها.

٢- نحو ٥٥٨ مليون جنيه قيمة حق استخدام خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ١٤١ مليون جنيه ، نحو ٩٥ مليون جنيه صافي القيمة الدفترية لعدد ١,٨٣٤ فرعة لكابل TE-NORTH ، نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر ، نحو ٢٢ مليون جنيه قيمة مبنى سنترال الاوبرا ، بالإضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخليوي والشبكة الانتراضية والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٢% و كابل TENORTH بنسبة ٣٥% وكابل smwe5 بنسبة ٩١% وكابل smwe3 بنسبة ٩٢% وكابل imewe بنسبة ٤٧%.

٤- بنحو ٢٣ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بعدة قطاعات .

٥- نحو ٢٧٨ الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م ٢,٢٦٣ ألف جنيه أرض سنترال الفيوم ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م ٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذي بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو ٤ مليون جنيه ، نحو ٧,٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثلث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترال التبين ، وعدد ٣ أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بجلوان (عبارة عن شقة ومحل) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه وارادة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزة ،

٤- مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المقام على أرض غير مملوكة لها .
يتعين سرعة تقنين وضع ذلك المبنى ، مع إعادة حساب إهلاك تلك المباني في ضوء ذلك.

٥- عدم قيام الشركة باى من الاجراءات اللازمة بشأن موافقة الرئيس التنفيذي للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ على استلام وتسليم بعض المواقع بين كل من الشركة المصرية للاتصالات والهيئة القومية لسكك حديد مصر وشركة MOT وذلك في ضوء توجيهات واتفاقيات وزيرى النقل والاتصالات في هذا الشأن .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم فى هذا الشأن والافادة .

٦- تضمنت حسابات الاصول بالخطا مبلغ نحو ٢٩ مليون جنيه قيمة كل من اعمال انشاءات مركز بيانات بدروم مبنى اكسيد بالقرية الذكية لم يتم تهنئته للتشغيل (قطاع الديوان) ، وقيمة الدعم الفني للعقد رقم ٦/٢٠٢/٢٢١ لم يتم البدء في تنفيذه (قطاع النظم) .

يتعين اجراء التصويب اللازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

٧. بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال بنحو ٤٧,٩ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنها مايلى :-

أ - استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات (١) لم تجن منها أية عوائد نقدية بنحو ٤٩,٣ مليون جنيه وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤٦ مليون جنيه فضلا عن عدم موافقتنا بالدراسات اللازمة لتحديد خسائر الاضمحلال فى شركة الثريا والقيمة الاستردادية لذلك الاستثمار البالغ قيمته بعد الاضمحلال لا شئى فى ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتي بلغت نحو ١٤ مليون دولار فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنسبة ٧٨,٥% من راس مال الشركة.

ب- بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات فى الارباح المحتجزة لدى شركة فودافون فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٦,٤ مليار جنيه . .

ج - لم نواف بكل من مستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥,٢ مليون جنيه فى ظل تخفيض حسابى الاستثمار والارصدة المدينة بقيمة الاضمحلال.

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستثمار المذكور .

٨. تضمنت أرصدة العملاء مبالغ شابها اعتراضات من العملاء ولم يحسم الخلاف بشأنها منذ عدة سنوات طويلة منها ما يلي:-

أ. نحو ١٥٧ مليون جنيهه طرف شركة WE DATA (١).

ب. نحو ٥٣ مليون جنيهه (قطاع الديوان العام) يخص عملاء خدمات BIT STREAM (٢) .

ج . نحو ٣٩,٦ مليون جنيهه تخص اسعار التحاسب للقوى الكهربائية تخص شركة فودافون .

^١ - شركات المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني ، العربية لتصنيع الحاسبات ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، ميناتل ، النبل ، الثريا الوطنية لتليفون المحمول ، TE GLOBE

^٢ - نحو ٢٥ مليون جنيهه الخاصة بالاختلافات فى قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ ، نحو ٢,٥ مليون جنيهه قيمة ما يخص شركة WE DATA من خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيهه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة - الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، ٩ مليون جنيهه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذته شركة WE DATA لـ ستوريه وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، ١١١ مليون جنيهه تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ، ٣,٣ فواتير لم يتم اعتمادها من شركة AVAIA .

^٣ - نحو ٢٤,٥ مليون جنيهه طرف شركة نور عن عامي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، نحو ٢٠,٥ مليون جنيهه طرف شركة فودافون ، نحو ٧ مليون جنيهه طرف شركة نايل اون لاين عن عام ٢٠١٩ ، نحو ١ مليون جنيهه طرف شركة بالا مصر .

صفحة ٢٨ من ١٢٠

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الجيرة 12577، مصر.

وتجدر الإشارة إلي وجود نحو ٣٤ مليون جنيه ، وكذا ٨٨ مليون جنيه بالأرصدة المدينة والدائنة على الترتيب لم نقف على طبيعتها .

يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللازم في هذا الشأن .

٩. عدم قيام الشركة بتفعيل توصية اللجنة المشكلة بقرار معالي السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥٨ لسنة ٢٠١٨ والقرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٩ (لدراسة تسوية واسترداد المبالغ المستحقة على شركات المحمول لصالح الشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٩/٦) والتي تضمنت " ضرورة قيام الشركة المصرية للاتصالات بإتخاذ الإجراءات القانونية بناءً على العقود الجارية المبرمة مع شركات المحمول لتحصيل المبالغ المستحقة عليهم " البالغ قيمتها نحو ٣٢٠ مليون جنيه والمسدد بمعرفة الشركة نيابة عن شركات المحمول لمصلحة الضرائب على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة فيما بعد) عن إيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ .

يتعين سرعة تفعيل التوصية المشار إليها مع موافاتنا بما تم إتخاذها من قبل الشركة المصرية للاتصالات بأخر مستجدات دعوى بطلان مطالبة المصلحة بالضريبة الإضافية.

١٠. عدم وجود سجلات لتأمينات العملاء (بقطاع الدولي) في ٢٠٢٠ / ١٢ / ٣١ البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه الامر الذي لم يتمكن معه من التحقق من صحة ذلك الرصيد

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن .

ال إستمرار وجود فروق في أرصدة كل من :

- أ . تأمينات العملاء بين الظاهر بميزان المراجعة وسجلات ضبط الأيراد بيع بعض القطاعات (٢)
- ب . أرصدة متأخرات العملاء بين القطاع المالي والتجاري بالعديد من قطاعات الشركة .

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

١٢- تضمنت الأرصدة المدينة رصيد حساب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بمبلغ ٦٥ مليون جنيه تمثل قيمة تقديرية لمسحوبات الربع الرابع من الكوابل النحاسية وقد تبين من المطابقة التي تمت مع الجهاز المذكور في ٢٠٢١/١/٢٧ ان قيمة المسحوبات الفعلية خلال تلك الفترة بلغت نحو ٦٥,٩ مليون جنيه وانه تم تقييمها دون الأخذ في الاعتبار نسبة الزيادة في متوسط اسعار النحاس المعلن ببورصة لندن خلال الربع الاخير من عام ٢٠٢٠ بالمخالفة للتعاقد المبرم في هذا الشأن .

يتعين بحث اسباب ما تقدم وأجراء التصويب اللازم في هذا الشأن لما لذلك من اثار على الحسابات المختصة

١٣ تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها : نحو ٩٨ مليون جنيه مدين (٢) ، نحو ١٣٢ مليون جنيه ، دائنة (٢).

١٤. تضمنت الحسابات الدائنة العديد من الأرصدة المرحلة للشركات التابعة والشفيفة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥٠٠ مليار جنيه بعضها منذ سنوات دون سداد او تسوية.

يتعين العمل على تشكيل لجنة لبحث كافة الأرصدة الدائنة على مستوى الشركة وإتخاذ اللازم بشأنها .

ملاحظات أخيرة:

١ - نحو ٣,٨٥ مليون جنيه بقطاع الجيزه ، ١٨٦,٢٣ نحو مليون جنيه قطاع شرق القاهرة.

١٠ - نحو ٣٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ١٠ مليون جنيه بقطاع الدولي ، نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٥ مليون جنيه بقطاع المخازن.

١١ - نحو ١٠٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ١٨ مليون جنيه بقطاع الدولي ، نحو ١٤ مليون جنيه بقطاع المشروعات ..

١- قامت الشركة المصرية بحصر قيمة المبالغ المستحقة لها لدى شركات الكهرباء بشأن تسويات المحاسبة عن الاحمال للاعوام المالية من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ والتي بلغت نحو ٣٠٦,٦ مليون جنيه وفقا لما انتهى اليه الامر مع الشركات المشار اليها هذا(بخلاف فروق ضريبة الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات الجارى حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الادارة العامة للكهرباء).

بتعين موافاتنا بالاجراءات المتخذة نحو تصويب الوضع واجراء التسويات اللازمة مع شركات الكهرباء والادارة العامة للضرائب حفاظا على حقوق الشركة قبل الغير .

٢ - ما زالت الشركة تتحمل اعباء سداد غرامة (فرق قدرة) لانخفاض معامل القدرة عن المعدل الواجب ورغم الاشارة لذلك بتقاريرنا السابقة الا انه لم يتم اتخاذ اى اجراء بشأنها .

بتعين بحث تركيب مكثفات لرفع معامل القدرة لتجنب تلك الغرامات .

٣- لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ٤٨,٤١١ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠١ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ علما بأن المبلغ المشار اليه يتضمن نحو ٣٤,٣١ مليون جنيه غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من استثمار تلك المبالغ ، ونشير إلى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعليلها ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة بعدة تقارير سابقة دون تقدم ملموس بشأنها.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ٨,٠٥٩ مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على الشركة بأكملاً من (البنك العربي لصالح وزارة الزراعة ومحكمة شمال القاهرة وكذا بنك القاهرة وبنك أبو ظبي الأول والمصرف المتحد) لصالح جهات حكومية مختلفة.

بتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجزات.

٤. مخالفة المادة (٢٧) من الترخيص الممنوح للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن " إلتزام المرخص له بتقديم التقارير والبيانات التي يطلبها المرخص منه بالشكل وفي الموعد الذي يحدده المرخص ... الخ " حيث لم يتضمن ميزان المراجعة الخاص بنشاط شبكة المحمول في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وما قبلها العديد من بنود الحسابات التي تظهر الموقف المالي للنشاط ، ومنها قيمة الأصول الثابتة الخاصة بمحطات المحمول ومصرفات إهلاكها ، التي بلغ ما أمكن حصره من قيمة محطات وابراج المحمول المدرجة بالأصول الثابتة في موازين القطاعات الأخرى نحو ٢,١ مليار جنيه وبلغ مجمع الاهلاك من بدايه التشغيل حتي ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٧٢٦ مليون جنيه ، الأمر الذي أفقد ميزان المراجعة الغرض المعد من أجله .

نوصي بالالتزام بالترخيص المشار اليه وإجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها .

٥. قامت الشركة المصرية للاتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلا للإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة تليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وقد ترتب عليه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحي من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطردة في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر ، حيث بلغت قيمة المكالمات غير المستغلة نحو ١٨٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ تم استغلال نحو ١٥٧ مليون جنيه لتخفيض دائنية إتصالات مصر من الداتا وترحيل نحو ٢٦ مليون جنيه لعام ٢٠٢١ دون موافقه شركه إتصالات مصر .

بتعين اتخاذ اللازم نحو الحصول على موافقة شركة اتصالات مصر وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركة علي الملاحظة سابقا.

٦- عدم إلتزام الشركة بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من متطلبات عند حساب اضمحلال وتخفيض بعض الاصول الامر الذي اثر على صحة حساب ذلك الاضمحلال والتخفيض .

يتعين الالتزام بما ورد بنصوص معايير المحاسبة بشأن ما سبق .

٧- وجود قصور من قبل الإدارة القانونية بالشركة فيما يخص النزاع القضائي بالدعوى رقم (٤٠٠) لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ بشأن أرض الطوابق بقطاع الجيزة البالغ قيمتها الدفترية نحو ٥,٢١ مليون جنيه والتي صدر بشأنها حكم إستئناف رقم (٦١٩٢) لسنة ١٣٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ في غير صالح الشركة . الأمر الذي قد يعرض تلك الأرض للضياع .

يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن .

٨- بلغت ارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٠,٢٥٣ مليار جنيه مقابل نحو ١٦,٤٣٧ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ٣,٨١٦ مليار جنيه وكان يتعين على الشركة ان تقوم بتحصيل مستحققاتها لدى الغير والتي بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨,٣٧٨ مليار جنيه بدلا من التوسع في القروض والتسهيلات الائتمانية و تحمل الشركة عنها فوائد مدينة تجاوزت المليار جنيه بخلاف دمج نوعيه بنحو ٣٤,٣٦ مليون جنيه .

الامر الذي يتطلب من الشركة وضع الية متطورة يتم من خلالها ازالة معوقات التحصيل وتدعيم موقف السيولة بالشركة .

٩- لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل ، المبيعات) بالرغم من تكرار طلبها من الشركة العديد من المرات ،

يتعين موافاتنا بالمذكرات المشار اليه .

١٠- خلو محاضرات اجتماع كل من : (مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة من المذكرات المعروضة وخلاصة وافية للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الاجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قيда على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الالتزام بنصوص اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

١١- لم يتم الافصاح عن المعلومات البيئية التي تهم ذوي العلاقة من المستخدمين والادارة والعاملين والمجتمع وكذا الاقرارات بعدم اقتناء اصول تؤدي الى اضرار بيئية .

١٢- قامت الادارة بالاشراف على الجرد السنوي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتم ابلاغ الشركة بملاحظاتنا عليه في حينه .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

• وفيما يلي رد إدارة الشركة على التقرير

تقرير مراجعة

القوائم المالية المستقلة

للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢٠/١٢/٣١

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١)

١ - تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضي تخصيص (بئمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والاتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت - بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) - أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية - قبل تحويلها إلى شركة مساهمة - بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتھا بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعاً لذلك لا تدخل في أصول الشركة . وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ . كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ . أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين الإلتزام بالفتاوى المشار إليها والأحكام الصادرة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

➤ تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها بالملاحظة.

➤ بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية وحيث أن إدارة الشركة تؤكد أن الأراضي المشار إليها مملوكة لها.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢)

ضعف الترابط بين قطاعات الشركة المختلفة أدى إلى تأخر الشركة في رسملة بعض الأصول التي دخلت الخدمة يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٥ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣,٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها اهلاك خلال العام بنحو ٧١٦ مليون جنيه دون اعمال معيار المحاسبة المصرية رقم (٥) . يتعين بحث اسباب ذلك والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافي ذلك مستقبلاً.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه يتم التنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة بشكل دوري، وسوف يراعى إتمام ذلك بشكل أفضل لتلافي ذلك مستقبلاً ، علماً بأن أثر الإهلاك المشار إليه بقيمة ٧١٦ مليون جنيه يشمل إهلاك عام ٢٠٢٠ وجزء من إهلاك عام ٢٠١٩ وما قبلها

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣)

لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٧٣,٤ مليون جنيه (٢) قيمة اصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها للأصول واحتساب اهلاك لها بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت "بداً إهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للإستخدام... إلخ"، الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتھما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

١١ - نحو ٦٦,١ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧,٣ مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع المخازن بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

يرجى العلم بأنه سوف يتم رسملة الأصول التي تم دخولها الخدمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤)

تضمنت الأصول الثابتة نحو ٢٥,٨ مليون جنيه (٢) يمثل قيمة بعض الأصول الخاصة بالشركة وبعض شركات المجموعة.

يتعين تحميل كل شركة بما يخصها من تلك الأصول، مع مراعاة الأثر على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه سوف يتم تحميل كل شركة من شركات المجموعة بما يخصها وعمل التصويبات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥)

مخالفة الشركة للبند رقم (ل. ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على: "عرض الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع بصورة منفصلة في قائمة المركز المالي وقد تبين إدراج نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة بيع كوابل مستغنى عنها بحساب أرباح بيع مخلفات في حين أن تلك العملية تمثل بيع أصول، الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقاً لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١.

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة مع إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء معايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأن المعالجات المحاسبية التي تم الإعتماد عليها لإنعكاس تلك المعاملة على الدفاتر المالية للشركة تعتبر الأكثر تحوطاً ويمكن الإعتماد عليها والوثوق فيها من وجهه نظر الشركة في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة لديها حيث يصعب تحديد المنافع المستقبلية الناتجة من الكوابل المباعة

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦)

ما زالت الشركة لم تقم بموافاتنا بنتائج جرد المرحلة الأولى من الجرد ببعض القطاعات الصادر بشأنه القرار الإداري رقم ٢٠٩٨ في ٢٠١٨/٦/١٤ والمتعلقة بالأراضي والمباني والتي كان من المقرر الانتهاء منها في ٢٠١٩/٢/٢٨ بالرغم من تكرار طلبها على مدار أكثر من سنتين من تاريخ نهاية الجرد كما لم يتم تأثير الحسابات والسجلات المختصة بنتائج الجرد المشار اليه في ضوء المطابقات اللازمة في هذا الشأن، ومثال ذلك جرد أراضي ومباني قطاعي المخازن والدولي.

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن والإفادة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأن الأراضي والمباني التي لم يتم جردها فهي خاصة بناية الدولي وقطاع المخازن والمشتريات وذلك نظراً لطبيعة تلك الأراضي والتي تتميز بالمساحات الكبيرة وبكثرتها وإنتشارها ومن ثم تحتاج إلى أجهزة وخبرات خاصة كانت غير متوفرة بالشكل الكافي قبل ذلك وقد قامت الشركة بإتخاذ اللازم لتنفيذ تعليمات السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي من خلال وضع جدول زمني للإنتهاء من أعمال الرفع المساحي للمواقع التي لم يتم جردها خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ وسيتم موافاة أو إطلاع سيادتكم على نتائج الجرد فور الإنتهاء من تلك الأعمال.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧)

درجت الشركة ومنذ سنوات على معالجة تكلفة الساعات المحتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط العادي لها بحساب الأصول (الثابتة والآخرى) بدلاً من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) - المخزون - بند (٦) فقرة (أ) وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الأصول) وبقيمة دفترية أقل (بقيمة مخصص الأهلاك المحسوب عنه)، ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك الساعات والتي يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك الساعات)، عدم صحة نتيجة البيع (من ربح او خسارة) لهذه الساعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة. استمرار الخطأ في حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والخطاء.

فضلا عن عدم قيام الشركة بموافاتنا بنص الترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات وتجدر الإشارة الى ان رد الشركة في هذا الشأن جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن

١٢ - عقود ارقام ١/٢٠١٩/٢٢١، ٢٢/٢٠١٩/٢٢١، ٢٠١٩/٢٢١/٢٠١٩/٢٢١، ٧/٢٠١٨/١٨، بقطاع الديوان.

بعض المتناقضات حيث جاء برد الشركة انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتأجير دوائر الاتصالات) الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة إيرادات IRU على انها إيرادات تأجير عن عقد طويل الاجل يمتد ل ١٥ عام ويجب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الإيرادات ، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت في فقرة اخرى من نفس الرد " ان التأجير بنظام IRU يشبه في جوهره البيع " وبناء على ذلك تقوم الشركة بالاعتراف بإيرادات ال ١٥ عام على انها إيرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل في السنة التي ابرم فيها عقد ال IRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة في فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان إيرادات ال IRU ليست بيعا حيث انها في نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات وتصبح الشركة المصرية للاتصالات حرة الاختيار في اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذي يتطلب من الشركة حسم طبيعة تلك الإيرادات (هل هي إيرادات بيع ام إيرادات تأجير) وموافقتنا بالسند الذي يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ - السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء ومعييار رقم ٢ المخزون ومراجعة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية - قانونية) .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه يصعب وضع خطة بيعية للدوائر خارج مصر بشكل دقيق نظراً للطبيعة الخاصة لسوق الاتصالات العالمي من منافسة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطة دقيقة ومع ذلك يتم المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة.

وبالنسبة لترخيص الخاص بممارسة نشاط تقديم تلك الخدمات فهو نفس الترخيص الخاص بالتليفون الثابت الممنوح من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ وملاحقه . كما يرجى العلم أن ما تقوم به الشركة هو تأجير بنظام IRU وليس بيع ولكن المعالجات المحاسبية تتم على الجوهر وليس الشكل .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٨)

عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك ما يلي :-

أ - عدم استبعاد تكلفة بعض السعات المباعة خلال العام ومنها :-

(١) تكلفة عدد ١٥ تيرا ، عدد ٣٥٠ جيجا والمباعة لشركة جوجل خلال الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ بقيمة بيعية ٣٥٨,٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٣ مليون دولار على مشروع mesh .

(٢) تكلفة عدد ١٠ g المباعة لشركة reliance Jio خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ بقيمة بيعية نحو ٢,٤ مليون جنيه المعادل لنحو ١٥٠ الف.

ب- الاستبعاد الجزئي (وليس الكلي) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (ITC - orange - p c w - STC) على كوابل (5 SMWE - IMEWE - EIG - TE NORTH) .

ج - تبين ان بعض الاستبعادات التي تمت من حساب الأصول تمت بقيم تقديرية بدلا من القيم الدفترية حددت هذه القيم التقديرية بمعرفة جهات فنية (غير متخصصة ماليا او محاسبيا) دون ان توافينا الشركة بالبيانات والمستندات التي اعتمدت عليها في تلك المعالجة التقديرية والتي توضح مدى صحة هذه المعالجة واتفاقها مع معايير المحاسبة المصرية رغم الوعود المتكررة منذ سنوات (بالإفادة) من قبل الشركة والخطابات المحررة للشركة في هذا الشأن وآخرها الخطاب المؤرخ في ٢٠٢١/١/١٢ .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو موافقتنا بالبيانات والمستندات والاسس التي توضح صحة المعالجة المحاسبية وقيمها التي تتبناها الشركة والتي يجب ان تكون متفقة مع معايير المحاسبة المصرية علما بأنه قد ترتب على ما سبق ان هناك فروق لا زالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :-

- نحو ١٥,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ في قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابل 4 SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

• استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعه على كوابل الشركة المختلفه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٤٢.٣ مليون جنيه والبعض الآخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو ١٢٣.٧ مليون جنيه - منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ - مما يؤثر على صحة الرصيد. يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

د - عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :-
• عدم وقوفنا على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحري والسعات المشتراة من كل من شركتي ارتل و عمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨.٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهي جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الأصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .
• لم نقف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات - الاوتو بالاسكندرية - الزعفرانة - السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الأصول - البنية التحتية للكوابل البحرية - بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .
يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة:

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- ✓ بالنسبة للسعات المباعة لشركة جوجل نحيط سيادتكم علما بأنه تم استبعاد الجزء المباع على كابل Te North وهو الوحيد الذي يمكن حساب تكلفة له لأنه يخدم هذا الغرض فقط ، اما الجزء المباع على مشروع Mesh فهو موزع داخل جمهورية مصر العربية ويخدم العديد من الأغراض ومن بينها الخدمات المباعة لشركة جوجل ويتم حساب أهلاكه بانتظام وبالتالي فلا مجال لإستبعاده.
- ✓ بالنسبة للتكلفة الخاصة بشركة reliance Jio فإنه تم تحديد التكلفة بنحو ٥٠٠ ألف جنيه (صافي القيمة الدفترية) وجارى الاستبعاد خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١.
- ✓ بالنسبة للإستبعاد بتكلفة التحديث فإن ما يتم تقديمه من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذي يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم إحتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية.
- ✓ أما بخصوص كابل مينا فقد تم موافاة سيادتكم بما تم ادراجه بسجل الأصول الثابتة بخصوص كابل مينا

✓ تم موافاة سيادتكم ببيان السعات الناتجة عن مشروع MESH NET WORK

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

تضمن التكوين الاستثمارى بعض الأصول التي لم يتم استغلالها والاستفادة منها منذ سنوات سابقة منها بلغ ما امكن حصره منها نحو ٧١٤ مليون جنيه.

يتعين بحث اسباب عدم استغلالها طوال هذه المدة وتحديد مدى صلاحيتها من عدمه فى تاريخ الميزانية وتحديد ما طرأ على قيمتها من تغيرات نتيجة التقادم التكنولوجي واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بناء على ملاحظة سيادتكم فقد تم فحص تحليل حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتبين أن مبلغ ٧١٤ مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢١٧ مليون جنيه خاص بشراء زوج من الألياف الضوئية على الكابل البحري PEACE والذي لم يدخل الخدمة بعد حيث أنه تم التعاقد بنهاية عام ٢٠١٩ ومُتوقع الإستلام في نهاية عام ٢٠٢١ وهذه مدة طبيعية لمثل هذه العقود ومن ثم فإنه سيتم إستغلاله فور إستلامه والإنتهاء من الإجراءات اللازمة لتشغيله ، كما تضمن المبلغ أيضا لنحو ٢٤٥ مليون جنيه خاص بعقد لتحديث الشبكة وسيتم رسملته فور دخوله الخدمة ، كما أنه جاري العمل على فحص باقي المبالغ ورسملة ما يتم إستيفاء المستندات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

١. ضعف نظام الرقابة الداخلية على ارصدة وموجودات المخازن بالشركة والإعتمادات المستندية والحسابات ذات الصلة وذلك لعدم تفعيل الدورة المستندية بين قطاعات الشركة المختلفة مما أدى الى عدم التحقق من ارصدة وقيم بعض المخازن والحسابات ومن مظاهر ذلك :-

أ - تخفيض حساب المخزون " بقطاع التشغيل والصيانة " بنحو ٦٥ مليون جنيه منها نحو ٤٣ مليون جنيه تم اضافتها للأصول الثابتة خلال الربع الرابع للعام ٢٠٢٠ والمتمثل في قطع غيار لمهمات سبق ورودها وصرفها للاستخدام منذ عام ٢٠١٦ دون اضافتها للأصول في حينه وتحميل المصروفات بنحو ٢٢ مليون جنيه بدون مستندات مؤيدة للصرف من الجهات المختصة .

ب - مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ١.٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار لاجهزة مشروعات التراسل تم صرف بعضها للاستخدام منذ عام ٢٠١٨ دون تأثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .

ج - تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات بصافي - بالزيادة- بنحو ٥٤ مليون جنيه باعتبارها اضافات تم تقييمها وفقا لمتوسط سعر الاوراكل لعدم توافر العقود والفواتير الخاصة بها مقابل التعلية لحساب المورد.

د - استمرار وجود فروق بين الارصدة الدفترية والفعلية بمخازن قطاعات الشركة المختلفة .

هـ - عدم سلامة الاجراءات المخزنية المتبعة في بعض مناطق قطاع شرق الدلتا وقد تم اعداد مذكرة تفصيلية في هذا الشأن بمعرفتنا تم رفعها للرئيس التنفيذي للشركة بخطابنا رقم ١٣٤ في ٢٠٢١/٣/١ .

و - عدم اجراء الجرد المفاجئ بصفة دورية على موجودات المخازن بالمخالفة للمادة ٣٣ من لائحة تخزين الشركة فضلا عن عدم الانتهاء من اعداد القواعد التفصيلية للائحة التخزين والتي كان من المقرر الانتهاء من اعدادها في ابريل ٢٠١٩ .

ز - ما زال حساب مخزون تحت الفحص يتضمن قيمة رواتر و ريسفرات تخص شركة WE DATA بلغ اجمالي الاضافات والمنصرف خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢٥٤ مليون جنيه ونحو ٢٥٢.٣ مليون جنيه على التوالي وذلك على الرغم من عدم ملكية هذه الاصناف للشركة المصرية للاتصالات ولا يوجد منافع اقتصادية ذات جدوى تعود على الشركة منها فضلا عن تأثيرها غير الحقيقي على مؤشرات الشركة وتجدر الاشارة الى عدم التحقق من صحة حركة الاضافات والصرف خلال العام والرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم ادراجها ضمن منظومة اوراقل .

ح - اضافة نحو ٢١ مليون جنيه لمخزون قطاع التشغيل والصيانة بموجب محاضر فحص واستلام يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٥ مقابل تخفيض الاعتمادات المستندية ولم نتحقق من الوجود الفعلي لها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم موافاتنا ببيان تلك الاصناف والمخازن المتواجدة بها .

يتعين احكام الرقابة الداخلية على المخزون واجراء التحقيق اللازم نحو عدم تفعيل الدورة المستندية الخاصة بالمخازن والحسابات المرتبطة مع موافاتنا بالمستندات المؤيدة للصرف واجراء التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ. بالنسبة لمبلغ ٦٥ مليون جنيه فهو نتيجة فحص ارصدة الإعتمادات المستندية القديمة وقد تم عمل التسويات اللازمة بالتعليق لحسابات الأصول والمصروفات وفقاً لما هو متاح من مستندات ووفقاً لأفضل المعالجات المحاسبية الممكنة في مثل هذه الحالات وبعد التنسيق مع الجهات الفنية المختصة والتأكد من صرف مهمات قطع الغيار للإستخدام ومن ثم خصم المصروف من موازنة الجهات الفنية.

ب. بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فإنه بناء على ملاحظة سيادتكم فقد تم تشكيل فريق عمل من الجهات المختصة بالشركة لفحص وتسوية الأرصدة وقد نتج عن ذلك تخفيض حساب الإعتمادات لنحو ٢٠٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ ، كما أن أرصدة العقود القديمة في تناقص مستمر بسبب العمل على تسويتها قدر الإمكان ، أما بخصوص المبلغ المذكور فإنه جاري العمل على فحصه وتسويته.

ج. تم عمل قيد إجمالي للتسوية الخاصة بصافي نتائج أعمال جرد المخازن الرئيسية لعام ٢٠٢٠ وذلك لأغراض إقفال السنة المالية ولحين توفير بعض المستندات اللازمة لإظهار حركات الإضافة والصرف على منظومة الأوراكل الخاصة بحسابات المخزون والتي تأخر ورودها بسبب تفشي إنتشار فيروس كورونا المستجد. كما يرجى العلم أيضاً بأنه تم عمل التسويات اللازمة لبعض العقود خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢١ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك وجاري العمل على تسوية باقي المبالغ تباعاً.

د. بالنسبة للفروق بين أرصدة المخازن الفعلية وأرصدها على منظومة الأوراكل فإنه جاري العمل على حصر كافة المخازن التي تستوفي الشروط اللازمة لرفعها على منظومة الأوراكل وذلك خلال عام ٢٠٢١ وهو ما سوف يساعد على تلافي ذلك.

- هـ. بالنسبة للإجراءات التخزينية المتبعة ببعض مناطق قطاع شرق الدلتا فقد تم تشكيل لجان لفحص كافة الفروق المتواجدة ببعض المخازن بمنطقة اتصالات الدقهلية الثانية بقطاع شرق الدلتا وقد تم التحقق من وجودها على الطبيعة كما انه قد تم التنبيه بالإلتزام بتعليمات لائحة التخزين وصحة وسلامة الإجراءات المخزنية بالنسبة للجرد المفاجئ على المخازن فقد تم التنبيه بمراعاة ذلك وبدء تنفيذه اعتبارا من الربع الأول من عام ٢٠٢١ ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة التخزين فإنه جاري الإنهاء من إعدادها واعتمادها وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور اعتمادها.
- و. بالنسبة للجرد المفاجئ على المخازن فقد تم التنبيه بمراعاة ذلك وبدء تنفيذه اعتبارا من الربع الأول من عام ٢٠٢١ ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة التخزين فإنه قد تم الإنهاء منها واعتمادها وسيتم موافاة سيادتكم بها.
- ز. تقوم الشركة المصرية للاتصالات (الشركة الأم) بتجميع إحتياجات المجموعة ككل لطرح مناقصة واحدة بكميات كبيرة لتحقيق وفورات نقدية وكمية ومنافع على مستوى المجموعة ولا يتم إدراج تفاصيل مثل تلك المهمات على الأوركل بسبب انها لصالح الغير . ويتم تحميل كل شركة من شركات المجموعة بما يخصها فور إستكمال المستندات والإجراءات اللازمة لذلك.
- ح. بالنسبة لمبلغ ٢١ مليون جنيه فإنه تم تحميله على المصروف بعد التأكد من الجهات الفنية ان تلك المهمات تم صرفها للإستخدام كقطع غيار ومن ثم تم تحميل المبلغ المذكور على المصروف خصما من موازنات الجهات الفنية التي قامت بصرف تلك المهمات ، كما يرجى العلم بأنه جاري إعادة تنظيم دورة العمل الخاصة بمخازن التشغيل والصيانة مع حصر كافة المخازن الخاصة بتلك القطاعات لزيادة أحكام الرقابة عليها وتلافيا لتلك الملاحظات.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١١)

لم يتم إعداد وإرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ للوقوف على مدى صحة تلك الأرصدة. يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم نحو التصديق على ارصدة الحسابات المشار اليها وبما يتيح تسليما الردود عليها في الوقت المناسب .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم انه يتم إعداد مصادقات مع كبار العملاء ، اما بالنسبة لعملاء التليفون الأرضي والمحمول فإنه نظرا لكثرة عددهم بما يقارب عدد ١٠ مليون عميل فإنه من الصعب عمل مصادقات معهم مع الأخذ في الاعتبار تكلفة إعدادها.

اما بالنسبة للمصادقات الخاصة بالأرصدة المدينة والدائنة فإنه نظرا لطبيعة تلك الأرصدة بالإضافة الى ان اغلبها يتضمن قضايا قائمة يصعب معها عمل مصادقات على تلك الأرصدة كما ان بعض الأرصدة الدائنة تتضمن مبالغ مدرجة بشكل مؤقت لحين تسويتها وبالتالي لا يتم عمل مصادقات لها. وسوف يتم إعداد اجتماعات مع السادة / اعضاء الجهاز المركزي للإطلاع والإستفسار بخصوص أى مصادقات أو إجراءات تمت او سوف تتم .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٢)

لم نتحقق من صحة أرصدة عملاء بنحو ٣,٢ مليار منها نحو ٢,١ مليار جنيه مصري عملاء (دوائر داخل مصر - مقاصة - شركات تابعة) ونحو ١,١ مليار جنيه عملاء اتاحة تكميلية وذلك لعدم موافاتنا بالعديد من البيانات بشأن هؤلاء العملاء (وارصدتهم) بالرغم من طلبها أكثر من مرة شفاهة وتحريرها بعدة خطابات واخرها الخطاب المؤرخ في ٢٠٢١/٢/٢٨ الامر الذي شكل قيذا على نطاق المراجعة لايمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة لبدء الرأي بشأن ذلك الرصيد والمطابقات المشار اليها ونتائجها .

يتعين تحديد المسئولية عما تقدم في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتي تنص على " يعتبر في حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أو بما يطلبه من اوراق او بيانات في الأعمال المقررة". لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه تم موافاة سيادتكم بمعظم البيانات المطلوبة الهامة والمؤثرة أثناء الفحص وجاري موافاتكم بباقي البيانات

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٣)

وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية بالشركة خاصة فيما يتعلق بالفصل بين المسؤوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين قيام قطاع العلاقات التجارية فقط ومنفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة وإصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم والرصيد بحساب العملاء وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التي لا يوجد لديها تحليلات خاصة بهؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

➤ بالنسبة لقطاعات الدولي والنواقل الدولية فإنه تم إنشاء الإدارة العامة لحسابات الدولي والنواقل الدولية التابعة لرئيس القطاعات لتقوم بدورها بأعمال فوترة العملاء ومتابعة أعمال التحصيل وفحص أي مشاكل متعلقة بالفواتير مع العملاء ، بالإضافة إلي التعامل المباشر مع الإدارة المالية وتوفير المستندات اللازمة من فواتير وخلافه لإثباتها ، وتجدر الإشارة إلي أنه جاري عمل منظومة إلكترونية لتنظيم دورة العمل بين الإدارة العامة المذكورة والإدارة المالية ، مما سبق يتضح الفصل بين الجهات التي تقوم بالتعاقد مع العملاء والجهات التي تقوم بفوترة والتحصيل وجهات التسجيل وذلك لتدعيم وتقوية نظام الرقابة الداخلية.

➤ بالنسبة لقطاعات المشغلين فإن الهيكلية المُشار إليها كان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم إعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الإداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩-٨-٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي انفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير ميكنة داخل قطاعات المشغلين.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٤)

عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ قيمة ضرائب المبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة والبالغة نحو ٤.٩ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال. ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بحساب إضمحلال متأخرات عملاء بقطاع الدولي بلغت نحو ٢٣٣ مليون جنيه. يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع إجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بأنه سيتم بداية من شهر يناير عام ٢٠٢١ دمج حسابات ضريبة القيمة المضافة داخل حسابات العملاء ، أما فيما يخص الأرصدة قبل ذلك فإنه جاري فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من عملية الفحص بمراحلها المختلفة. أما فيما يخص متأخرات عملاء بقطاع الدولي فإنه يتم الالتزام بسياسة الشركة الخاصة بالإضمحلالات والتي يتم إعدادها نهاية كل ربع مالي.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٥)

عدم موافاتنا بدراسة مخصص القضايا المرفوعة من وُضد الشركة للوقوف على صحة المخصص المكون لهذا الغرض والبالغ قيمته نحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ . يتعين دراسة مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة كافة الالتزامات المحتملة مع تدعيم المخصص بالمبالغ اللازمة لمواجهة تلك التعويضات لكافة القضايا المشار إليها بعاليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم ان المخصص المذكور يتم تكوينه للقضايا العادية والمتكررة والتي يمثل معظمها قضايا عمالية ، أما بالنسبة للقضايا الجوهرية فإنه يتم دراستها بشكل منفصل وأخذ رأي المستشار القانوني للوقوف على قيمة الالتزام المحتمل ومن ثم يتم تكوين المخصص المطلوب ضمن مخصص المطالبات والمنازعات الأخرى.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٦)

بلغت إيرادات الدوائر I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥,٦ مليار جنيه ، هذا بالإضافة الى قيمة ايراد وتشغيل وصيانة O&M , IRU بنحو ٣٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ قامت الشركة باستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهازا لقومي لتنظيم الاتصالات ولم يتبين لنا مدى

خضوع تلك الإيرادات لرسوم الجهاز القومي ، وقد تم عقد عدة إجتماعات بين الشركة والجهاز في هذا الشأن دون حسم الأمر.

يتعين اتخاذ اللازم نحو حسم الامر لتحديد الرسوم المستحقة وعمل التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه تم عقد العديد من الإجتماعات وتوفير كافة متطلبات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات اللازمة للتأكد من صحة طبيعة تلك العمليات وأنها لا تحتاج لترخيص لتقديمها ولم يبدى الجهاز القومي أي اعتراضات على ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٧)

تم إدراج مبلغ نحو ٤١٠ مليون جنيه بحساب إيرادات النشاط قيمة بعض الدوائر بنظام IRU داخل مصر لشركات المحمول والتي يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على مكون تمويل ، الأمر الذي أدى الى زيادة إيرادات النشاط على غير الحقيقة و ذلك بالمخالفة لما ورد بالمعيار رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء (الفقرات ٦٠-٦٥) والمتعلقة بوجود مكون تمويل مهم في العقد.

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه في حالة إبرام عقود جديدة سيتم أخذ ذلك في الاعتبار ومراعاة تطبيقه مستقبلا في ضوء الأهمية النسبية.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٨)

تضمن حساب إيرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٩,٩ مليون جنيه المعادل لنحو ٦٣٢ الف دولار حصة الشركة المصرية للاتصالات من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن اعوام ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ .

يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة لدى شركة العربسات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جارى التواصل مع مؤسسة عرب سات من اجل تحصيل حصة الشركة المصرية للاتصالات عن الاعوام السابقة.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٩)

تضمنت الإيرادات والحسابات الجارية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبالغ تقديرية بنحو ٩٩,٧٣٨ مليون جنيه منها :-

- ٦,٣٦٩ مليون جنيه عمولة تحصيل VDSL لصالح الشركة المصرية للاتصالات .
- ١٧,٩٥٠ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية لشركة WE DATA لعدم اشتغال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسبات لهذه الخدمة ولم يتم إصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذه الخدمة .
- ١١,٩٦٢ مليون جنيه قيمة ايجار مبنى أكسيد .

يتعين العمل على سرعة تحديد المبالغ الفعلية لتلك الإيرادات ومتابعة الحصول علي الفواتير الخاصة بها واجراء التسويات اللازمة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة لمبلغ عمولة التحصيل ومبلغ شركة أكسيد الخاص بالصيانة مدرجة بالحسابات الجارية متمثلة في حسابات الأرصة المدينة للشركة لحين تسويتها مع الشركات التابعة ، كما أنه جارى العمل على تسوية المبالغ المشار إليها بعد إستيفاء المستندات اللازمة لذلك.
- بالنسبة لخدمة الرسائل النصية الرسائل النصية SMS المقدمة لشركة WE DATA فإنه جارى العمل على وضع آلية لمحاسبة الشركة المذكورة عن تلك النوعية من الخدمات وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٠)

إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، ونشير الى ان اجمالي

المكالمات المرفوضة بقطاع غرب القاهرة فقط خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٠ نحو ١٦٨ ألف مكالمة منها ١٠٢٨ مكالمة دولية، ٦٧ ألف مكالمة محمول .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية لتلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام الابراد .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأن المرفوضات الواردة من نظم المعلومات يتم فحصها بالتنسيق بين كافة الجهات المختصة طبقا للتعليمات ضمانا لمعالجتها بشكل سليم بما لا يؤثر على سلامة إيرادات الشركة. وقد تم فحص الأرقام الواردة بالملاحظة وتم تعديل وتفعيل النماذج على الشاشات طبقا لطلب العملاء وتم إدراج تواريخ تفعيل النماذج بالشاشات طبقا لطلب العميل لإضافتها على المطالبة التالية إبريل ٢٠٢١ للعملاء ومحاسبتهم عليها.

كما يرجى العلم ان نظام الفوترة الحالي المستخدم في فوترة المكالمات الصوتية الصادرة من التليفون الثابت (IRB) يعتمد على مفهوم المعالجة اللاحقة لسجلات المكالمات التي تم تنفيذها بالسنترالات المختلفة و يقوم بتدقيق هذا السجلات لتحديد قابليتها للفوترة من عدمه. و الشركة حاليا بصدد التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد (BSS) الذي يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت و البيانات للمحمول بالإضافة الى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت (FBB/DSL) و قد روعى في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات حيث أن هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة اللحظية للخدمات (Online charging) حيث يتم ربط أجهزة السنترالات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هذا النظام بنفسه بتخليق سجلات للمكالمات المنفذة لحظيا فور حدوثها و من ثم فوترتها. و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من السنترالات و بالتالى لا يوجد أي احتمالية لرفض فوترة أي من المكالمات بعد تنفيذها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

عدم صحة حساب المصروفات لعدم تحميله بنحو ١٣٧ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :-
• نحو ٨٤,٨ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقه لهيئته تنميته صناعه تكنولوجيا المعلومات عن جانب من إيرادات الشركة عن الفتره من يناير حتي ديسمبر ٢٠٢٠ والخاصة بكلاً من إيراد متنوع شركات (إيجار أنظمه تراسل -مواقع) وإيراد تلغراف وتلكس .
• بنحو ٣٢ مليون جنيه قيمة مصروفات صيانة تم رسملتها .
• بنحو ١٨,٢ مليون جنيه المتمثلة فى نحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة اعمال الادارة والتشغيل والصيانة لشبكة ip core عن عام ٢٠١٨ والمدرجة بالارصدة المدينه ونحو ٥,٥ مليون جنيه نتيجة الخطا فى حساب الاهلاك بالنقص لانظمة الدعم الفني .

• لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٢ مليون جنيه قيمة مهمات تم صرفها من مخازن قطاع وسط الدلتا .
يتعين اجراء التصويب الازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة مع سرعة الاتفاق على اسس التحاسب مع هيئة تكنولوجيا المعلومات .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر في اعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.
- بالنسبة لمبلغ ٣٢ مليون والذي تم صرفه لرفع كفاء الشبكة وتم رسملته وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ولتعليمات الشركة.في هذا الشأن
- بالنسبة لقيمة أعمال الإدارة والتشغيل الخاص بشبكة IP CORE فإنه جاري العمل على تسويته.
- بالنسبة لقيمة أهلاك بعض عقود الدعم الفني فإنه جاري العمل على تسويتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.
- بالنسبة لمصروفات قطاع وسط الدلتا فإنه تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

قامت الشركة بتحميل حساب المصروفات بفوائد تمويلية قدرها ١.٠٤١ مليار جنيه دون اعمال المعيار رقم ١٤ بشأن تكاليف الاقتراض .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بأنه يصعب تحديد علاقة مباشرة بين تكاليف الإقراض وبين الأصول المؤهلة للرسملة التي تم الإنفاق عليها من خلال القروض و التسهيلات التي تمت خلال عام ٢٠٢٠. ومن ثم فإنه طبقا للفقرة رقم "١١" من معايير المحاسبة المصري رقم "١٤" يُصبح الحكم الشخصي أمراً مطلوباً وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر وتجنباً للآثار السلبية الناتجة عن الأحكام الشخصية في بعض الأحيان فقد رأت الشركة تحميل المصروفات بقيمة الفوائد التمويلية.

وبناء على ملاحظة سيادتكم فإنه جاري دراسة مدى إمكانية تنفيذ توصية سيادتكم بشكل تقديري يمكن الاعتماد عليه والوثوق به.

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بهاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها العامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً لورد ما يلي:-

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1)

١- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نتيجة لغيـد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة إجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها في العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الأصول الثابتة في تاريخ الميزانية.

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالمدة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستيعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية . مع موافاتنا بنتائج أعمال كل مرحلة من مراحل الجرد للوقوف على مدى تأثير حسابات وسجلات الأصول الثابتة بتلك النتائج.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه توجد صعوبة في إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التي تم قيدها بشكل إجمالي والتي تم إهلاكها بالكامل بالسجلات.

أما فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢٠ ، قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠/٩/٢٠٢٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات.

حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢٠.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢)

لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة. ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها ، ونشير إلى استمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها.

يتعين موافقتنا بتلك الشهادات مع موافقتنا بأسباب التوقف عن تسجيل الأراضي المملوكة للشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفصل بالآتي :-

- بالنسبة للشهادات السلبيه للأراضى والمباني المملوكة للشركة فإنه تم التنبيه على الجهات المختصة باستخراج تلك الشهادات وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور توافرها.

- أما عن اسباب توقف الشركة عن تسجيل الاراضي المملوكة لها فإنه تجدر الاشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ اجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي ومن ثم إستكمال إجراءات التسجيل.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣)

وجود العديد من الأصول غير المستغلة (٤) ومنها بعض الأراضي المشتراة (٥) وكذا مباني مقامة (٦) دون إستغلالها الأمر الذي عرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها فضلاً عن صدور احكام قضائية لصالح الشركة لبعضها ولم تتمكن من تنفيذها ، وفي هذا الشأن نشير الى أنه أدى عدم التزام الشركة بشروط إستغلال تلك الأراضي الواردة بعقود شرائها قيام بعض المحافظين بالغاء قرارات التخصيص وايقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة كل محافظ وإلى رفض هيئة المجتمعات العمرانية تسجيل بعض الأراضي وذلك تطبيقاً للعقود المبرمة بينها وبين الشركة بأحقيتها في فسخ العقود في حالة اخلال الشركة بشروط التعاقد واستحقاق هيئة المجتمعات لحق انتفاع مدة بقاء الأرض في حيازة الشركة ولإزال رد الشركة متكرر وغير موضوعي حيث أفاد بأنه جاري الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء نتيجة الفحص .

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الأصول ، مع موافقتنا بخطة الشركة بشأن إستغلالها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفصل بالإحاطة بأن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التي تساهم في تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضي والمباني الغير مستغلة ولذلك فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتي تقوم بدراسة مدى الاستفادة بالأراضي والمباني الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم بشأنها وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد في التقارير السابقة ، وبالنسبة لموقف الأصول المشار إليها فيرجى التفصل بالإحاطة بالآتي :-

✓ بالنسبة لقيمة حق الإستخدام خلال الأعوام من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ بمبلغ ٥٥٨ مليون جنيه فهي خاصة بشراء فرعات من الألياف الضوئية ودوائر وسعات وغيرها ويتم إستغلالها في أعمال الشركة المختلفة ومثال على ذلك تضمين المبلغ المذكور بالملاحظة نحو ٣٠٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوائر IRU على كابل FEA والتي تم إستغلالها جيداً في أعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية والتي ساهمت ومازالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم إستخدام قيمة زوج الألياف الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتعدد السعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشتراة فقد تم تأجيرها لشركة اورانج خلال عام ٢٠٢٠.

✓ بالنسبة لفرعات كابل TE NORTH فإنه سيتم إستخدامها وفقاً لرؤية الشركة وخطةها والتي دائماً ما تهدف إلى تحقيق أعلى العوائد وأقصى إستفادة بعد دراسة متأنية ودقيقة لظروف سوق المنافسة الدولي والذي يتميز بسرعة التغيير

✓ بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فإنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الآخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد

^{١١} - نحو ٥٥٨ مليون جنيه قيمة حق استخدام خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ١٤١ مليون جنيه ، نحو ٩٥ مليون جنيه صافي القيمة الدفترية لعدد ١,٨٣ فرعة لكابل TE-NORTH ، نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر ، نحو ٢٢ مليون جنيه قيمة مبنى سنترال الاوبرا ، بالإضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخليوي والشبكة الافتراضية والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٢% و كابل TENORTH بنسبة ٣٥% وكابل smwe5 بنسبة ٩١% وكابل smwe3 بنسبة ٩٢% وكابل imewe بنسبة ٤٧%.

^{١٥} - بنحو ٢٣ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بعدة قطاعات .
^{١٦} - نحو ٢٧٨ ألف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م^٢ ٢,٢٦٣ ألف جنيه أرض سنترال الفيوم ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م^٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذي بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو ٧,٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل الباب ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترال التبين ، وعدد ٣ أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بطوان (عبارة عن شقة ومحل) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه وارادة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزة ،

من الشبكة الذكية فقد تم الاستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر

طلبا والتي تعدت نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات ، كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوي بالعقد رقم ١٠/٢٠١٢/٣ والخاص بتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدما وخدمات الأرقام المجانية والمختصرة والتعريفية المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وجاري عمل التجارب الفنية اللازمة تمهيدا للإستلام النهائي للعقد والتشغيل الفعلي مع الأخذ في الاعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حاليا على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهي (خدمة الكارت التخيلي - خدمة الرقم الشخصي - خدمة الشبكة التخيلية) .

✓ بالنسبة للسعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل البحرية فيرجى العلم بأنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحري يتم الوضع في الاعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة احتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل أو أوقات الذروة ، كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخر جهدا في العمل على إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالي عن الربع الذي يسبقه.

✓ أما فيما يخص اراضى سنترالات اكتوبر فيرجى العلم بأنه سوف يتم الرسملة فور الإنتهاء من أبرام العقود الابتدائية لتلك المواقع مع هيئة المجتمعات العمرانية.

✓ بالنسبة لأى أجهزة او معدات خاصة بشركة المعصرة فقد سبق وان تم التوضيح بأنه طبقا للرأي القانوني لا يتم التصرف فيها إلا بعد إنتهاء قضية التفليسة الخاصة بشركة كويك تيل والتي مازالت مستمرة.

✓ بالنسبة لسنترال المعصرة فيرجى العلم انه لم يتم استغلاله لعدم وجود مرافق (كهرباء-مياه- صرف) وذلك لوجود ملاحظات من الحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية على المبنى لم يتم الانتهاء من تنفيذها.

✓ بالنسبة لمركز تحصيل بشارع حيدر بحلوان فجاري إنهاء إجراءات تأجيله للغير .
✓ بالنسبة لسنترالي هـ مايو والتبين فيرجى العلم انه قد تم عرض المكان والمساحات الغير تشغيلية على كلا من شركتى (وى داتا - اكسيد) لإستغلالهم كداتا سنتر أو كول سنتر وتم رفض المقترح من قبلهم لبعدها المكان عن وسط المدينة وجارى العمل على استغلال المبنى .

✓ بالنسبة لمبنى سنترال الأوبرا فجاري بحث سبل إستثماره بالشكل الأمثل .
✓ بالنسبة لمواقع قطاع شرق الدلتا فقد تم عمل اسوار محيطة بتلك الاراضى لضمان عدم التعدي عليها الى حين استغلالها الاستغلال الأمثل بما يعود بالنفع على الشركة كما انه تم عمل خرسانة بقطعة ارض اجا لبناء برج ميكروويف عليها كما يوجد بأرض ميت غراب ثلاث وحدات (اونو) اما بالنسبة لقطعة ارض تفتيش السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وجارى ضمها لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المقام على أرض غير مملوكة لها .
يتعين سرعة تقنين وضع ذلك المبنى ، مع إعادة حساب إهلاك تلك المباني فى ضوء ذلك.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه مازالت الإجتماعات والمخاطبات مستمرة بين الشركتين وآخرها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢١ ، ١٥ فبراير ٢٠٢١ وقد تم موافاة المسؤولين بشركة القرى الذكية بخافة المطالبات والفواتير محل الخلاف وفى انتظار رد شركة القرى الذكية لتسوية كافة الخلافات.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

عدم قيام الشركة باى من الاجراءات اللازمة بشأن موافقة الرئيس التنفيذى للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ على استلام وتسليم بعض المواقع بين كل من الشركة المصرية للاتصالات والهيئة القومية لسكك حديد مصر وشركة MOT وذلك فى ضوء توجيهات واتفاقيات وزيرى النقل والاتصالات فى هذا الشأن .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بأنه قد تم تنفيذ ما ورد ضمن خطاب السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المُشار إليه والمرسل لشركة MOT التابعة لهيئة السكة الحديد حيث تم تسليم نحو "١١" قطعة أرض لهيئة السكة الحديد بعد فحص موقوفها والإطلاع على كافة مستندات الملكية لها حيث تبين أنها تمثل مواقع مؤجرة من الهيئة القومية لسكك حديد مصر منذ عام ٢٠٠٤ ولا حاجة للشركة المصرية للاتصالات لإعادة إستئجارها. ، كما أنه تم إستلام قطعة الأرض الخاصة بالشركة بالسبئية ، وتم الإتفاق على إعادة إستئجار عدد ٦٠ مواقع وإستكمال تسليم باقي المواقع.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦)

تضمنت حسابات الاصول بالخطا مبلغ نحو ٢٩ مليون جنيه قيمة كل من اعمال انشاءات مركز بيانات بدروم مبنى اكسيد بالقرية الذكية لم يتم تهيئته للتشغيل (قطاع الديوان) ، وقيمة الدعم الفني للعقد رقم ٦/٢٠٢٠/٢١١ لم يتم البدء في تنفيذه (قطاع النظم).

يتعين اجراء التصويب اللازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧)

بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال بنحو ٤٧,٩ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنها مايلي :-

أ - استمرار الشركة في الاستثمار في شركات (٢) لم تجن منها أية عوائد نقدية بنحو ٤٩,٣ مليون جنيه وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤٦ مليون جنيه فضلا عن عدم موافقتنا بالدراسات اللازمة لتحديد خسائر الاضمحلال في شركة الثريا والقيمة الاستردادية لذلك الاستثمار البالغ قيمته بعد الاضمحلال لا شئ في ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتي بلغت نحو ١٤ مليون دولار في ٢٠١٩/١٢/٣١ بنسبة ٧٨,٥% من راس مال الشركة.

ب- بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٦,٤ مليار جنيه .

ج - لم نواف بكل من مستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤,٢ مليون جنيه في ظل تخفيض حسابي الاستثمار والأرصدة المدينة بقيمة الاضمحلال.

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع ضرورة اعادة النظر في جدوى الاستثمار في الاستثمار المذكور .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

➢ يرجى التفضل بالإحاطة بأن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتي تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للاتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتي تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتي لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن فإنه سيتم بالتخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تبعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠% ما عدا شركة التوقيع الإلكتروني.

➢ بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني يرجى العلم بأنه تم التواصل مع رئيس قطاع الاستثمار بهيئة البريد للتنسيق معه فيما يخص حصة المساهم الغير مسدد لكامل حصته في رأس المال وتم الاتفاق معه بأنه سيتم توجيه خطاب من هيئة البريد للافادة بعدم رغبتهم في الدخول في الاستحواذ.

ويرجع استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية :

^{١٧} - شركات المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني ، العربية لتصنيع الحسابات ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، ميناتل، النيل ، الثريا الوطنية لتليفون المحمول ، TE GLOBE

- حفاظا على ترخيص التوقيع الإلكتروني.
- توجه الحكومة نحو التحول الرقمي لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني.
- إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول.
- بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخرج من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات فإننا في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق أعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات ، وبالنسبة لتنفيذ مقترح ممثل الشركة المصرية للاتصالات يرجى العلم بأنه تم العرض على المساهمين ولم يتم إفادتنا بموقفهم حتى تاريخه.
- بالنسبة لشركة TE GLOBE فقد تم الإنتهاء من الأعمال الخاصة بحماية الشبكة من الإختراق وتم عمل الترابط مع أحد العملاء الدوليين (Bankai) وتم إستلام مبلغ ٥٠ الف دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ كدفعة مقدمة لتقديم الخدمات وسيتم إثبات الإيراد خلال عام ٢٠٢١.
- بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية "كويك تيل" فإنه في ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائي حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية في شركة كويك تيل.
- بالنسبة للإستثمار في شركة الثريا فيرجي التفضل بالإحاطة بأن نسبة مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في رأسمال شركة الثريا يتمثل في نسبة ٤٩٧٪ بمبلغ ١٤,٨٢٠ مليون جنيه ولذلك فقد تم تشكيل مجموعة عمل داخلية لفحص اضمحلال الإستثمار في شركة الثريا طبقاً لتوصيات الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن وتقرر تكوين مخصص بنسبة الخسائر المرحلة الى رأسمال الشركة المدفوع كمؤشر للاضمحلال نظراً لان الحصول على دراسة خارجية سيكلف الشركة مبالغ تفوق العائد منها وتم الموافقة على عمل إضمحلال لباقي قيمة الإستثمار في نهاية عام ٢٠٢٠ وقد تم موافاة سيادتكم بالدراسة المذكورة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ على البريد الإلكتروني .
- بالنسبة لموقف الشركة المصرية للاتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون فيرجي العلم بأن إدارة الشركة لا تدخر أي جهد للحفاظ على حقوق ومقدرات الشركة والسير في كل الاتجاهات التي تحفظ ذلك وهو ما يتضح جلياً في قيام الشركة المصرية للاتصالات بالعديد من المفاوضات مع شركة فودافون مصر لإتمام توزيعات الأرباح المحتجزة وذلك لقيام شركة فودافون مصر في الأعوام السابقة ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ بتوزيع جزء ضئيل جداً من أرباحها وهو الحد الأدنى الذي يتمثل في مبلغ وقدره ٢٧ مليون جنيه عن كل عام ، وتم التفاوض مرة أخرى مع شركة فودافون في عام ٢٠١٨ وبالفعل تم الحصول على توزيعات نقدية لحصة الشركة المصرية للاتصالات منها نحو ٤٤٩ مليون جنيه ، وتم التفاوض مره أخرى خلال عام ٢٠١٩ وإبرام اتفاقية بين الشركتين تم من خلالها قيام شركة فودافون مصر في ٢٤/٣/٢٠١٩ بتوزيعات ارباح بمبلغ ١٠٨ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٤٠٨٥٤ مليار جنيه ، وبتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٩ قامت شركة فودافون مصر بتوزيعات ارباح بمبلغ ٦٠ مليون جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٢٦,٩٢٧ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢/٩/٢٠١٩ قامت شركة فودافون مصر بتوزيعات ارباح بمبلغ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٤٤٩ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢٩/٦/٢٠٢٠ قامت شركة فودافون بتوزيعات ارباح بمبلغ ١٠٤٥٠ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٦٥١ مليون جنيه ، وبتاريخ ١٨/٣/٢٠٢١ تم موافقة الجمعية العامة لشركة فودافون على توزيعات ارباح نقدية بقيمة ٢ مليار جنيه حصة الشركة المصرية للاتصالات منها حوالي ٩٠٠ مليون جنيه ، وجارى متابعة تحصيل نصيب الشركة في باقي الأرباح المحتجزة وذلك كما سبق التوضيح لسيادتكم في الإجتماع المنعقد بين السادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات والإدارة التنفيذية في هذا الشأن.
- بالنسبة لشركة الجزائر فإن الشركة المصرية لا تدخر أي جهد في التواصل مع كافة الأطراف والجهات المعنية للحفاظ على حقوقها وسيتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٨)

تضمنت أرصدة العملاء مبالغ شابهة إعتراضات من العملاء ولم يحسم الخلاف بشأنها منذ عدة سنوات طويلة منها ما يلي:-

- أ. نحو ١٥٧ مليون جنيه طرف شركة WE DATA (٩)
- ب. نحو ٥٣ مليون جنيه (قطاع الديوان العام) يخص عملاء خدمات BIT STREAM (٩)
- ج. نحو ٣٩,٦ مليون جنيه تخص اسعار التحاسب للقوى الكهربائية تخص شركة فودافون .
وتجدر الإشارة إلي وجود نحو ٣٤ مليون جنيه ، وكذا ٨٨ مليون جنيه بالأرصدة المدينة والدائنة على الترتيب لم نقف على طبيعتها .
يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ الإلزام في هذا الشأن .
رد الشركة على ما ورد بالملاحظة
يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :-
✓ بالنسبة لمبلغ ١٥٧ مليون فجاري العمل على تلافي اوجة الخلاف مع الشركات التابعة في ضوء العمل كمجموعة متكاملة.
- ✓ بالنسبة لمديونية شركة نور فقد تم تحصيل نحو ١٣ مليون جنيه من المديونية القديمة منذ بداية عام ٢٠٢١ وحتى بداية مارس ٢٠٢١ وجاري العمل على تحصيل باقي المديونية.
- ✓ أما بخصوص شركتي فودافون و NOL فإنه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة المصرية للاتصالات لديها.
- ✓ أما بخصوص شركة بلا مصر فيرجى العلم بأن الموضوع محال لقطاع الشئون القانونية لإتخاذ ما يلزم من اجراءات للمحافظة على حقوق الشركة.
- ✓ بالنسبة للمبالغ ٣٩,٦ ، ٣٤ ، ٨٨ مليون جنيه فجاري التواصل مع شركة فودافون بشأن الإتفاق على تسوية تلك المبالغ.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩)

تأخر الشركة في تفعيل توصية اللجنة المشكلة بقرار معالي السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥٨ لسنة ٢٠١٨ والقرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٩ (لدراسة تسوية واسترداد المبالغ المستحقة على شركات المحمول لصالح الشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٩/٦) والتي تضمنت * ضرورة قيام الشركة المصرية للاتصالات بإتخاذ الإجراءات القانونية بناء علي العقود الجارية المبرمة مع شركات المحمول لتحصيل المبالغ المستحقة عليهم "البالغ قيمتها نحو ٣٢٠ مليون جنيه والمسدد بمعرفة الشركة نيابة عن شركات المحمول لمصلحة الضرائب على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة فيما بعد) عن إيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ .
يتعين سرعة تفعيل التوصية المشار إليها مع موافقتنا بما تم إتخاذه من قبل الشركة المصرية للاتصالات بأخر مستجدات دعوى بطلان مطالبة المصلحة بالضريبة الإضافية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأن الشركة المصرية للاتصالات قامت بالفعل باتخاذ ما يلزم من إجراءات، إذ قامت الشركة بتكليف مستشارين قانونيين خارجيين لتمثيل الشركة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لإسترداد ما دفعته الشركة من ضرائب مبيعات عن شركتي فودافون واورانج بخصوص نشاط البوابة الدولية.
ووفقاً لذلك فقد تم مخاطبة ومطالبة شركات المحمول رسمياً بقيمة المبلغ الضريبي المستحق على كل شركة .

^{١٨} - نحو ٢٥ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ ، نحو ٢,٥ مليون جنيه قيمة ما يخص شركة WE DATA من خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذته شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية وأجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، ١١١ مليون جنيه تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ٣,٣ فواتير لم يتم اعتمادها من شركة AVAIA .
^{١٩} - نحو ٢٤,٥ مليون جنيه طرف شركة نور عن عامي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، نحو ٢٠,٥ مليون جنيه طرف شركة فودافون ، نحو ٧ مليون جنيه طرف شركة نايل أون لاين عن عام ٢٠١٩ ، نحو ١ مليون جنيه طرف شركة بلا مصر .

وفي هذا الشأن، يرجى العلم أنه قبل ولوج سبيل الدعاوى القضائية أمام هيئات التقاضي المختصة، وطبقاً للتعاقد المبرم مع شركات المحمول **مادة ٢٥** يتعين على الشركة إستنفاد سبيل فض المنازعات ودياً (خلال مدة اقصاها ٩٠ يوم من تاريخ اخطار الشركة المصرية للاتصالات للشركات المدعى عليها) من خلال مطالبة الشركات بدفع المبالغ وهذا ماتم مع شركتي اورانج مصر وفودافون مصر في هذا الخصوص، وطبقاً لقانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ يتم اللجوء لتسوية النزاع للجنة فض المنازعات التابعة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وذلك وفقاً لنصوص الإتفاقيات المبرمة بين الشركات والنصوص القانونية المرتبطة وهو الأمر الذي قامت به الشركة بالفعل علماً بأن النزاع في الوقت الحالي مازال مطروحاً أمام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وذلك وفقاً لما يلي :-

- تم توجيه خطابات مسجلة بعلم الوصول وإنذارات على يد محضر لشركات المحمول (اورنج وفودافون) بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠ ، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ للمطالبة بسداد قيمة الضريبة المستحقة على كل منهم ، والتنبيه ببدء فترة المفاوضات الودية المنصوص عليها في إتفاقيات التوصيل المبرمة معهم ومدتها ٩٠ يوم ، كما يتم توجيه إنذار لشركة اتصالات مصر بطلب السداد.
- تم البدء في المفاوضات الودية مع شركات المحمول لمدة ٩٠ يوم تبدأ من تاريخ الإنذار أو الاخطار ، وفي حالة عدم إستجابة شركات المحمول لطلب الشركة بالبدء في المفاوضات يتم إرسال إنذارات أو إخطارات أخرى بالتنبيه بالتعامل بحسن نية والبدء في المفاوضات الودية
- في حالة عدم التوصل لإتفاق ودي مع شركات المحمول ، يتم اللجوء للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وفقاً لأحكام **المادة ٢٩** من قانون تنظيم الاتصالات لحل هذا النزاع بإعتبار أنه نزاع يرتبط بإتفاقية توصيل.
- في حالة عدم إصدار الجهاز قراره خلال ستين يوم من تاريخ إحالة النزاع إليه أو في حالة صدور القرار قبل ذلك ، يتم اللجوء للتحكيم وفقاً لشرط التحكيم الوارد في كل إتفاقية توصيل.
- وحيث تضمنت إتفاقيات التوصيل بين الشركة وكل من شركة فودافون واورنج ذات شرط التحكيم ، فيخضع التحكيم في مواجهة الشركتين لذات الشروط.
- بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٠ قامت شركة فودافون بالرد على خطاب الشركة وافادت بتمسكها بعدم إستحقاق مبالغ الضريبة وتعددت الإجتماعات معها وبالرغم من السعي لفض هذا النزاع ودياً، إلا أن الأطراف لم يتوصلا لنتيجة مرضية، مما أدى إلى لجوء المصرية للاتصالات للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بعد مرور ٩٠ يوماً من إثارة النزاع

إعمالاً لنصوص الاتفاقية المبرمة بين الأطراف، وتحديدأ، قدمت المصرية للاتصالات طلبها للجهاز بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢١ لتسوية النزاع حول مبالغ الضريبة ، وقد حدد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات جلسة يوم ٢١ يناير ٢٠٢١ لنظر النزاع إجرائياً ، وقامت شركة فودافون بإيداع مذكرة بدفاعها في يوم ٢٥ فبراير ٢٠٢١، ثم قامت الشركة المصرية للاتصالات بتقديم الرد يوم ٤ مارس ٢٠٢١، على أن تقدم فودافون تعقيبها على تعقيب المصرية للاتصالات في ١١ مارس ٢٠٢١، وأخيراً المرافعة النهائية أمام الجهاز يوم ١٧ مارس ٢٠٢١.

- بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٢٠ قامت شركة اورانج بالرد على خطاب الشركة وافادت بالتحفظ على إلزامها بسداد الضريبة ، كما أبدت ترحيبها لعقد إجتماعات ودية بين الطرفين لتسوية النزاع وهو ما تم بالفعل حيث تم عقد العديد من الإجتماعات بين الشركتين وقامت الشركة المصرية للاتصالات بتقديم بعض المقترحات للتسوية وإنتهت إلى قيام شركة اورانج بدراستها والرد عليها ، وبالنظر إلى انقضاء فترة ال ٩٠ يوم من إثارة النزاع دون الوصول إلى تسوية مرضية ولذلك تقدمت الشركة المصرية للاتصالات للجهاز بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ للنظر فيه، ثم حدد الجهاز يوم ٢١ يناير ٢٠٢١ لعقد جلسة إجرائية أولى لنظر النزاع ، وأودعت شركة اورانج مذكرة بدفاعها يوم ٢٥ فبراير ٢٠٢١، وجاري اعداد الرد عليها من قبل الشركة المصرية للاتصالات والتجهيز للمرافعة أمام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لم يحول دون إستمرارية المفاوضات الودية مع تلك الشركات لغرض حل النزاع وإسترداد مبالغ الضريبة.

ومن جهة أخرى فجدير بالذكر أنه في حال انقضاء مدة ال ٩٠ يوم دون صدور قرار من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ، يكون للشركة المصرية للاتصالات أن تبدأ في إجراءات التحكيم لإسترداد مبالغ الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على شركات المحمول للشركة أمام جهات التحكيم المختصة.

ومما سبق ذكره يتضح أنه تم تفعيل التوصية المشار إليها وفقاً لما تم ذكره أعلاه لمخصص ما تم إتخاذ من إجراءات من قبل الشركة المصرية للاتصالات و آخر مستجدات دعوى مطالبة شركات المحمول بسداد مدفوعات ضريبة المبيعات.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٠٠١)

عدم وجود سجلات لتأمينات العملاء (بقطاع الدولي) في ٢٠٢٠ / ١٢ / ٣١ البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه الأمر الذي لم يتمكن معه من التحقق من صحة ذلك الرصيد

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن .

إستمرار وجود فروق في أرصدة كل من :

أ. تأمينات العملاء بين الظاهر بميزان المراجعة وسجلات ضبط الإيراد ببعض القطاعات (٢)

ب. أرصدة متأخرات العملاء بين القطاع المالي والتجاري بالعديد من قطاعات الشركة .

يتعين سرعة اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد صدر القرار الإداري بتاريخ ٢٠١٧ / ٤ / ٢٣ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصويب لتأمينات عملاء التليفون على مستوى كافة السنترالات بالشركة والتي قامت بالفعل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء والتي كانت من نتائجها القيام بإجراء التسويات المتعلقة بتأمينات العملاء لبعض المناطق طبقا للمصادقات الواردة من تلك المناطق ، كما يُرجى العلم بأن كافة المستندات المؤيدة للتسويات المذكورة متاحة للإطلاع بالإدارة العامة لحسابات المشتركين بالقرية الذكية.

اما بالنسبة لأرصدة متأخرات العملاء فهى من ضمن الأرصدة التي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإئتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

تضمنت الأرصدة المدينة رصيد حساب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بمبلغ ٦٥ مليون جنيه تمثل قيمة تقديرية لمسحوبات الربع الرابع من الكوابل النحاسية وقد تبين من المطابقة التي تمت مع الجهاز المذكور في ٢٠٢١/١/٢٧ ان قيمة المسحوبات الفعلية خلال تلك الفترة بلغت نحو ٦٥,٩ مليون جنيه وانه تم تقييمها دون الأخذ في الاعتبار نسبة الزيادة في متوسط اسعار النحاس المعلن ببورصة لندن خلال الربع الاخير من عام ٢٠٢٠ بالمخالفة للتعاقد المبرم في هذا الشأن .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واجراء التصويب اللازم في هذا الشأن لما لذلك من اثار على الحسابات المختصة

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه قد تمت الإشارة بمحضر المصادقة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ إلى زيادة اسعار النحاس ببورصة لندن والتي ستؤدى إلى زيادة اسعار التعاقد وبناء عليه فقد تم تشكيل لجنة لدراسة الزيادة في الاسعار وذلك لاتفاق على الاسعار الجديدة وجارى الإنتهاء من أعمال اللجنة ومخاطبة السادة / جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالاسعار الجديدة للتعاقد والمطالبة بسداد الفرق المستحق عن الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها : نحو ٩٨ مليون جنيه مدين (٣) ، نحو ١٣٢ مليون جنيه ، دائنة (٤)

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بأنه قد صدرت تعليمات الشركة بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عام ٢٠٢٠ والتي تتمثل في نحو ٦٤٠ مليون جنيه تم تسويتها من الأرصدة المدينة ونحو ٣٩٨ مليون جنيه من الأرصدة الدائنة ، كما يُرجى العلم بأن الأرصدة الواردة بالملاحظة تمثل الأرصدة بعد الفحص والتسويات التي تمت وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية تلك المبالغ بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

تضمنت الحسابات الدائنة العديد من الأرصدة المرحلة للشركات التابعة والشقيقة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥,٤ مليار جنيه بعضها منذ سنوات دون سداد او تسوية .

يتعين العمل على تشكيل لجنة لبحث كافة الأرصدة الدائنة على مستوى الشركة واتخاذ اللازم بشأنها .

^{٢٠} - نحو ٣,٨٥ مليون جنيه بقطاع الجيزه ، ١٨٦,٢٣ نحو مليون جنيه قطاع شرق القاهرة.

^{٢١} - نحو ٣٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ١٠ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٥ مليون جنيه بقطاع المخازن.

^{٢٢} - نحو ١٠٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ١٨ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو ١٤ مليون جنيه بقطاع المشروعات ..

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأن العديد من المبالغ المشار إليها خاصة بالشركات التابعة ويتم العمل على تسويتها تباعاً ، أما المبالغ الخاصة بشركة فودافون فإنها تمثل مستحقات لها سيتم تسويتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل قيمة خدمات التراسل المقدمة لشركة فودافون عن عام ٢٠٢١ وفقاً للإتفاقية المبرمة معها .

ملاحظات أخرى:

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١)

قامت الشركة المصرية بحصر قيمة المبالغ المستحقة لها لدى شركات الكهرباء بشأن تسويات المحاسبة عن الاحمال للاعوام المالية من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ والتي بلغت نحو ٣٠.٦ مليون جنيه وفقاً لما انتهى اليه الامر مع الشركات المشار اليها هذا) بخلاف فروق ضريبة الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات الجارى حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الادارة العامة للكهرباء .

يتعين موافاتنا بالاجراءات المتخذة نحو تصويب الوضع واجراء التسويات اللازمة مع شركات الكهرباء والادارة العامة للضرائب حفاظاً على حقوق الشركة قبل الغير .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه جاري تشكيل فريق عمل داخلي لبدء أعمال التفاوض مع شركات الكهرباء وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من اعمال المفاوضات مع شركات الكهرباء ، أما بخصوص فروق ضريبة الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات فإنه جاري حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الإدارة العامة للضرائب وسوف يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد الإنتهاء من الحصر والمراجعة مع شركات الكهرباء .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢)

ما زالت الشركة تتحمل اعباء سداد غرامة (فرق قدرة) لانخفاض معامل القدرة عن المعدل الواجب ورغم الإشارة لذلك بتقاريرنا السابقة الا انه لم يتم اتخاذ اى اجراء بشأنها .
يتعين بحث تركيب مكثفات لرفع معامل القدرة لتجنب تلك الغرامات .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأن تلك الملاحظة خاصة بمنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا وقد تم الاحلال والتجديد لعدد كبير من مواقع الشركة المصرية بأجهزة ومحطات قوى كهربية حديثة لها معامل قدرة يقارب ٩٩% مما أدى لتلافي غرامة معامل القدرة ببعض المواقع.

وجارى التواصل مع شركة الكهرباء لإجراء القياس الفعلى لمعامل القدرة بالمواقع التي بها غرامات وذلك لتحديد القيمة الفعلية وعمل تسوية لقيمة الغرامات التي تم سدادها او عمل مقاصة مع شركة الكهرباء ضمن المطالبات التي سيتم ورودها .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣)

لا زالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ٤٨,٤١١ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠١ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ علماً بأن المبلغ المشار اليه يتضمن نحو ٣٤,٣١ مليون جنية غير مربوطة كودائع واوعية اذخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من استثمار تلك المبالغ ، ونشير إلى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيلها ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة بعدة تقارير سابقة دون تقدم ملموس بشأنها .

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ١٨,٥٩ مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على الشركة بكاملاً من (البنك العربي لصالح وزارة الزراعة ومحكمة شمال القاهرة وكذا بنك القاهرة وبنك أبو ظبي الأول والمصرف المتحد) لصالح جهات حكومية مختلفة .
يتعين بحث اسباب ما سبق الإشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإن حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها .

كما يرجى العلم بأن إدارة الشركة حريصة على الإستفادة من المبالغ المحجوز عليها حيث أن بعض من تلك المبالغ تم ربطها كودائع طرفى البنك الأهلى وبنك مصر مقابل فائدة تحصل عليها الشركة لحين الفصل

في تلك القضايا ، كما يرجي العلم بأن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها.

- أما بالنسبة لمبلغ ١٨ مليون جنيه فيرجي العلم بأنه لم يتم توقيع الحجز فعليا على تلك المبالغ نظرا لعدم وجود أرصدة بقيمة تلك المبالغ في البنوك المشار إليها.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤)

مخالفة المادة (٢٧) من الترخيص الممنوح للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن * [لتزام المرخص له بتقديم التقارير والبيانات التي يطلبها المرخص منه بالشكل وفي الموعد الذي يحدده المرخص ... الخ * حيث لم يتضمن ميزان المراجعة الخاص بنشاط شبكة المحمول في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وما قبلها العديد من بنود الحسابات التي تظهر الموقف المالي للنشاط ، ومنها قيمة الأصول الثابتة الخاصة بمحطات المحمول ومصرفات إهلاكها ، التي بلغ ما أمكن

حصره من قيمة محطات وإبراج المحمول المدرجة بالأصول الثابتة في موازين القطاعات الأخرى نحو ٢,١ مليار جنيه وبلغ مجمع الإهلاك من بدايه التشغيل حتي ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٧٢٦ مليون جنيه ، الأمر الذي أفقد ميزان المراجعة الغرض المعد من أجله .

نوصي بالالتزام بالترخيص المشار اليه وإجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجي التفضل بالعلم بالآتي :

➤ تلتزم الشركة بنود الترخيص الممنوح لها حيث تقوم بإعداد قوائم مالية للشركة بشكل ربع سنوي ويتم تسليمها للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات كما أن الشركة تلتزم بموافاة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بكافة متطلباته طبقاً للتخصيص فور طلبها وكذلك إرسال تقرير مراقب حسابات سنوي بشأن إيرادات الشركة.

➤ بالنسبة لعدم تضمين ميزان المحمول قيمة محطات المحمول فقد سبق الرد بأنه يتم تضمين قيمة محطات المحمول بالأصول الثابتة لموازين المناطق والقطاعات حيث أنها جغرافيا وواقعيا تقع في تلك المناطق وتخدمها وإحكاما للرقابة ولتحديد المسؤولية وللتحقق من الوجود المادي لها ولسهولة جردها فإنه من الأفضل أن تتبع تلك المحطات المناطق المتواجدة بها ، كما أنه يتم تصنيف الأصول بشكل عام إلى فئات رئيسية وفرعية على منظومة الأوراكل ومن ثم فإنه يمكن حصر كافة أصول المحمول وإهلاكاتها على الأوراكل بكل سهولة

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥)

قامت الشركة المصرية للاتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة * اتصالات مصر * بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلا لإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة تليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وقد ترتب عليه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحي من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطردة في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر ، حيث بلغت قيمة المكالمات غير المستغلة نحو ١٨٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ تم استغلال نحو ١٥٧ مليون جنيه لتخفيض دائنية اتصالات مصر من الداتا وترحيل نحو ٢٦ مليون جنيه لعام ٢٠٢١ دون موافقه شركه اتصالات مصر .

يتعين اتخاذ اللازم نحو الحصول على موافقة شركة اتصالات مصر وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حالة حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركة علي الملاحظة سابقا.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجي التفضل بالإحاطة بأنه تم إبرام التعاقد مع شركة اتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرفي التعاقد وطبقا للبند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حالة حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلى تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملاحظة سيادتكم حيث تم الإتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات فقط بعد استنزاله بقيمة الزيادة في إستهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام

٢٠١٩ حيث قد تم إستهلاك ما يخص البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل ونظراً لذلك فيقضى الإتفاق بترحيل (المبالغ الغير مستغلة) والإستفادة بها فى خدمات البيانات نظراً لزيادة الطلب عليها والتي من المنتظر أن يتم الإستفادة من كامل هذه المبالغ طبقاً للزيادة المضطردة فى حجم إستهلاك البيانات. بالإضافة إلي ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والممكنة التى من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة. كما أنه جاري الحصول على موافقة كتابية من شركة إتصالات مصر على ترحيل ما تبقى من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

عدم الالتزام الشركة بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من متطلبات عند حساب اضمحلال وتخفيض بعض الأصول الامر الذى اثر على صحة حساب ذلك الاضمحلال والتخفيض .
يتعين الالتزام بما ورد بنصوص معايير المحاسبة بشأن ما سبق .
رد الشركة على ما ورد بالملاحظة
سيتم البحث والدراسة في ضوء الإستفسارات التي ستنم مع سيادتكم لإستيضاح ما ورد بالملاحظة ومراعاة ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

وجود قصور من قبل الإدارة القانونية بالشركة فيما يخص النزاع القضائي بالدعوى رقم (٤٠٠) لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ بشأن أرض الطوابق بقطاع الجيزة البالغ قيمتها الدفترية نحو ٥,٢١ مليون جنيه والتي صدر بشأنها حكم إستئناف رقم (٦١٩٢) لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ في غير صالح الشركة ، الامر الذي قد يعرض تلك الأرض للضياع .
يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بأن المادة ١٢٣ من قانون المرافعات نصت على أنه " تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى عليه إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الحلقة أو يطلب يقدم شفاهة في الحلقة في حضور الخصم وثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة " . وهو ما قامت به الشركة بالفعل ، حيث أثبتت الطلب العارض بإستحقاقها للأرض بالتقادم المكسب طبقاً للمادة ٩٦٩ مدني بمحضر جلسة ١٤/٣/٢٠١٦ وبحضور الخصم ، وهو ما يتوافق مع صحيح القانون ، ومن ثم لا توجد ثمة مخالفة في هذا الإطار ، وتم التمسك بالتقادم المكسب وفق صحيح الإجراءات القانونية الواردة بالمادة ١٢٣ مرافعات والتي إستند إليها سيادتكم.
هذا بخلاف ما تمسكت به الشركة في دفاعها على سبيل الإحتياط الكلى من إنطباق نص المادة ٩٦٨ مدني على وقائع الدعوى والخاص بالتقادم المكسب الطويل (١٥ سنة) والتي نصت على أنه " من حاز منقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له ، أو حاز حقا عينيا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصا به ، كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني وإذا إستمرت حيازته دو إنقطاع خمس عشرة سنة " .
كما أن الشركة قد قامت بتقديم طلب لمحكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ، وما زالت الدعوة لم يتم تحديد جلسة لها حتي تاريخه.
كما تم عرض الأمر على المستشار القانوني للشركة بناء على طلب سيادتكم وكان رأي سيادته بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٢٠ بأنه لا يوجد قصور في الإجراءات والدفع التي قامت بها الإدارة القانونية بالشركة المصرية للاتصالات في قضية أرض سنترال الطوابق بالجيزة.
وسيتم موافاة سيادتكم برأي المستشار القانوني في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

بلغت ارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٠,٢٥٣ مليار جنيه مقابل نحو ١٦,٤٣٧ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها ٣,٨١٦ مليار جنيه وكان يتعين على الشركة ان تقوم بتحصيل مستحقاتها لدى الغير والتي بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨,٣٧٨ مليار جنيه بدلا من التوسع في القروض والتسهيلات الائتمانية و تحمل الشركة عنها فوائد مدينة تجاوزت المليار جنيه بخلاف دمغه نوعية بنحو ٣٤,٣٦ مليون جنيه .

الأمر الذي يتطلب من الشركة وضع الية متطورة يتم من خلالها ازالة معوقات التحصيل وتدعيم موقف السيولة بالشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه طبقا لقائمة التدفقات النقدية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ فقد بلغ صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل بنحو ٦,٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢,٣ مليار لعام ٢٠١٩ ، كما بلغت قيمة المدفوعات لشراء أصول ثابتة وأصول أخرى ومشروعات تحت التنفيذ نحو ١٠,٣ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تم تمويل معظمها من خلال صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل المشار إليه أعلاه وتم تمويل الجزء المتبقي والذي يمثل نحو ٣,٩ مليار جنيه من خلال التسهيلات البنكية ، علما بأنه تضمنت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لنحو ٢٣ مليار جنيه عبارة عن متحصلات من العملاء والأطراف ذات العلاقة مقارنة بنحو ٢٠ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها نحو ٣ مليار جنيه وهو ما يؤكد زيادة كفاءة أنظمة التحصيل المطبقة بالشركة.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩)

لم نوافق بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل ، المبيعات) بالرغم من تكرار طلبها من الشركة العديد من المرات .

يتعين موافقتنا بالمذكرات المشار اليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لمذكرات الفحص الضريبي فقد تم طلبها من مصلحة الضرائب عدة مرات دون جدوى وقد تم موافاة سيادتكم بما يفيد ذلك في الإجتماع الذي تم إنعقاده مع سيادتكم ومع السيد المحاسب / مدير عام الضرائب بالشركة وذلك خلال شهر يناير ٢٠١٩، مع العلم بأن قانون الضرائب لا يلزم المصلحة بتنفيذ طلبات الممولين الخاصة بمذكرات الفحص الضريبي .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٠)

خلو محاضر اجتماع كل من : (مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة من المذكرات المعروضة وخلاصة وافية للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قييدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الإلتزام بنصوص اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه يتم إثبات أهم مناقشات المجلس ، كما انه يتم إعداد تسجيل صوتي لكافة اجتماعات ولجان مجلس الإدارة ، كما أنه يتم موافاة سيادتكم بكافة المذكرات المعروضة على المجلس واللجان فور طلبها.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١١)

لم يتم الإفصاح عن المعلومات البيئية التي تهم ذوي العلاقة من المستخدمين والإدارة والعاملين والمجتمع وكذا القرارات بعدم اقتناء أصول تؤدي الى اضرار بيئية .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

فيما يتعلق بالمعلومات البيئية فقد تم موافاة سيادتكم بخطاب موضح فيه أن جميع الأجهزة المتعاقد عليها ويتم إستيرادها تكون طبقاً للمعايير العالمية المستخدمة في معظم دول العالم ويتم تنفيذ ذلك طبقاً لتعليمات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مع الإلتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية والتي من ضمنها الإنبعاثات والأحمال الحرارية وأنها لا تؤثر على البيئة.

وفيما يلي تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات على رد الشركة

الملاحظة	رد الشركة	التعليق
١ - تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضي تخصيص (بطن وبدون بطن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والاتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت - بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) - أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية - قبل تحويلها إلى شركة مساهمة ، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة ، وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ . كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية. يتعين الالتزام بالفتاوى المشار إليها والأحكام الصادرة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.	١. يُرجى التفصيل بالإحاطة بالآتي : تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة. بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية وحيث أن إدارة الشركة تؤكد أن الأراضي المُشار إليها مملوكة لها.	٢. يكتفى برد الشركة ، مع المتابعة خلال العام المالي ٢٠٢١
٢. ضعف الترابط بين قطاعات الشركة المختلفة ادى الى تأخر الشركة في رسملة بعض الاصول التي دخلت الخدمة رجع بعضها الى عام ٢٠١٥ وقد بلغ ما	٢. يرجى العلم بأنه يتم التنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة بشكل دوري. وسوف يراعى إتمام ذلك بشكل أفضل لتلافي ذلك مستقبلا ،	٢. يكتفى بما ورد برد الشركة ، مع متابعة ما ورد برد الشركة خلال العام المالي ٢٠٢١ .

	علماً بأن أثر الإهلاك المشار إليه بقيمة ٧١٦ مليون جنيه يشمل إهلاك عام ٢٠٢٠ وجزء من إهلاك عام ٢٠١٩ وما قبلها.	امكن حصره منها نحو ٣,٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها إهلاك خلال العام بنحو ٧١٦ مليون جنيه دون أعمال معيار المحاسبة المصرية رقم (٥). يتعين بحث اسباب ذلك والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافي ذلك مستقبلاً.
٣. يكتفي بما ورد برد الشركة مع المتابعة لما ورد بها خلال العام المالي ٢٠٢١، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الأثر على الحسابات المرتبطة.	٣. يرجى العلم بأنه سوف يتم رسمة الأصول التي تم دخولها الخدمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢١.	٣. لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٧٣,٤ مليون جنيه (٢) قيمة أصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها للأصول واحتساب إهلاك لها بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للإستخدام... إلخ". الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهم بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول. يتعين اجراء التصويب اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.
٤. يكتفي برد الشركة ، ويتابع التصويب خلال العام المالي ٢٠٢١.	٤. يرجى التفضل بالإحاطة بأنه سوف يتم تحميل كل شركة من شركات المجموعة بما يخصها وعمل التصويبات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢١.	٤. تضمنت الأصول الثابتة نحو ٢٥,٨ مليون جنيه (٤) يمثل قيمة بعض الأصول الخاصة بالشركة وبعض شركات المجموعة. يتعين تحميل كل شركة بما يخصها من تلك الأصول، مع مراعاة الأثر على الحسابات المختصة.
٥. يكتفي برد الشركة ، مع ضرورة الفصل في المعالجة المحاسبية بين كل من الخسائر الرأسمالية وإيرادات البيع.	٥. يرجى العلم بأن المعالجات المحاسبية التي تم الإعتماد عليها لإنعكاس تلك المعاملة على الدفاتر المالية للشركة تعتبر الأكثر تحوطاً ويمكن الإعتماد عليها والوثوق فيها من وجهه نظر الشركة في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة لديها حيث يصعب تحديد المنافع المستقبلية الناتجة من الكوابل المباعة.	٥. مخالفة الشركة للبند رقم (١-ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على " عرض الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع بصورة منفصلة في قائمة المركز المالي وقد تبين إدراج نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة بيع كوابل مستعني عنها بحساب أرباح بيع مخلفات في حين أن تلك العملية تمثل بيع أصول ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية

^{٢٢} - نحو ٦٦,١ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧,٣ مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع المخازن بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

^{٢١} - عقود ارقام ١/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢١/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢١/٢٠١٩/٢٢١ بقطاع الديوان .

		العامه للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ . يتعين حصر كافة الحالات المماثلة مع إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء معايير المحاسبة المصرية.
٦. يتم المتابعة لما ورد برد الشركة خلال العام المالي ٢٠٢١ ، ويكتفى بالرد .	٦. يرجى العلم بأن الأراضي والمباني التي لم يتم جردها فهي خاصة ببنية الدولة وقطاع المخابر والمشتريات وذلك نظرا لطبيعة تلك الأراضي والتي تتميز بالمساحات الكبيرة وبكثرتها وإنتشارها ومن ثم تحتاج إلى أجهزة وخبرات خاصة كانت غير متوفرة بالشكل الكافي قبل ذلك وقد قامت الشركة بإتخاذ اللازم لتنفيذ تعليمات السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي من خلال وضع جدول زمني للإنتهاء من أعمال الرفع المساحي للمواقع التي لم يتم جردها خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ وسيتم موافاة أو إطلاع سيادتكم على نتائج الجرد فور الإنتهاء من تلك الأعمال.	٦. ما زالت الشركة لم تقم بموافاتنا بنتائج جرد المرحلة الاولى من الجرد بعض القطاعات الصادر بشأنه القرار الاداري رقم ٢٠٩٨ في ٢٠١٨/٦/١٤ والمتعلقة بالأراضي والمباني والتي كان من المقرر الانتهاء منها في ٢٠١٩/٢/٢٨ بالرغم من تكرار طلبها على مدار أكثر من سنتين من تاريخ نهاية الجرد كما لم يتم تأثير الحسابات والسجلات المختصة بنتائج الجرد المشار اليه في ضوء المطابقات اللازمة في هذا الشأن ، ومثال ذلك جرد أراضي ومباني قطاعي المخابر والدولي يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .
٧. لازالت الملاحظة قائمة ، ويتم متابعتها خلال العام المالي ٢٠٢١ .	٧. يرجى العلم بأنه يصعب وضع خطة بيعية للدوائر خارج مصر بشكل دقيق نظرا للطبيعة الخاصة لسوق الإتصالات العالمي من منافسة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطة دقيقة ومع ذلك يتم المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة. وبالنسبة للتخصيص الخاص بممارسة نشاط تقديم تلك الخدمات فهو نفس الترخيص الخاص بالتليفون الثابت الممنوح من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ وملاحقه . كما يرجى العلم أن ما تقوم به الشركة هو تأجير بنظام IRU وليس بيع ولكن المعالجات المحاسبية تتم على الجوهر وليس الشكل .	٧. درجت الشركة ومنذ سنوات على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط العادي لها بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (١) وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الاصول) وبقيمة دفترية اقل (بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه)، ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتي يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات)، عدم صحة نتيجة البيع (من ربح او خسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة ، استمرار الخطأ في حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء .

		فضلا عن عدم قيام الشركة بموافقاتنا بنص الترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المباشر اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة في هذا الشأن جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث جاء برد الشركة انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتأجير دوائر الاتصالات) الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تأجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام ويجب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات . كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت في فقرة اخرى من نفس الرد " ان التأجير بنظام IRU يشبه في جوهره البيع " وبناء على ذلك تقوم الشركة بالاعتراف بايرادات الـ ١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل في السنة التي ابرم فيها عقد الـ IRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة في فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الـ IRU ليست بيعا حيث انها في نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات وتصبح الشركة المصرية للاتصالات حرة الاختيار في اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره . الامر الذي يتطلب من الشركة حسم طبيعة تلك الايرادات (هل هي ايرادات بيع ام ايرادات تأجير) وموافقاتنا بالسند الذي يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ - السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ومعيار رقم ٢ المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية - قانونية) .
٨. يكتفى بما ورد برد الشركة ويتم متابعتها خلال العام المالي ٢٠٢١ .	٨. يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة للسعات المباعة لشركة جوجل نحيط سيادتكم علما بأنه تم استبعاد الجزء المباع على كابل Te North وهو الوحيد الذي يمكن حساب تكلفة له لأنه يخدم هذا الغرض فقط . اما الجزء المباع على	٨ عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك ما يلي :- أ - عدم استبعاد تكلفة بعض السعات المباعة خلال العام ومنها:- (١) تكلفة عدد ١٥ تيرا ، عدد ٣٥٠ جيجا والمباعة لشركة جوجل خلال الربع الثاني

	مشروع Mesh فهو موزع داخل جمهورية مصر العربية ويخدم العديد من الأغراض ومن بينها الخدمات المباعة لشركة جوجل ويتم حساب أهلاكه بانتظام وبالتالي فلا مجال لإستبعاده. بالنسبة للتكلفة الخاصة بشركة reliance Jio فإنه تم تحديد التكلفة بنحو ٥٠ ألف جنيه (صافي القيمة الدفترية) وجارى الاستبعاد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١. بالنسبة للإستبعاد بتكلفة التحديث فإن ما يتم تقديمه من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذى يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم احتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية. أما بخصوص كابل مينا فقد تم موافاة سيادتكم بما تم ادراجه بسجل الأصول الثابتة بخصوص كابل مينا تم موافاة سيادتكم ببيان السعات الناتجة عن مشروع MESH NET WORK	لعام ٢٠٢٠ بقيمة بيعية ٣٥٨,٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٣ مليون دولار على مشروع mesh. (٢) تكلفة عدد ١ g ١٠ المباعة لشركة reliance Jio خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ بقيمة بيعية نحو ٢,٤ مليون جنيه المعادل لنحو ١٥٠ ألف. ب- الاستبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (orange - p c c w - ITC - STC) على كوابل (IMEWE - EIG - TE NORTH- SMWE 5). ج - تبين ان بعض الاستبعادات التى تمت من حساب الاصول تمت بقيم تقديرية بدلا من القيم الدفترية حددت هذه القيم التقديرية بمعرفة جهات فنية (غير متخصصة ماليا او محاسبيا) دون ان توافقنا الشركة بالبيانات والمستندات التى اعتمدت عليها فى تلك المعالجة التقديرية والتي توضح مدى صحة هذه المعالجة واتفاقها مع معايير المحاسبة المصرية رغم الوعود المتكررة منذ سنوات (بالافادة) من قبل الشركة والخطابات المحررة للشركة فى هذا الشأن واخرها الخطاب المؤرخ فى ٢٠٢١/١/١٢. يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو موافاتنا بالبيانات والمستندات والاسس التى توضح صحة المعالجة المحاسبية وقيمتها التى تتبناها الشركة والتى يجب ان تكون متفقة مع معايير المحاسبة المصرية ، علما بانه قد ترتب على ماسبق ان هناك فروق لا زالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :- • نحو ١٥,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على خلا من كابل IMEWE - SMWE ٤ خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعاده بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى فى حين أن تكلفتها المدرجة
--	---	--

		بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه . • استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعة على كوابل الشركة المختلفه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٤٢,٣ مليون جنيه والبعض الآخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو ١٢٣,٧ مليون جنيه - منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ - مما يؤثر على صحة الرصيد. بتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة. د - عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :- • عدم وقوفنا على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحري والسعات المشتركة من كل من شركتي ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد اعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهي جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الأصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات . • لم نقف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات - الاوتو بالاسكندرية - الزعفرانة -السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الأصول - البنية التحتية للكوابل البحرية - بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات . بتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .
٩. يتم متابعة ما ورد برد الشركة على الملاحظة خلال العام المالي ٢٠٢١، مع الإكتفاء بما ورد به .	٩. بناءً على ملاحظة سيادتكم فقد تم فحص تحليل حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتبين أن مبلغ ٧١٤ مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢١٧ مليون جنيه خاص بشراء زوج من الألياف الضوئية على الكابل البحري PEACE والذي لم يدخل الخدمة بعد حيث أنه تم	٩. تضمن التكوين الاستثماري بعض الأصول التي لم يتم استغلالها والاستفادة منها منذ سنوات سابقة منها بلغ ما امكن حصره منها نحو ٧١٤ مليون جنيه. بتعين بحث اسباب عدم استغلالها طوال هذه المدة وتحديد مدى صلاحيتها من عدمه في تاريخ الميزانية

	التعاقد بنهاية عام ٢٠١٩ ومتوقع الإستلام في نهاية عام ٢٠٢١ وهذه مدة طبيعية لمثل هذه العقود ومن ثم فإنه سيتم إستغلاله فور إستلامه والإنتهاء من الإجراءات اللازمة لتشغيله ، كما تضمن المبلغ أيضا لنحو ٢٤٥ مليون جنيه خاص بعقد لتحديث الشبكة وسيتم رسملته فور دخوله الخدمة ، كما أنه جاري العمل على فحص باقي المبالغ ورسملة ما يتم إستيفاء المستندات اللازمة لذلك.	وتحديد ما طرأ على قيمتها من تغيرات نتيجة التقدم التكنولوجي واتخاذ اللازم في ضوء ذلك .
١٠. يكتفى بما ورد برد الشركة ، وتتم المتابع لما ورد به خلال عام ٢٠٢١ .	١٠. يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: ط. بالنسبة لمبلغ ٦٥ مليون جنيه فهو نتيجة فحص أرصدة الإعتمادات المستندية القديمة وقد تم عمل التسويات اللازمة بالتعليق لحسابات الأصول والمصروفات وفقا لما هو متاج من مستندات ووفقا لأفضل المعالجات المحاسبية الممكنة في مثل هذه الحالات وبعد التنسيق مع الجهات الفنية المختصة والتأكد من صرف مهمات قطع الغيار للإستخدام ومن ثم خصم المصروف من موازنة الجهات الفنية. ي. بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فإنه بناء على ملاحظة سيادتكم فقد تم تشكيل فريق عمل من الجهات المختصة بالشركة لفحص وتسوية الأرصدة وقد نتج عن ذلك تخفيض حساب الإعتمادات لنحو ٢٠٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ ، كما أن أرصدة العقود القديمة في تناقص مستمر بسبب العمل على تسويتها قدر الإمكان ، أما بخصوص المبلغ المذكور فإنه جاري العمل على فحصه وتسويته. ك. تم عمل قيد إجمالي للتسوية الخاصة بصافي نتائج أعمال جرد المخازن الرئيسية لعام ٢٠٢٠ وذلك لأغراض إقفال السنة المالية ولحين توفير بعض المستندات	١٠. ضعف نظام الرقابة الداخلية على أرصدة وموجودات المخازن بالشركة والإعتمادات المستندية والحسابات ذات الصلة وذلك لعدم تفعيل الدورة المستندية بين قطاعات الشركة المختلفة مما أدى الى عدم التحقق من أرصدة وقيم بعض المخازن والحسابات ومن مظاهر ذلك :- أ - تخفيض حساب المخزون " بقطاع التشغيل والصيانة " بنحو ٦٥ مليون جنيه منها نحو ٤٣ مليون جنيه تم اضافتها للأصول الثابتة خلال الربع الرابع للعام ٢٠٢٠ والمتمثل في قطع غيار لمهمات سبق ورودها وصرفها للإستخدام منذ عام ٢٠١٦ دون اضافتها للأصول في حينه وتحميل المصروفات بنحو ٢٢ مليون جنيه بدون مستندات مؤيدة للصرف من الجهات المختصة . ب - مازال حساب الإعتمادات المستندية يتضمن نحو ١٠٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من أرصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار لأجهزة مشروعات التراسل تم صرف بعضها للإستخدام منذ عام ٢٠١٨ دون تأثير ذلك على الحسابات المالية المختصة . ج - تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات بصافي - بالزيادة - بنحو ٥٤ مليون جنيه باعتبارها إضافات تم تقييمها وفقا لمتوسط سعر الاوراكل لعدم توافر العقود والفواتير الخاصة بها مقابل التعليق لحساب الموردين.

	اللازمة لإظهار حركات الإضافة والصرف على منظومة الأوراكل الخاصة بحسابات المخزون والتي تأخر ورودها بسبب تفشي إنتشار فيروس كورونا المستجد، كما يرجى العلم أيضا بأنه تم عمل التسويات اللازمة لبعض العقود خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢١ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك وجاري العمل على تسوية باقي المبالغ تباعا. ل. بالنسبة للفروق بين أرصدة المخازن الفعلية وأرصدها على منظومة الأوراكل فإنه جاري العمل على حصر كافة المخازن التي تستوفي الشروط اللازمة لرفعها على منظومة الأوراكل وذلك خلال عام ٢٠٢١ وهو ما سوف يساعد على تلافي ذلك. م. بالنسبة للإجراءات التخزينية المتبعة ببعض مناطق قطاع شرق الدلتا فقد تم تشكيل لجان لفحص كافة الفروق المتواجدة ببعض المخازن بمنطقة اتصالات الدقهلية الثانية بقطاع شرق الدلتا وقد تم التحقق من وجودها على الطبيعة كما انه قد تم التنبيه بالإلتزام بتعليمات لائحة التخزين وصحة وسلامة الإجراءات المخزنية بالنسبة للجرد المفاجئ على المخازن فقد تم التنبيه بمراعاة ذلك وبدء تنفيذه اعتبارا من الربع الأول من عام ٢٠٢١، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية لللائحة التخزين فإنه جاري الإنتهاء من إعدادها وإعتمادها وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور إعتمادها. ن. بالنسبة للجرد المفاجئ على المخازن فقد تم التنبيه بمراعاة ذلك وبدء تنفيذه اعتبارا من الربع الأول من عام ٢٠٢١، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية لللائحة التخزين	د - استمرار وجود فروق بين الارصدة الدفترية والفعلية بمخازن قطاعات الشركة المختلفة . هـ - عدم سلامة الاجراءات المخزنية المتبعة فى بعض مناطق قطاع شرق الدلتا وقد تم اعداد مذكرة تفصيلية فى هذا الشأن بمعرفتنا تم رفعها للرئيس التنفيذي للشركة بكتابنا رقم ١٣٤ فى ٢٠٢١/٣/١ . و - عدم اجراء الجرد المفاجئ بصفة دورية على موجودات المخازن بالمخالفة للمادة ٣٣ من لائحة تخزين الشركة فضلا عن عدم الانتهاء من اعداد القواعد التفصيلية لللائحة التخزين والتي كان من المقرر الانتهاء من اعدادها فى ابريل ٢٠١٩ . ز - ما زال حساب مخزون تحت الفحص يتضمن قيمة رواتر و ريسفرات تخص شركة WE DATA بلغ اجمالى الاضافات والمنصرف خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢٥٤ مليون جنيه ونحو ٢٥٢,٣ مليون جنيه على التوالى وذلك على الرغم من عدم ملكية هذه الاصناف للشركة المصرية للاتصالات ولا يوجد منافع اقتصادية ذات جدوى تعود على الشركة منها فضلا عن تأثيرها غير الحقيقى على مؤشرات الشركة وتجدر الاشارة الى عدم التحقق من صحة حركة الاضافات والصرف خلال العام والرصيد فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم ادراجها ضمن منظومة اوراكل . ح - اضافة نحو ٢١ مليون جنيه لمخزون قطاع التشغيل والصيانة بموجب محاضر فحص واستلام يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٥ مقابل تخفيض الاعتمادات المستندية ولم نتحقق من الوجود الفعلى لها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم موافاتنا ببيان تلك الاصناف والمخازن المتواجدة بها . يتعين احكام الرقابة الداخلية على المخزون واجراء التحقيق اللازم نحو عدم تفعيل الدورة المستندية الخاصة بالمخازن والحسابات المرتبطة مع موافاتنا بالمستندات المؤيدة للصرف واجراء التصويب اللازم .
--	--	---

	فإنه قد تم الإنتهاء منها وإعتمادها وسيتم موافاة سيادتكم بها. س. تقوم الشركة المصرية للاتصالات (الشركة الأم) بتجميع احتياجات المجموعة ككل لطرح مناقصة واحدة بكميات كبيرة لتحقيق وفورات نقدية وكمية ومنافع على مستوى المجموعة ولا يتم إدراج تفاصيل مثل تلك المهمات على الأوركل بسبب انها لصالح الغير . ويتم تحميل كل شركة من شركات المجموعة بما يخصها فور إستكمال المستندات والإجراءات اللازمة لذلك. ع. بالنسبة لمبلغ ٢١ مليون جنيه فإنه تم تحميله على المصرف بعد التأكد من الجهات الفنية ان تلك المهمات تم صرفها للإستخدام كقطع غيار ومن ثم تم تحميل المبلغ المذكور على المصرف خصما من موازنات الجهات الفنية التي قامت بصرف تلك المهمات. ، كما يرجى العلم بأنه جاري إعادة تنظيم دورة العمل الخاصة بمخازن التشغيل والصيانة مع حصر كافة المخازن الخاصة بتلك القطاعات لزيادة أحكام الرقابة عليها وتلافيا لتلك الملاحظات.	
الـ يكتفى بما ورد برد الشركة ويتم تنفيذ ما ورد بها خلال عام ٢٠٢١.	الـ يرجى التفضل بالعلم انه يتم إعداد مصادقات مع كبار العملاء . اما بالنسبة لعملاء التليفون الأرضي والمحمول فإنه نظرا لكثرة عددهم بما يقارب عدد ١٠ مليون عميل فإنه من الصعب عمل مصادقات معهم مع الأخذ في الاعتبار تكلفة إعدادها. اما بالنسبة للمصادقات الخاصة بالارصدة المدينة والدائنة فانه نظرا لطبيعة تلك الارصدة بالاضافة الى ان اغلبها يتضمن قضايا قائمة يصعب معها عمل مصادقات على تلك الارصدة كما ان بعض الارصدة الدائنة تتضمن مبالغ مدرجة بشكل مؤقت لحين تسويتها وبالتالي لا يتم عمل مصادقات لها. وسوف يتم إعداد اجتماعات مع السادة / اعضاء الجهاز	الـ لم يتم إعداد وإرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والارصدة الدائنة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ للوقوف على مدى صحة تلك الارصدة. يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم نحو التصديق على ارصدة الحسابات المشار اليها وبما يتيح تسلمنا الردود عليها في الوقت المناسب .

المركزى للإطلاع والإستفسار بخصوص أي مصادقات أو إجراءات تمت أو سوف تتم .		
٢٢. لم نتحقق من صحة أرصدة عملاء بنحو ٣,٢ مليار منها نحو ٢,١ مليار جنيه مصري عملاء (دوائر داخل مصر - مقاصة - شركات تابعة) ونحو ١,١ مليار جنيه عملاء اتاحة تكميلية وذلك لعدم موافقاتنا بالعديد من البيانات بشأن هؤلاء العملاء (وارصدتهم) بالرغم من طلبها أكثر من مرة شفاهة وتحريرا بعدة خطابات واخرها الخطاب المؤرخ في ٢٠٢١/٢/٢٨ الأمر الذى شكل قيذا على نطاق المراجعة لا يمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة لبدء الرأى بشأن ذلك الرصيد والمطابقات المشار اليها ونتائجها . يتعين تحديد المسئولية عما تقدم في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتي تلص على " يعتبر في حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أو بما يطلبه من اوراق او بيانات فى الأعمال المقررة" لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .	٢٢. يرجى التفضل بالإحاطة بأنه تم موافاة سيادتكم بمعظم البيانات المطلوبة الهامة والمؤثرة أثناء الفحص وجاري موافاتكم بباقي البيانات	٢٢. يتم المتابعة خلال الفحص والمراجعة لعام ٢٠٢١ ، مع الإكتفاء لما ورد برد الشركة .
٣. وجود قصور فى نظام الرقابة الداخلية بالشركة خاصة فيما يتعلق بالفصل بين المسئوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين قيام قطاع العلاقات التجارية فقط ومنفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم والرصيد بحساب العملاء وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التى لا يوجد لديها تحليلات خاصة بهؤلاء العملاء . يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن والافادة .	٣. يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: بالنسبة لقطاعات الدولي والنواقل الدولية فإنه تم إنشاء الإدارة العامة لحسابات الدولي والنواقل الدولية التابعة لرئيس القطاعات لتقوم بدورها بأعمال فوترة العملاء ومتابعة أعمال التحصيل وفحص أي مشاكل متعلقة بالفواتير مع العملاء ، بالإضافة إلي التعامل المباشر مع الإدارة المالية وتوفير المستندات اللازمة من فواتير وخلافه لإثباتها ، وتجدر الإشارة إلي إنه جاري عمل منظومة إلكترونية لتنظيم دورة العمل بين الإدارة العامة المذكورة والإدارة المالية ، مما سبق يتضح الفصل بين الجهات التي تقوم بالتعاقد مع العملاء والجهات التي تقوم بفوترة والتحصيل وجهات	٣. يكتفى بما ورد برد الشركة ، ويتابع ما ورد به ، ونوصي بتفعيل دور الإدارة المالية بقطاع المشغلين .

	التسجيل وذلك لتدعيم وتقوية نظام الرقابة الداخلية. . بالنسبة لقطاعات المشغلين فإن الهيكلية المشار إليها كان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم إعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقاً للقرار الإداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩-٨-٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي انفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير مميكنة داخل قطاعات المشغلين.	
١٤. يتم متابعة ما ورد برد الشركة خلال العام ٢٠٢١ ، مع مراعاة الأثر المالي على الحسابات المرتبطة ، والإكتفاء بما ورد بالرد .	١٤. يرجى العلم بأنه سيتم بداية من شهر يناير عام ٢٠٢١ دمج حسابات ضريبة القيمة المضافة داخل حسابات العملاء ، أما فيما يخص الأرصدة قبل ذلك فإنه جاري فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والإئتمان وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من عملية الفحص بمراحلها المختلفة. أما فيما يخص متأخرات عملاء بقطاع الدولي فإنه يتم الالتزام بسياسة الشركة الخاصة بالإضمحلال والتي يتم إعدادها نهاية كل ربع مالي.	١٤. عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ قيمة ضرائب المبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة والبالغة نحو ٤.٩ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال. ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بحساب إضمحلال لمتأخرات عملاء بقطاع الدولي بلغت نحو ٢٣٣ مليون جنيه. يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع إجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .
١٥. يكتفى برد الشركة ، ويتابع ما ورد بالرد بشأن تكوين المخصصات اللازمة لكل قضية من القضايا الجوهرية .	١٥. يرجى التفضل بالعلم ان المخصص المذكور يتم تكوينه للقضايا العادية والمتكررة والتي يمثل معظمها قضايا عمالية ، أما بالنسبة للقضايا الجوهرية فإنه يتم دراستها بشكل منفصل وأخذ رأي المستشار القانوني للوقوف على قيمة الالتزام المحتمل ومن ثم يتم تكوين المخصص المطلوب ضمن مخصص المطالبات والمنازعات الأخرى.	١٥. عدم موافاتنا بدراسة مخصص القضايا المرفوعة من ضد الشركة للوقوف على صحة المخصص المكون لهذا الغرض والبالغ قيمته نحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١. يتعين دراسة مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة كافة الالتزامات المحتملة مع تدعيم المخصص بالمبالغ اللازمة لمواجهة تلك التعويضات لكافة القضايا المشار إليها بعاليه .
١٦. يكتفى بالرد ويتم المتابعة لما ورد به .	١٦. يرجى العلم بأنه تم عقد العديد من الاجتماعات وتوفير كافة متطلبات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات اللازمة للتأكد من صحة	١٦. بلغت إيرادات الدوائر I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥.٦ مليار جنيه ، هذا بالإضافة الى قيمة إيراد وتشغيل

	طبيعة تلك العمليات وأنها لا تحتاج لترخيص لتقديمها ولم يبدي الجهاز القومي أي اعتراضات على ذلك.	وصيانة O&M, IRU بنحو ٣٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ قامت الشركة باستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ولم يتبين لنا مدي خضوع تلك الإيرادات لرسوم الجهاز القومي ، وقد تم عقد عدة اجتماعات بين الشركة والجهاز في هذا الشأن دون حسم الأمر . يتعين اتخاذ اللازم لحوضم الامر لتحديد الرسوم المستحقة وعمل التصويب اللازم .
١٧- يكتفى بما ورد الشركة ، مع متابعة ما ورد به .	١٧ يرجى العلم بأنه في حالة إبرام عقود جديدة سيتم أخذ ذلك في الاعتبار ومراجعة تطبيقه مستقبلا في ضوء الأهمية النسبية.	١٧ تم إدراج مبلغ نحو ٤١٠ مليون جنيه بحساب إيرادات النشاط قيمة بعض الدوائر بنظام IRU داخل مصر لشركات المحمول والتي يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على مكون تمويل ، الامر الذي ادى الى زيادة إيرادات النشاط على غير الحقيقة و ذلك بالمخالفة لما ورد بالمعيار رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء (الفقرات ٦٠-٦٥) والمتعلقة بوجود مكون تمويل مهم في العقد. يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية.
١٨ يكتفى برد الشركة ، ويتعين سرعة استخدام اللازم لإستيداء تلك المبالغ .	١٨ جاري التواصل مع مؤسسة عرب سات من اجل تحصيل حصة الشركة المصرية للاتصالات عن الاعوام السابقة.	١٨ تضمن حساب ايرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٩,٩ مليون جنيه المعادل لنحو ٦٣٢ الف دولار حصة الشركة المصرية للاتصالات من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن اعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ . يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة لدى شركة العربسات.
يتم متابعة ما ورد بالرد خلال العام المالي ٢٠٢١ ، ونوصي بسرعة إتخاذ اللازم لتفعيل ما ورد الرد .	١٩ يرجى التفضل أنه : - بالنسبة لمبلغ عمولة التحصيل ومبلغ شركة أكسيد الخاص بالصيانة مدرجة بالحسابات الجارية متمثلة في حسابات الأرصدة المدينة للشركة لحين تسويتها مع الشركات التابعة ، كما أنه جاري العمل على تسوية المبالغ المُشار إليها بعد إستيفاء المستندات اللازمة لذلك. - بالنسبة لخدمة الرسائل النصية الرسائل النصية SMS المُقدمة	١٩ تضمنت الايرادات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبالغ تقديرية بنحو ٩٩,٧٣٨ مليون جنيه منها :- • ٦,٣٦٩ مليون جنيه عمولة تحصيل VDSL لصالح الشركة المصرية للاتصالات . • ١٧,٩٥٠ مليون جنيه خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية لشركة WE DATA لعدم اشتغال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسبات لهذه الخدمة ولم يتم اصدار

	لشركة WE DATA فإنه جاري العمل على وضع آلية لمحاسبة الشركة المذكورة عن تلك النوعية من الخدمات وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك.	فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذه الخدمة . • ١١,٩٦٢ مليون جنيه قيمة ايجار مبنى اكسيد يتعين العمل على سرعة تحديد المبالغ الفعلية لتلك الإيرادات ومتابعة الحصول علي الفواتير الخاصة بها واجراء التسويات اللازمة .
٢٠. يتم الفحص والمتابعة للتأكد لما ورد بالرد خلال عام ٢٠٢١ ، ويكتفى بما ورد به .	٢٠. يرجى التفضل بالإحاطة بأن المرفوضات الواردة من نظم المعلومات يتم فحصها بالتنسيق بين كافة الجهات المختصة طبقا للتعليمات ضماناً لمعالجتها بشكل سليم بما لا يؤثر على سلامة إيرادات الشركة. وقد تم فحص الأرقام الواردة بالملاحظة وتم تعديل وتفعيل النماذج على الشاشات طبقا لطلب العملاء وتم إدراج تواريخ تفعيل النماذج بالشاشات طبقا لطلب العميل لإضافتها على المطالبة التالية إبريل ٢٠٢١ للعملاء ومحاسبتهم عليها. كما يرجى العلم ان نظام الفوترة الحالي المستخدم في فواتير المكالمات الصوتية الصادرة من التليفون الثابت (IRB) يعتمد على مفهوم المعالجة اللاحقة لسجلات المكالمات التي تم تنفيذها بالسنترالات المختلفة و يقوم بتدقيق هذا السجلات لتحديد قابليتها للفوترة من عدمه. و الشركة حاليا بصدد التخطيط لنقل فواتير مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد (BSS) الذي يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت و البيانات للمحمول بالإضافة الي فواتير خدمات البيانات على التليفون الثابت (FBB/DSL) و قد روعي في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات حيث أن هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة اللحظية للخدمات (Online charging) حيث يتم ربط أجهزة السنترالات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هذا النظام بنفسه بتخليق سجلات للمكالمات المنفذة لحظيا فور حدوثها و من ثم فوترتها. و لا	٢٠. استمرار وجود فروق بين شاشات الاستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، ونشير الى ان اجمالي المكالمات المرفوضة بقطاع غرب القاهرة فقط خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٠ نحو ١٦٨ الف مكالمة منها ١٠٢٨ مكالمة دولية، ٦٧ الف مكالمة محمول . يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية لتلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام الايراد .

	يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من السنترالات و بالتالى لا يوجد أي احتمالية لرفض فوترة أي من المكالمات بعد تنفيذها.	
٢١. يكتفي ما ورد برد الشركة ، على أن يتم متابعة كافة مارد به بشأن مخاطبة معالي وزير الاتصالات وكافة المبالغ الأخرى الواردة بالملاحظة .	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر في اعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته. بالنسبة لمبلغ ٣٢ مليون والذي تم صرفه لرفع كفاء الشبكة وتم رسملته وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ولتعليمات الشركة.في هذا الشأن بالنسبة لقيمة أعمال الإدارة والتشغيل الخاص بشبكة IP CORE فإنه جاري العمل على تسويته. بالنسبة لقيمة أهلاك بعض عقود الدعم الفني فإنه جاري العمل على تسويتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١. بالنسبة لمصروفات قطاع وسط الدلتا فإنه تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.	٢١. عدم صحة حساب المصروفات لعدم تحميله بنحو ١٣٧ مليون جنيه تتمثل فيما يلي - • نحو ٨٤,٨ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقة لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عن جانب من إيرادات الشركة عن الفترة من يناير حتي ديسمبر ٢٠٢٠ والخاصة بـ كلاً من إيرادات متنوع شركات (إيجار أنظمة تراسل - مواقع) وإيرادات تلغراف وتلكس . • بنحو ٣٢ مليون جنيه قيمة مصروفات صيانة تم رسملتها . • بنحو ١٨,٢ مليون جنيه المتمثلة في نحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة أعمال الإدارة والتشغيل والصيانة لشبكة ip core عن عام ٢٠١٨ والمدرجة بالارصدة المدينه ونحو ٥,٥ مليون جنيه نتيجة الخطأ في حساب الاهلاك بالنقص للأنظمة الدعم الفني . • لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٢ مليون جنيه قيمة مهمات تم صرفها من مخازن قطاع وسط الدلتا . يتعين اجراء التصويب اللازم مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة مع سرعة الاتفاق على أسس التحاسب مع هيئة تكنولوجيا المعلومات .
٢٢. يكتفي بالرد ، على أن يتم متابعة مدى إمكانية رسملة تلك المصروفات ، وذلك خلال العام المالي ٢٠٢١ .	٢٢. يُرجى العلم بأنه يصعب تحديد علاقة مباشرة بين تكاليف الإقتراض وبين الأصول المؤهلة للرسملة التي تم الإنفاق عليها من خلال القروض والتسهيلات التي تمت خلال عام ٢٠٢٠ ومن ثم فإنه طبقاً للفقرة رقم "١١" من معايير المحاسبة المصري رقم "١٤" يصبح الحكم الشخصي أمراً مطلوباً وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر وتجنباً للآثار السلبية الناتجة عن الأحكام الشخصية في بعض الأحيان فقد رأت الشركة تحميل المصروفات بقيمة الفوائد التمويلية. وبناء على ملاحظة سيادتكم فإنه جاري دراسة مدى إمكانية تنفيذ توصية سيادتكم بشكل تقديري يمكن الاعتماد عليه والوثوق به.	٢٢. قامت الشركة بتحميل حساب المصروفات بفوائد تمويلية قدرها ١,٠٤١ مليار جنيه دون اعمال المعيار رقم ١٤ بشأن تكاليف الاقتراض .

١. يكتفى بما ورد برد الشركة على أن يتم مراعاة ما ورد بها خلال عام ٢٠٢١.	١. يرجى التفضل بالعلم بأنه توجد صعوبة في إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التي تم قيدها بشكل إجمالي والتي تم أهلاكها بالكامل بالسجلات. أما فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢٠، قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد * شهادات البارز والعجز * مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠/٩/٢٠٢٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستيعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات. حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢٠.	البرأي المتحفظ وفيما عدا تأثير ما ورد بهاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. مع عدم إعتبار ذلك تحفظا لورد ما يلي ٢. عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة إجمالية، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها في العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الأصول الثابتة في تاريخ الميزانية. يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالمدة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستيعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساسا للمطابقة في السنوات القادمة، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية، مع موافاتنا بنتائج أعمال كل مرحلة من مراحل الجرد للوقوف على مدى تأثير حسابات وسجلات الأصول الثابتة بتلك النتائج.
٢. يكتفى برد الشركة، مع متابعة ما برد به خلال عام ٢٠٢١، ويتعين موافاتنا بموقف الفروق المشار إليها بالملاحظة	٢. يرجى التفضل بالآتي :- - بالنسبة للشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة فإنه تم التنبيه على الجهات المختصة باستخراج تلك الشهادات	٣. لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة، ولم

حيث لم يتم الرد عليها.	وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور توافرها. - أما عن اسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ اجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي ومن ثم إستكمال إجراءات التسجيل.	تقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها ، ونشير إلى إستمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها. يتعين موافاتنا بتلك الشهادات مع موافاتنا بأسباب التوقف عن تسجيل الأراضي المملوكة للشركة .
٣. يكتفى برد الشركة ، ويتم متابعة كافة ما ورد به خلال العام ٢٠٢١ ، ونوصي ببذل المزيد من الجهد لإستغلال كافة الأصول غير المستغلة .	٣. يرجى التفضل بالإحاطة بأن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التي تساهم في تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضي والمباني الغير مستغلة ولذلك فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتي تقوم بدراسة مدى الاستفادة بالأراضي والمباني الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم بشأنها وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد في التقارير السابقة ، وبالنسبة لموقف الأصول المشار إليها فيرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :- . بالنسبة لقيمة حق الإستخدام خلال الأعوام من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ بمبلغ ٥٥٨ مليون جنيه فهي خاصة بشراء فرعات من الألياف الضوئية ودوائر وسعات وغيرها ويتم إستغلالها في أعمال الشركة المختلفة ومثال على ذلك تضمين المبلغ المذكور	٣ وجود العديد من الأصول غير المستغلة (٢) ومنها بعض الأراضي المشتركة (٢) وكذا مباني مقامة (٢) دون إستغلالها الأمر الذي عرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها فضلا عن صدور احكام قضائية لصالح الشركة لبعضها ولم تتمكن من تنفيذها ، وفي هذا الشأن نشير إلى أنه أدق عدم إلزام الشركة بشروط إستغلال تلك الأراضي الواردة بعقود شرائها قيام بعض المحافظين بالغاء قرارات التخصيص وإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة كل محافظ وإلى رفض هيئة المجتمعات العمرانية تسجيل بعض الأراضي وذلك تطبيقا للعقود المبرمة بينها وبين الشركة باحقيتها في فسخ العقود في حالة اخلال الشركة بشروط التعاقد واستحقاق هيئة المجتمعات لحق انتفاع مدة بقاء الارض في حيازة الشركة ولازال رد الشركة متكرر وغير موضوعي حيث أفاد بأنه جاري الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال

^{٢٠} - نحو ٥٥٨ مليون جنيه قيمة حق استخدام خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ١٤١ مليون جنيه ، نحو ٩٥ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد ١,٨٣ فرعة لكابل TE-NORTH ، نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر ، نحو ٢٢ مليون جنيه قيمة مبنى سنترال الاوبرا ، بالإضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخليوي والشبكة الافتراضية والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٢ % و كابل TENORTH بنسبه ٣٥% وكابل smweS بنسبه ٩١% وكابل smwe3 بنسبة ٩٢% وكابل imewe بنسبه ٤٧%.

^{٢١} - بنحو ٢٣ مليون جنيه بحسب التكوين الإستثماري بعدة قطاعات .

^{٢٢} - نحو ٢٧٨ ألف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م^٢ ٢,٦٣ ألف جنيه أرض سنترال الفيوم ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م^٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذي بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو ٤ مليون جنيه ، نحو ٧,٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترال التبين ، وعدد ٣ أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بطوان (عباره عن شقة ومحل) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه وارده من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزة ،

الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء نتيجة الفحص". يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الأصول ، مع موافاتنا بخطة الشركة بشأن إستغلالها.	بالملاحظة نحو ٣.٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوائر IRU على كابل FEA والتي تم إستغلالها جيدا في أعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية والتي ساهمت ومازالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم إستخدام قيمة زوج الألياف الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتعدد السعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشتراه فقد تم تأجيرها لشركة اورانج خلال عام ٢٠٢٠. بالنسبة لفرعات كابل TE NORTH فإنه سيتم إستخدامها وفقا لرؤية الشركة وخطتها والتي دائما ما تهدي إلى تحقيق أعلى العوائد وأقصى إستفادة بعد دراسة متأنية ودقيقة لظروف سوق المنافسة الدولي والذي يتميز بسرعة التغيير بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فإنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الآخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد من الشبكة الذكية فقد تم الإستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر طلبا والتي تعدت نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات . كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوي بالعقد رقم ١٠/٢٠١٢/٣ والخاص بتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدما وخدمات الأرقام المجانية والمختصرة والتعريفية المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وجاري عمل التجارب الفنية اللازمة تمهيدا للإستلام النهائي للعقد والتشغيل الفعلي مع الأخذ في الإعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حاليا على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهي (
---	---

	خدمة الكارت التخلي - خدمة الرقم الشخصي - خدمة الشبكة التخليية . بالنسبة للساعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل البحرية فيرجى العلم بأنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحرى يتم الوضع في الاعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة احتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل او أوقات الذروة ، كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخر جهدا في العمل على إستغلال الساعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالى عن الربع الذي يسبقه. أما فيما يخص اراضى سنترالات اكتوبر فيرجى العلم بأنه سوف يتم الرسملة فور الإنتهاء من أبرام العقود الإبتدائية لتلك المواقع مع هيئة المجتمعات العمرانية. بالنسبة لأى أجهزة او معدات خاصة بشركة المعصرة فقد سبق وان تم التوضيح بأنه طبقا للرأي القانوني لا يتم التصرف فيها إلا بعد إنتهاء قضية التفليسة الخاصة بشركة كويك تيل والتي مازالت مستمرة. بالنسبة لسنترال المعصرة فيرجى العلم انه لم يتم استغلاله لعدم وجود مرافق (كهرباء-مياه- صرف) وذلك لوجود ملاحظات من الحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية على المبنى لم يتم الانتهاء من تنفيذها. بالنسبة لمركز تحصيل بشارع حيدر بخلوان فحاري إنهاء إجراءات تأجيرها للغير. بالنسبة لسنترالي ١٥ مايو والتبين فيرجى العلم انه قد تم عرض المكان والمساحات الغير تشغيلية على كلا من شركتى (وى داتا - اكسيد) لإستغلالهم كداتا سنتر أو كول سنتر وتم رفض المقترح من قبلهم لبعدها المكان عن	
--	---	--

	وسط المدينة وجارى العمل على استغلال المبنى . بالنسبة لمبنى سنترال الأوبرا فجاري بحث سبل استثماره بالشكل الأمثل . بالنسبة لمواقع قطاع شرق الدلتا فقد تم عمل اسوار محيطة بتلك الاراضى لضمان عدم التعدي عليها الى حين استغلالها للاستغلال الأمثل بما يعود بالنفع على الشركة كما انه تم عمل خرسانة بقطعة ارض اجا لبناء برج ميكروويف عليها كما يوجد بأرض ميت غراب ثلاث وحدات (اونو) اما بالنسبة لقطعة ارض تفتيش السرو فهي تابعة لمنطقة دمياط وجارى ضمها لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .	
٤. يكتفى بما ورد برد الشركة ، ويتم متابعة ما ورد به خلال عام ٢٠٢١ .	٤. يرجى العلم بأنه مازالت الإجتماعات والمخاطبات مستمرة بين الشركتين وآخرها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢١ ، ١٥ فبراير ٢٠٢١ وقد تم موافاة المسؤولين بشركة القرى الذكية بكافة المطالبات والفواتير محل الخلاف وفي انتظار رد شركة القرى الذكية لتسوية كافة الخلافات.	٤. مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المقام على أرض غير مملوكة لها . بتعين سرعة تقنين وضع ذلك المبنى مع إعادة حساب إهلاك تلك المباني في ضوء ذلك.
٥. يكتفى بما ورد برد الشركة ، ويتم متابعة كافة ما ورد به .	٥. يرجى العلم بأنه قد تم تنفيذ ما ورد ضمن خطاب السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشار إليه والمرسل لشركة MOT التابعة لهيئة السكة الحديد حيث تم تسليم نحو "١١" قطعة أرض لهيئة السكة الحديد بعد فحص موقعها والإطلاع على كافة مستندات الملكية لها حيث تبين أنها تمثل مواقع مؤجرة من الهيئة القومية لسكك حديد مصر منذ عام ٢٠٠٤ ولا حاجة للشركة المصرية للاتصالات لإعادة استثمارها . كما أنه تم استثمار قطعة الأرض الخاصة بالشركة بالسببية ، وتم الاتفاق على إعادة استثمار عدد "٦" مواقع وإستكمال تسليم باقي المواقع.	٥. عدم قيام الشركة بأى من الاجراءات اللازمة بشأن موافقة الرئيس التنفيذي للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ على استثمار وتسليم بعض المواقع بين كل من الشركة المصرية للاتصالات والهيئة القومية لسكك حديد مصر وشركة MOT وذلك في ضوء توجيهات واتفاقيات وزيرى النقل والاتصالات في هذا الشأن . بتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .
٦. يكتفى بالرد ، ويتم متابعة ما ورد به خلال ٢٠٢١ .	٦. تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ .	٦. تضمنت حسابات الاصول بالخطا مبلغ نحو ٢٩ مليون جنيه قيمة كل من اعمال انشاءات مركز بيانات بدروم مبنى

		أكسيد بالقرية الذكية لم يتم تهيئته للتشغيل (قطاع الديوان) ، وقيمة الدعم الفني للعقد رقم ٢١١/٢٠٢٠ لم يتم البدء في تنفيذه (قطاع النظم) . يتعين اجراء التصويب اللازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .
٧. يكتفى برد الشركة ويتابع ما ورد به خلال العام القادم .	٧. يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : بأن محفظة الإستثمار بالشركة كحل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالي ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتي تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للاتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتي تمثل نسبة حوالي ٢% من إجمالي الإستثمارات والتي لا تحقق أي عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن فإنه سيتم بالتخارج من الإستثمارات التي لا تدر عوائد تبعاً طبقاً لتوصيات لجنة الإستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠% ما عدا شركة التوقيع الإلكتروني. بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني يرجى العلم بأنه تم التواصل مع رئيس قطاع الاستثمار بهيئة البريد للتنسيق معه فيما يخص حصة المساهم غير المسدد لكامل حصته في رأس المال وتم الاتفاق معه بأنه سيتم توجيه خطاب من هيئة البريد للإفادة بعدم رغبتهم في الدخول في الاستحواذ. ويرجى استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية: حفاظاً على ترخيص التوقيع الإلكتروني.	٧. بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال بنحو ٤٧,٩ مليون جنيه . وقد تبين بشأنها مايلي :- أ - استمرار الشركة في الاستثمار في شركات (٤) لم تجن منها أية عوائد نقدية بنحو ٤٩,٣ مليون جنيه وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤٦ مليون جنيه فضلاً عن عدم موافاتنا بالدراسات اللازمة لتحديد خسائر الاضمحلال في شركة الثريا والقيمة الاستردادية لذلك الاستثمار البالغ قيمته بعد الاضمحلال لا شيء في ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتي بلغت نحو ٥٤ مليون دولار في ٣١/١٢/٢٠١٩ بنسبة ٧٨,٥% من رأس مال الشركة. ب- بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ٣١/١٢/٢٠٢٠ نحو ٦,٤ مليار جنيه . ج - لم نواف بكل من مستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤,٢ مليون جنيه في ظل تخفيض حسابي الاستثمار والارصدة المدينة بقيمة الاضمحلال. يتعين بحث اسباب مائقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع ضرورة اعادة النظر في جدوى الاستمرار في الاستثمار المذكور .

^{٢٨} - شركات المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني ، العربية لتصنيع الحسابات ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، ميناتل ، النيل ، الثريا الوطنية لتليفون المحمول ، TE GLOBE ،

	توجه الحكومة نحو التحول الرقمي لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني. إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول. بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من <u>التخارج من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات</u> فإننا في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق أعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات ، وبالنسبة لتنفيذ مقترح ممثل الشركة المصرية للاتصالات يرجى العلم بأنه تم العرض على المساهمين ولم يتم افادتنا بموقفهم حتى تاريخه. <u>بالنسبة لشركة TE GLOBE</u> فقد تم الإنتهاء من الأعمال الخاصة بحماية الشبكة من الإختراق وتم عمل الترابط مع أحد العملاء الدوليين (Bankai) وتم إستلام مبلغ ٥٠ ألف دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ كدفعة مقدمة لتقديم الخدمات وسيتم إثبات الإيراد خلال عام ٢٠٢١. <u>بالنسبة لشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية "كويك تيل"</u> فإنه في ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفي القضائي حيث تم تغيير المصفي بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية في شركة كويك تيل. <u>بالنسبة للإستثمار في شركة الثريا</u> فيرحي التفضل بالإحاطة بأن نسبة مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في رأسمال شركة الثريا يتمثل في نسبة ٠,٤٩٧ % بمبلغ ١٤,٨٢٠ مليون جنيه ولذلك فقد تم تشكيل مجموعة عمل داخلية لفحص	
--	---	--

اضمحلال الاستثمار في شركة الثريا طبقاً لتوصيات الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن وتقرر تكوين مخصص بنسبة الخسائر المرحلة الى رأسمال الشركة المدفوع كمؤشر للاضمحلال نظراً لان الحصول على دراسة خارجية سيكلف الشركة مبالغ تفوق العائد منها وتم الموافقة على عمل اضمحلال لباقي قيمة الاستثمار في نهاية عام ٢٠٢٠ وقد تم موافاة سيادتكم بالدراسة المذكورة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ على البريد الإلكتروني .

بالنسبة لموقف الشركة المصرية للاتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون

فيرجى العلم بأن إدارة الشركة لا تدخر إى جهد للحفاظ على حقوق ومقدرات الشركة والسير فى كل الاتجاهات التى تحفظ ذلك وهو ما يتضح جلياً فى قيام الشركة المصرية للاتصالات بالعديد من المفاوضات مع شركة فودافون مصر لإتمام توزيعات الأرباح المحتجزة وذلك لقيام شركة فودافون مصر فى الأعوام السابقة ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ بتوزيع جزء ضئيل جداً من ارباحها وهو الحد الأدنى الذى يتمثل فى مبلغ وقدره ٢٧ مليون جنيه عن كل عام ، وتم التفاوض مرة أخرى مع شركة فودافون فى عام ٢٠١٨ وبالفعل تم الحصول على توزيعات نقدية لحصة الشركة المصرية للاتصالات منها نحو ٤٤٩ مليون جنيه ، وتم التفاوض مره اخرى خلال عام ٢٠١٩ وإبرام اتفاقية بين الشركتين تم من خلالها قيام شركة فودافون مصر فى ٢٤/٣/٢٠١٩ بتوزيعات ارباح بمبلغ ١٠٨ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٤٠٨٥٤ مليار جنيه ، وبتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٩ قامت شركة فودافون مصر بتوزيعات ارباح بمبلغ ٦٠ مليون جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٢٦٠٩٢٧ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢٠١٩/٩/٢ قامت شركة فودافون مصر

	بتوزيعات ارباح بمبلغ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٤٤٩ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩ قامت شركة فودافون بتوزيعات ارباح بمبلغ ١٠٤٥٠ مليار جنيه نصيب الشركة المصرية للاتصالات منها مبلغ ٦٥١ مليون جنيه ، وبتاريخ ٢٠٢١/٣/١٨ تم موافقة الجمعية العامة لشركة فودافون على توزيعات ارباح نقدية بقيمة ٢ مليار جنيه حصة الشركة المصرية للاتصالات منها حوالي ٩٠٠ مليون جنيه ، وجاري متابعة تحصيل نصيب الشركة في باقي الارباح المحتجزة وذلك كما سبق التوضيح لسيادتكم في الاجتماع المنعقد بين السادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات والإدارة التنفيذية في هذا الشأن. بالنسبة لشركة الحرائر فإن الشركة المصرية لا تدخر أي جهد في التواصل مع كافة الأطراف والجهات المعنية للحفاظ على حقوقها وسيتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.	
٨. يكتفى برد الشركة ويتابع ما ورد به خلال ٢٠٢١.	٨. يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :- بالنسبة لمبلغ ١٥٧ مليون فجاري العمل على تلافي اوجة الخلاف مع الشركات التابعة في ضوء العمل كمجموعة متكاملة. بالنسبة لمديونية شركة نور فقد تم تحصيل نحو ١٣ مليون جنيه من المديونية القديمة منذ بداية عام ٢٠٢١ وحتى بداية مارس ٢٠٢١ وجاري العمل على تحصيل باقي المديونية. أما بخصوص شركتي فودافون و NOL فإنه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة	٨. تضمنت أرصدة العملاء مبالغ شابها اعتراضات من العملاء ولم يحسم الخلاف بشأنها منذ عدة سنوات طويلة منها ما يلي:- أ. نحو ١٥٧ مليون جنيه طرف شركة WE DATA (٢) ب. نحو ٥٣ مليون جنيه (قطاع الديوان العام) يخص عملاء خدمات BIT STREAM (٣). ج. نحو ٣٩,٦ مليون جنيه تخص اسعار التحاسب للقوى الكهربائية تخص شركة فودافون . وتجدر الإشارة إلي وجود نحو ٣٤ مليون جنيه ، وكذا ٨٨ مليون جنيه بالأرصدة المدينة والدائنة على الترتيب لم نقف على طبيعتها .

^{٢٩} - نحو ٢٥ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ ، نحو ٢,٥ مليون جنيه قيمة ما يخص شركة WE DATA من خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة - الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذته شركة WE DATA -ستوريد- وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، ١١١ مليون جنيه تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ، ٣,٣ فواتير لم يتم اعتمادها من شركة AVAIA .

^{٣٠} - نحو ٢٤,٥ مليون جنيه طرف شركة نور عن عامي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، نحو ٢٠,٥ مليون جنيه طرف شركة فودافون ، نحو ٧ مليون جنيه طرف شركة نابل اون لاين عن عام ٢٠١٩ ، نحو ١ مليون جنيه طرف شركة بالا مصر

	لتحصيل مستحقات الشركة المصرية للاتصالات لديها. أما بخصوص شركة يلا مصر فيرجى العلم بأن الموضوع محال لقطاع الشئون القانونية لإتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على حقوق الشركة. بالنسبة للمبالغ ٣٩,٦ , ٣٤ , ٨٨ مليون جنيه فجارى التواصل مع شركة فودافون بشأن الإتفاق على تسوية تلك المبالغ.	يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ الإلزام في هذا الشأن .
٩. يكتفى برد الشركة ، ويتم متابعة ما ورد بالرد خلال عام ٢٠٢١ ، ويتعين على الشركة موافاتنا أولا بأول بالمستجدات.	٩. يرجى التفضل بالإحاطة بأن الشركة المصرية للاتصالات قامت بالفعل باتخاذ ما يلزم من إجراءات، إذ قامت الشركة بتكليف مستشارين قانونيين خارجيين لتمثيل الشركة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لإسترداد ما دفعته الشركة من ضرائب مبيعات عن شركتي فودافون واورانج بخصوص نشاط البوابة الدولية. ووفقاً لذلك فقد تم مخاطبة ومطالبة شركات المحمول رسمياً بقيمة المبلغ الضريبي المستحق على كل شركة . وفي هذا الشأن، يرجى العلم أنه قبل ولوج سبيل الدعاوى القضائية أمام هيئات التقاضي المختصة ، وطبقاً للتعاقد المبرم مع شركات المحمول مادة ٢٥ يتعين على الشركة إستنفاد سبيل فض المنازعات ودياً (خلال مدة أقصاها ٩٠ يوم من تاريخ اخطار الشركة المصرية للاتصالات للشركات المدعى عليها) من خلال مطالبة الشركات بدفع المبالغ وهذا ماتم مع شركتي اورانج مصر وفودافون مصر في هذا الخصوص . وطبقاً لقانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ يتم اللجوء لتسوية النزاع للجنة فض المنازعات التابعة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وذلك وفقاً لنصوص الإتفاقيات المبرمة بين الشركات والنصوص القانونية المرتبطة وهو الأمر الذي قامت به الشركة بالفعل علماً بأن النزاع في الوقت الحالي مازال مطروحاً أمام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وذلك وفقاً لما يلي :-	٩. عدم قيام الشركة بتفعيل توصية اللجنة المشكلة بقرار معالي السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥٨ لسنة ٢٠١٨ والقرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٩ (لدراسة تسوية واسترداد المبالغ المستحقة على شركات المحمول لصالح الشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٩/٦) والتي تضمنت " ضرورة قيام الشركة المصرية للاتصالات باتخاذ الإجراءات القانونية بناءً علي العقود الجارية المبرمة مع شركات المحمول لتحصيل المبالغ المستحقة عليهم " البالغ قيمتها نحو ٣٢٠ مليون جنيه والمسدد بمعرفة الشركة نيابة عن شركات المحمول لمصلحة الضرائب على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة فيما بعد) عن إيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ . يتعين سرعة تفعيل التوصية المشار إليها مع موافاتنا بما تم إتخاذه من قبل الشركة المصرية للاتصالات بأخر مستجدات دعوى بطلان مطالبة المصلحة بالضريبة الإضافية.

	➤ تم توجيه خطابات مسجلة بعلم الوصول وإنذارات على يد محضر لشركات المحمول (اورنج وفودافون) بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠ ، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ للمطالبة بسداد قيمة الضريبة المستحقة على كل منهم ، والتنبيه ببدء فترة المفاوضات الودية المنصوص عليها في إتفاقيات التوصيل المبرمة معهم ومدتها ٩٠ يوم ، كما يتم توجيه إنذار لشركة اتصالات مصر بطلب السداد. ➤ تم البدء في المفاوضات الودية مع شركات المحمول لمدة ٩٠ يوم تبدأ من تاريخ الإنذار أو الاخطار ، وفي حالة عدم إستجابة شركات المحمول لطلب الشركة بالبدء في المفاوضات يتم إرسال إنذارات أو إخطارات أخرى بالتنبيه بالتعامل بحسن نية والبدء في المفاوضات الودية ➤ في حالة عدم التوصل لإتفاق ودي مع شركات المحمول ، يتم اللجوء للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وفقاً لأحكام <u>المادة ٢٩</u> من قانون تنظيم الاتصالات لحل هذا النزاع باعتبار أنه نزاع يرتبط بإتفاقية توصيل. ➤ في حالة عدم إصدار الجهاز قراره خلال ستين يوم من تاريخ إحالة النزاع إليه أو في حالة صدور القرار قبل ذلك ، يتم اللجوء للتحكيم وفقاً لشرط التحكيم الوارد في كل إتفاقية توصيل. ➤ وحيث تضمنت إتفاقيات التوصيل بين الشركة وكل من شركة فودافون واورنج ذات شرط التحكيم ، فيخضع التحكيم في مواجهة الشركتين لذات الشروط.	
--	---	--

	➤ بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٠ قامت شركة فودافون بالرد على خطاب الشركة وافادت بتمسكها بعدم إستحقاق مبالغ الضريبة وتعددت الإجتماعات معها وبالرغم من السعي لفض هذا النزاع ودياً، إلا أن الأطراف لم يتوصلا لنتيجة مرضية، مما أدى إلى لجوء المصرية للاتصالات للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بعد مرور ٩٠ يوماً من إثارة النزاع إعمالاً لنصوص الاتفاقية المبرمة بين الأطراف، وتحديداً، قدمت المصرية للاتصالات طلبها للجهاز بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢١ لتسوية النزاع حول مبالغ الضريبة، وقد حدد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات جلسة يوم ٢٦ يناير ٢٠٢١ لنظر النزاع إجرائياً، وقامت شركة فودافون بإيداع مذكرة بدفاعها في يوم ٢٥ فبراير ٢٠٢١، ثم قامت الشركة المصرية للاتصالات بتقديم الرد يوم ٤ مارس ٢٠٢١، على أن تقدم فودافون تعقيبها على تعقيب المصرية للاتصالات في ١١ مارس ٢٠٢١، وأخيرا المرافعة النهائية أمام الجهاز يوم ١٧ مارس ٢٠٢١. ➤ بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٢٠ قامت شركة اورانج بالرد على خطاب الشركة وافادت بالتحفظ على التزامها بسداد الضريبة، كما أبدت ترحيبها لعقد إجتماعات ودية بين الطرفين لتسوية النزاع وهو ما تم بالفعل حيث تم عقد العديد من الإجتماعات بين الشركتين وقامت الشركة المصرية للاتصالات بتقديم بعض المقترحات للتسوية وإنتهت إلى قيام شركة اورانج بدراستها والرد عليها، وبالنظر إلى انقضاء فترة ال ٩٠ يوم من إثارة النزاع دون الوصول إلى تسوية مرضية ولذلك تقدمت	
--	---	--

	الشركة المصرية للاتصالات للجهاز بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ للنظر فيه. ثم حدد الجهاز يوم ٢٦ يناير ٢٠٢١ لعقد جلسة إجرائية أولى للنظر النزاع ، وأودعت شركة أورانج مذكرة بدفاعها يوم ٢٥ فبراير ٢٠٢١، وجاري اعداد الرد عليها من قبل الشركة المصرية للاتصالات والتجهيز للمرافعة أمام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات. هذا وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لم يحول دون إستمرارية المفاوضات الودية مع تلك الشركات لغرض حل النزاع وإسترداد مبالغ الضريبة. ومن جهة أخرى فجدير بالذكر أنه في حال انقضاء مدة الـ ٩٠ يوم دون صدور قرار من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ، يكون للشركة المصرية للاتصالات أن تبدأ في إجراءات التحكيم لإسترداد مبالغ الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على شركات المحمول للشركة أمام جهات التحكيم المختصة. مما سبق ذكره يتضح أنه تم تفعيل التوصية المشار إليها لما تم ذكره أعلاه بالملخص ما تم إتخاذ من إجراءات من قبل الشركة المصرية للاتصالات وآخر مستجدات دعوة مطالبة شركات المحمول بسداد مدفوعات ضريبة المبيعات .	
١٠ ، ١١ . يكتفى برد الشركة ، على أن يتم متابعة ما ورد به خلال ٢٠٢١ ، ونوصي بتحديد فترة زمنية لإنهاء تلك اللجان أعمالها ، مع بذل مزيد من الجهد لتصويب كافة ما ورد بالملاحظة .	١٠ ، ١١ . يرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد صدر القرار الإداري بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٧ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصويب لتأمينات عملاء التليفون على مستوى كافة السنترالات بالشركة والتي قامت بالفعل باتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء والتي كانت من نتائجها القيام بإجراء التسويات المتعلقة	١٠ ، ١١ . عدم وجود سجلات لتأمينات العملاء (قطاع الدولي) في ٣١/١٢/٢٠٢٠ البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه الامر الذي لم يتمكن معه من التحقق من صحة ذلك الرصيد يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن . إستمرار وجود فروق في أرصدة كل من : أ . تأمينات العملاء بين الظاهر بميزان المراجعة وسجلات ضبط الايراد ببعض القطاعات^{٣١}

^{٣١} - نحو ٣,٨٥ مليون جنيه بقطاع الجيزه ١٨٦,٢٢,٠ نحو مليون جنيه قطاع شرق القاهرة.

صفحة ٧٩ من ١٢٠

B7 القرية الذكية، الكيلو 28، طريق مصر إسكندرية الصحراوي، الحيرة 12577، مصر

	بتأمينات العملاء لبعض المناطق طبقا للمصادقات الواردة من تلك المناطق ، كما يرجى العلم بأن كافة المستندات المؤيدة للتسويات المذكورة متاحة للإطلاع بالإدارة العامة لحسابات المشتركين بالقرية الذكية. اما بالنسبة لأرصدة متأخرات العملاء فهمي من ضمن الارصدة التي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإئتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة.	ب . أرصدة متأخرات العملاء بين القطاع المالي والتجاري بالعديد من قطاعات الشركة . يتعين سرعة اتخاذ اللازم في هذا الشأن.
١٢. يكتفي برد الشركة ويتم متابعة ما ورد به خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.	١٢. يرجى التفضل بالعلم بأنه قد تمت الإشارة بمحضر المصادقة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ إلى زيادة اسعار النحاس ببورصة لندن والتي ستؤدي إلى زيادة اسعار التعاقد وبناء عليه فقد تم تشكيل لجنة لدراسة الزيادة في الاسعار وذلك للاتفاق على الاسعار الجديدة وجاري الإنتهاء من أعمال اللجنة ومخاطبة السادة / جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالاسعار الجديدة للتعاقد والمطالبة بسداد الفرق المستحق عن الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.	١٢. تضمنت الارصدة المدينة رصيد حساب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بمبلغ ٦٥ مليون جنيه تمثل قيمة تقديرية لمسحوبات الربع الرابع من الكوابل النحاسية وقد تبين من المطابقة التي تمت مع الجهاز المذكور في ٢٠٢١/١/٢٧ ان قيمة المسحوبات الفعلية خلال تلك الفترة بلغت نحو ٦٥,٩ مليون جنيه وانه تم تقييمها دون الاخذ في الاعتبار نسبة الزيادة في متوسط اسعار النحاس المعلن ببورصة لندن خلال الربع الاخير من عام ٢٠٢٠ بالمخالفة للتعاقد المبرم في هذا الشأن . يتعين بحث اسباب ما تقدم واجراء التصويب اللازم في هذا الشأن لما لذلك من اثار على الحسابات المختصة
١٣. يكتفي برد الشركة ، على أن يتابع ما ورد بها خلال عام ٢٠٢١ ، ونوصي بتحديد فترة زمنية لإنهاء اللجنة أعمالها .	١٣ . يرجى العلم بأنه قد صدرت تعليمات الشركة بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عام ٢٠٢٠ والتي تتمثل في نحو ٦٤٠ مليون جنيه تم تسويتها من الأرصدة المدينة ونحو ٣٩٨ مليون جنيه من الأرصدة الدائنة ، كما يرجى العلم بأن الأرصدة الواردة بالملاحظة تمثل الأرصدة بعد الفحص والتسويات التي تمت وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية تلك المبالغ بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.	١٣ . تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها : نحو ٩٨ مليون جنيه مدين (٢)، نحو ١٣٢ مليون جنيه، دائنة (٢).

^{٢٢} - نحو ٣٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ١٠ مليون جنيه بقطاع الدولي ، نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٥ مليون جنيه بقطاع المخازن.

^{٢٣} - نحو ١٠٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ١٨ مليون جنيه بقطاع الدولي ، نحو ١٤ مليون جنيه بقطاع المشروعات ..

١٤. يكتفي بما ورد برد الشركة مع متابعته خلال عام ٢٠٢١.	١٤. يرجى العلم بأن العديد من المبالغ المشار إليها خاصة بالشركات التابعة ويتم العمل على تسويتها تباعاً ، أما المبالغ الخاصة بشركة فودافون فإنها تمثل مستحقات لها سيتم تسويتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل قيمة خدمات التراسل المقدمة لشركة فودافون عن عام ٢٠٢١ وفقاً للإتفاقية المبرمة معها.	١٤. تضمنت الحسابات الدائنة العديد من الأرصدة المرحلة للشركات التابعة والشقيقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥,٤ مليار جنيه بعضها منذ سنوات دون سداد أو تسوية . يتعين العمل على تشكيل لجنة لبحث كافة الأرصدة الدائنة على مستوى الشركة واتخاذ اللازم بشأنها .
١٥. يتم متابعة ما ورد برد الشركة ، ويتعين تحديد فترة زمنية محددة لإنهاء فريق العمل لمهامه .	١٥. يرجى التفضل بالإحاطة بأنه جاري تشكيل فريق عمل داخلي لبدء أعمال التفاوض مع شركات الكهرباء وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من أعمال المفاوضات مع شركات الكهرباء ، أما بخصوص فروق ضريبة الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات فإنه جاري حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الإدارة العامة للضرائب وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد الإنتهاء من الحصر والمراجعة مع شركات الكهرباء.	ملاحظات أخرى: ١. قامت الشركة المصرية بحصر قيمة المبالغ المستحقة لها لدى شركات الكهرباء بشأن تسويات المحاسبة عن الاحمال للأعوام المالية من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ والتي بلغت نحو ٣٠٦,٦ مليون جنيه وفقاً لما انتهى اليه الأمر مع الشركات المشار إليها هذا) بخلاف فروق ضريبة الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات الجارية حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الإدارة العامة للكهرباء . يتعين موافاتنا بالإجراءات المتخذة نحو تصويب الوضع واجراء التسويات اللازمة مع شركات الكهرباء والإدارة العامة للضرائب حفاظاً على حقوق الشركة قبل الغير .
١٦. يكتفي ويتابع ما ورد برد الشركة ، بشأن الموقف النهائي مع شركة الكهرباء .	١٦. يرجى العلم بأن تلك الملاحظة خاصة بمنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا وقد تم الاحلال والتجديد لعدد كبير من مواقع الشركة المصرية بأجهزة ومحطات قوى كهربائية حديثة لها معامل قدرة يقارب ٩٩% مما أدى لتلافى غرامة معامل القدرة ببعض المواقع. وجرى التواصل مع شركة الكهرباء لإجراء القياس الفعلي لمعامل القدرة بالمواقع التي بها غرامات وذلك لتحديد القيمة الفعلية وعمل تسوية لقيمة الغرامات التي تم سدادها أو عمل مقاصة مع شركة الكهرباء ضمن المطالبات التي سيتم ورودها.	١٦. ما زالت الشركة تتحمل اعباء سداد غرامة (فرق قدرة) لانخفاض معامل القدرة عن المعدل الواجب ورغم الاشارة لذلك بتقاريرنا السابقة الا انه لم يتم اتخاذ اي اجراء بشأنها . يتعين بحث تركيب مكثفات لرفع معامل القدرة لتجنب تلك الغرامات .
١٧. يتابع ما ورد برد الشركة ، ويتعين ضرورة موافاتنا باخر موقف قانوني للحجوزات مع مراعاة ما	١٧. بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإن حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح	١٧. لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ٤٨,٤١١ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ علماً بأن المبلغ المشار اليه

ورد بالملاحظة بشأن الإفصاح .	نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها. كما يرجى العلم بأن إدارة الشركة حريصة على الاستفادة من المبالغ المحجوز عليها حيث أن بعض من تلك المبالغ تم ربطها كودائع طرفى البنك الأهلى وبنك مصر مقابل فائدة تحصل عليها الشركة لحين الفصل فى تلك القضايا ، كما يرجى العلم بأن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها. - أما بالنسبة لمبلغ ١٨ مليون جنيه فيرجى العلم بأنه لم يتم توقيع الحجز فعليا على تلك المبالغ نظراً لعدم وجود أرصدة بقيمة تلك المبالغ فى البنوك المشار إليها.	يتضمن نحو ٣٤,٣١ مليون جنيه غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضع على الشركة الاستفادة من استثمار تلك المبالغ . ونشير الى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيلها , ولم نقف على اسباب ذلك , بالرغم من أنه سبق الإشارة بعدة تقارير سابقة دون تقدم ملموس بشأنها. ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الالتزامات المحتملة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ١٨,٥٩ مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على الشركة بكلاً من (البنك العربي لصالح وزارة الزراعة ومحكمة شمال القاهرة وكذا بنك القاهرة وبنك أبو ظبي الأول والمصرف المتحد) لصالح جهات حكومية مختلفة. يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة اسباب تلك الحجوزات.
٤. يكتفى برد الشركة .	يرجى التفضل بالعلم بالآتي : تلتزم الشركة ببنود الترخيص الممنوح لها حيث تقوم بإعداد قوائم مالية للشركة بشكل ربع سنوى ويتم تسليمها للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات كما أن الشركة تلتزم بموافاة الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بكافة متطلباته طبقاً للتخصيص فور طلبها وكذلك إرسال تقرير مراقب حسابات سنوى بشأن إيرادات الشركة. بالنسبة لعدم تضمين ميزان المحمول قيمة محطات المحمول فقد سبق الرد بأنه يتم تضمين قيمة محطات المحمول بالأصول الثابتة لموازن المناطق والقطاعات حيث أنها جغرافيا وواقعياً تقع فى تلك المناطق وتخدمها وإحكاماً للرقابة ولتحديد المسؤولية وللتحقق من الوجود المادى لها ولسهولة جردها فإنه من الأفضل أن تتبع تلك المحطات المناطق المتواجدة بها . كما أنه يتم تصنيف الأصول بشكل	٤. مخالفة المادة (٢٧) من الترخيص الممنوح للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن " إلتزام المرخص له بتقديم التقارير والبيانات التي يطلبها المرخص منه بالشكل وفي الموعد الذي يحدده المرخص ... الخ " حيث لم يتضمن ميزان المراجعة الخاص بنشاط شبكة المحمول في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وما قبلها العديد من بنود الحسابات التي تظهر الموقف المالي للنشاط . ومنها قيمة الأصول الثابتة الخاصة بمحطات المحمول ومصرفوات إهلاكها ، التي بلغ ما أمكن حصره من قيمة محطات وإبراج المحمول المدرجة بالأصول الثابتة فى موازين القطاعات الأخرى نحو ٢,١ مليار جنيه وبلغ مجمع الاهلاك من بدايه التشغيل حتي ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٧٢٦ مليون جنيه ، الأمر الذي أفقد ميزان المراجعة الغرض المعد من أجله . نوصى بالالتزام بالتخصيص المشار اليه واجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها

	عام إلى فئات رئيسية وفرعية على منظومة الأوراكل ومن ثم فإنه يمكن حصر كافة أصول المحمول وإهلاكاتها على الأوراكل بكل سهولة.	
هـ. متابعة ما ورد برد الشركة بشأن الحصول على الموافقة الكتابية من شركة اتصالات مصر.	هـ. يرجى التفضل بالإحاطة بأنه تم إبرام التعاقد مع شركة اتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرفي التعاقد وطبقا للبند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حالة حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلى تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملاحظة سيادتكم حيث تم الإتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات فقط بعد إستنزاه بقيمة الزيادة في إستهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ حيث قد تم إستهلاك ما يخص البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل ونظراً لذلك فيقضى الإتفاق بترحيل (المبالغ الغير مستغلة) والإستفادة بها في خدمات البيانات نظراً لزيادة الطلب عليها. والتي من المنتظر أن يتم الإستفادة من كامل هذه المبالغ طبقاً للزيادة المضطردة في حجم إستهلاك البيانات.	هـ. قامت الشركة المصرية للاتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة * اتصالات مصر * بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلاً للإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة تليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وقد ترتب عليه أصبح لزاماً على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحي من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطردة في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر ، حيث بلغت قيمة المكالمات غير المستغلة نحو ١٨٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ تم استغلال نحو ١٥٧ مليون جنيه لتخفيض دائنية اتصالات مصر من الدائنة وتحويل نحو ٢٦ مليون جنيه لعام ٢٠٢١ دون موافقه شركه اتصالات مصر .
	بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والممكنة التي من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة.	يتعين اتخاذ اللازم نحو الحصول على موافقة شركة اتصالات مصر وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حالة حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلى تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن طبقاً لما جاء برد شركه علي الملاحظة سابقاً.
	كما أنه جاري الحصول على موافقة كتابية من شركة اتصالات مصر على	

	ترحيل ما تبقى من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١.	
٦. يتم متابعتها خلال عام ٢٠٢١.	٦. سيتم البحث والدراسة في ضوء الإستفسارات التي ستتم مع سيادتكم لإستيضاح ما ورد بالملاحظة ومراعاة ذلك.	٦. عدم التزام الشركة بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من متطلبات عند حساب اضمحلال وتخفيض بعض الأصول الأمر الذي اثر على صحة حساب ذلك الاضمحلال والتخفيض . يتعين الالتزام بما ورد بنصوص معايير المحاسبة بشأن ما سبق .
٧. يكتفى برد الشركة ، ودراسة ما انتهى إليه رأي المستشار القانوني مع متابعة المستندات القانونية لموقف الأرض .	٧. يُرجي التفضل بالإحاطة بأن المادة ١٢٣ من قانون المرافعات نصت على أنه " تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى عليه إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو يطلب <u>يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة</u> " . وهو ما قامت به الشركة بالفعل ، حيث أثبتت الطلب العارض بإستحقاقها للأرض بالتقادم المكسب طبقاً للمادة ٩٦٩ مدني بمحضر جلسة ١٤/٣/٢٠١٦ وبحضور الخصم ، وهو ما يتوافق مع صحيح القانون ، ومن ثم لا توجد ثمة مخالفة في هذا الإطار ، وتم التمسك بالتقادم المكسب وفق صحيح الإجراءات القانونية الواردة بالمادة ١٢٣ مرافعات والتي إستند إليها سيادتكم. هذا بخلاف ما تمسكت به الشركة في دفاعها على سبيل الإحتياط الكلى من إنطباق نص المادة ٩٦٨ مدني على وقائع الدعوى والخاص بالتقادم المكسب الطويل (١٥ سنة) والتي نصت على أنه " من حاز منقولاً أو عقاراً دون أن يكون مالكا له ، أو حاز حقاً عينياً على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصاً به ، كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني	٧. وجود قصور من قبل الإدارة القانونية بالشركة فيما يخص النزاع القضائي بالدعوى رقم (٤٠١٠) لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ بشأن أرض الطوابق بقطاع الجيزة البالغ قيمتها الدفترية نحو ٥,٢١ مليون جنيه والتي صدر بشأنها حكم إستئناف رقم (٦١٩٢) لسنة ١٣٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ في غير صالح الشركة ، الأمر الذي قد يعرض تلك الأرض للضياع . يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن .

	وإذا استمرت حيازته دو إنقطاع خمس عشرة سنة * . كما أن الشركة قد قامت بتقديم طلب لمحكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ، ومازالت الدعوة لم يتم تحديد جلسة لها حتي تاريخه. كما تم عرض الأمر على المستشار القانوني للشركة بناء على طلب سيادتكم وكان رأي سيادته بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٢٠ بأنه لا يوجد قصور في الإجراءات والدفع التي قامت بها الإدارة القانونية بالشركة المصرية للاتصالات في قضية أرض سنترال الطوابق بالجيزة. وسيتم موافاة سيادتكم برأي المستشار القانوني في هذا الشأن	
٨. بلغت ارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٠,٢٥٣ مليار جنيه مقابل نحو ١٦,٤٣٧ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ٣,٨١٦ مليار جنيه وكان يتعين على الشركة ان تقوم بتحصيل مستحققاتها لدى الغير والتي بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨,٣٧٨ مليار جنيه بدلا من التوسع في القروض والتسهيلات الائتمانية و تحمل الشركة عنها فوائد مدينة تجاوزت المليار جنيه بخلاف دمغه نوعية بنحو ٣٤,٣٦ مليون جنيه . الامر الذي يتطلب من الشركة وضع الية متطورة يتم من خلالها ازالة معوقات التحصيل وتدعيم موقف السهولة بالشركة.	٨. يرجى العلم بأنه طبقا لقائمة التدفقات النقدية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ فقد بلغ صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل بنحو ٦,٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢,٣ مليار لعام ٢٠١٩ ، كما بلغت قيمة المدفوعات لشراء أصول ثابتة واصول أخرى ومشروعات تحت التنفيذ نحو ١٠,٣ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تم تمويل معظمها من خلال صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل المشار إليه أعلاه وتم تمويل الجزء المتبقي والذي يمثل نحو ٣,٩ مليار جنيه من خلال التسهيلات البنكية ، علما بأنه تضمنت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لنحو ٢٣ مليار جنيه عبارة عن متحصلات من العملاء والأطراف ذات العلاقة مقارنة بنحو ٢٠ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها نحو ٣ مليار جنيه وهو ما يؤكد زيادة كفاءة أنظمة التحصيل المطبقة بالشركة.	

٩. لازالت الملاحظة قائمة ، ويتعين موافاتنا بتلك المذكرات للوقوف على صحة ما يتم سداده لمصلحة الضرائب .	٩. بالنسبة لمذكرات الفحص الضريبي فقد تم طلبها من مصلحة الضرائب عدة مرات دون جدوى وقد تم موافاة سيادتكم بما يفيد ذلك فى الاجتماع الذى تم إنعقاده مع سيادتكم ومع السيد المحاسب / مدير عام الضرائب بالشركة وذلك خلال شهر يناير ٢٠١٩، مع العلم بأن قانون الضرائب لا يلزم المصلحة بتنفيذ طلبات الممولين الخاصة بمذكرات الفحص الضريبي.	٩. لم نوافق بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل ، المبيعات) بالرغم من تكرار طلبها من الشركة العديد من المرات . يتعين موافاتنا بالمذكرات المشار اليه .
١٠. يكتفى بما ورد برد الشركة .	١٠. يرجى التفضل بالإحاطة بأنه يتم إثبات أهم مناقشات المجلس ، كما انه يتم إعداد تسجيل صوتى لكافة اجتماعات ولجان مجلس الإدارة . كما أنه يتم موافاة سيادتكم بكافة المذكرات المعروضة على المجلس واللجان فور طلبها.	١٠. خلو محاضر اجتماع كل من : (مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة من المذكرات المعروضة وخلاصة وافية للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الاجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " . الأمر الذي يمثل قييدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة . يتعين الالتزام بلصوص اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه.
١١. يكتفى برد الشركة .	١١. فيما يتعلق بالمعلومات البيئية فقد تم موافاة سيادتكم بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٦ بخطاب موضح فيه أن جميع الأجهزة المتعاقد عليها ويتم إستيرادها تكون طبقاً للمعايير العالمية المستخدمة فى معظم دول العالم ويتم تنفيذ ذلك طبقاً لتعليمات الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات مع الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية والتي من ضمنها الانبعاثات والاحمال الحرارية وأنها لا تؤثر على البيئة.	١١. لم يتم الإفصاح عن المعلومات البيئية التى تهم ذوى العلاقة من المستخدمين والادارة والعاملين والمجتمع وكذا الاقرارات بعدم اقتناء اصول تؤدي الى اضرار بيئية .

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ شريك بمؤسسة KPMG حازم حسن ليتفضل سيادته بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

- قام السيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ بالترحيب بالسادة الحضور مشيراً إلى أن سيادته بصدد عرض تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، مشيراً إلى أنه ونظراً لضيق الوقت سيقوم سيادته بعرض التقرير بشكل مختصر ، مشيراً إلى أن التقرير بدون تحفظات ثم قام سيادته بالعرض طبقاً لما يلي :-

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تختصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ على التقرير ، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بتقرير السادة مراقبي الحسابات عن القوائم

المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بتقرير مراقب الحسابات الخارجي حازم حسن KPMG عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة ورد إدارة الشركة عليه وكذلك تعقيب الجهاز على رد الشركة.

البند الثالث:

بشأن: عرض تقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال والخاص بإحاطة الجمعية العامة العادية للشركة بتقرير عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ كالتالي :

تقرير حوكمة الشركات

المقيدة بالبورصة

بيانات عن الشركة

اسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات
غرض الشركة	غرض هذه الشركة هو: إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها، وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: (١) تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. (٢) تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشاركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. (٣) الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على ساعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. (٤) التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطاً شبيهاً أو مماثلاً لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. (٥) إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تملكها. (٦) بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكماياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. (٧) إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوزيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. (٨) الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها.

وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.			
المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	١٢ / ٢٩ / ١٩٩٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الاسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
آخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	آخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
آخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩
اسم مسئول الاتصال	ساره محمد ممدوح شبايك		
عنوان المركز الرئيسي	الكيلو ٢٨ - طريق مصر إسكندرية الصحراوي - القرية الذكية - مبنى B7		
أرقام التليفونات	٢-٣١٣١٥٢١٩	أرقام الفاكس	٢-٣١٣١٦١١٥
الموقع الإلكتروني	http://ir.te.eg		
البريد الإلكتروني	investor.relations@te.eg		

الجمعية العامة للمساهمين

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية. وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية. كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارات الجمعية العامة بعد انتهائها للجهات سائلة الذكر ووضعها على الموقع الإلكتروني للشركة.

هيكل الملكية

حصة % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
الدولة	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠%
الإجمالي	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠%

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

م	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	غير تنفيذي	١٠٦٠	٢٠١٦/٣/٣٠	دولة
٢	المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد الله	تنفيذي	٥١٩	٢٠١٩/١/٣١	دولة
٣	اللواء أ/ح/ بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠٢٠/٦/٢١	دولة
٤	المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	دولة
٥	الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	دولة
٦	الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٧/٣/٢٨	دولة
٧	المهندس/ محمد نصر الدين محمد علي	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠٢٠/٧/١٥	دولة
٨	الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	غير تنفيذي	١٠٠٦٠	من ٢٠١٦/٣/٣٠ إلى ٢٠١٧/٣/٢٧ ومن ٢٠١٩/٣/٢٦ حتى الآن	دولة مستقل
٩	الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو علي	غير تنفيذي	٢٤٣	٢٠١٨/٨/١٦	مستقل
١٠	الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٩/٣/٢٦	مستقل
١١	الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيك	نقابة	٣٦٤	٢٠١٨/٧/٥	ممثل العاملين

السيرة الذاتية للسادة أعضاء مجلس إدارة عام ٢٠٢٠:

الدكتور / ماجد عثمان
رئيس مجلس الإدارة

تولى الدكتور عثمان منصب رئيس مجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلاً عن الحكومة.

الدكتور عثمان شغل مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" وأستاذ الإحصاء، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. شغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١١ في حكومة تسير الأعمال التي شكلت بعد ثورة ٢٥ يناير، كما شغل منصب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١، ومديراً للمركز الديموجرافي بالقاهرة عام ٢٠٠٤، وتولى مسئولية المحرر الرئيسي لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ حول العدالة الاجتماعية.

الدكتور عثمان هو عضو المجلس القومي للمرأة، ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب، والرئيس المؤسس للشبكة العربية لمراكز استطلاعات الرأي العام، ومنسق المبادرة المصرية للحق في المعلومات، وعضو بالمجمع العلمي المصري، وعضو مجلس أمناء كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية، ورئيس مجلس أمناء مبادرة "نداء" لتنمية الصعيد.

كما قام بالأشراف على تنفيذ عدد كبير من استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية منها المسح العالمي للقيم بمصر ومسح مدركات الفساد في مصر. كما قام بأول استطلاعات للرأي العام لتقييم أداء رئيس الجمهورية وأول استطلاعات للرأي لما بعد التصويت. وتشمل اهتماماته البحثية قياس التنمية البشرية والحوكمة والدراسات السكانية ودور مراكز الفكر والدراسات المستقبلية. وشارك في إعداد رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكان مسئولاً عن إعداد استراتيجية السكان واستراتيجية الطفولة.

حصل دكتور عثمان على الماجستير والدكتوراه من جامعة Case Western Reserve في الولايات المتحدة.

المهندس / عادل حامد

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

تولى المهندس/ عادل حامد مهام العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة في ٢٠١٩/١/٣١، حيث عمل على تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة لتصبح أول مشغل اتصالات وتكنولوجيا معلومات متكامل في مصر وتحويل مصر لمركز رقمي إقليمي.

تولى المهندس حامد منصب نائب الرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في أغسطس ٢٠١٧، حيث تضمن نطاق عمله التسويق التجاري وتطوير استراتيجيات وتنفيذ أعمال الشركة المصرية للاتصالات في مجال وحدات أعمال خدمات الجملة للمشغلين المحليين والدوليين.

في عام ٢٠١٨ استطاع حامد عقد العديد من الاتفاقيات مع مشغلي الاتصالات المحليين والدوليين لتحقيق نمو في إيرادات الشركة وتأمينها على المدى الطويل، فضلاً عن عقده اتفاقيات لتمكين وزيادة ربحية خدمات المحمول. كما لعب دوراً رئيسياً في تسوية النزاعات ودياً مع مشغلي الاتصالات المحليين في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، كما تمكن من إتمام اتفاقية في غاية الأهمية في مجال الكوابل البحرية بدروه المتميز في صفقة الاستحواذ على شركة مينا كابل وإتمام اتفاقية مع شركة بهارتي مما أتاح استرداد كامل تكلفة الاستثمار في مينا كابل. حيث حققت تلك الاتفاقية عائد فوري بالجمع بين تقديم خدمات على كابل مينا البحري مع خدمات على باقي شبكة الكابلات البحرية الدولية للمصرية للاتصالات.

التحق المهندس حامد بالشركة المصرية للاتصالات عام ١٩٩٩ حيث عمل مهندساً لتشغيل وصيانة الشبكات والشبكات وتدرج في العديد من المناصب وصولاً لمنصب مدير عام المتابعة والدعم الفني ببنية الدولي المشغلين عام ٢٠٠٨ وفي أثناء قيامه بمهامه قام بالمشاركة بتطوير نموذج طويل الأجل للتعامل مع المشغلين المحليين لأول مرة لتقديم خدمات الاتصالات الدولية والتراسل والذي أمن إيرادات هذه الوحدات منذ عام ٢٠٠٩، ثم تولى منصب رئيس قطاع تشغيل وصيانة الدولي عام ٢٠١٣، وانتقل بعدها للعمل كرئيس لقطاع المشغلين في عام ٢٠١٤، ثم رئيساً لوحدة أعمال المشغلين في عام ٢٠١٥، و رئيساً لقطاعات شئون المشغلين في أبريل ٢٠١٧.

المهندس عادل حامد حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات و الإلكترونيات من جامعة حلوان.

اللواء / بكر البيومي

عضو مجلس الإدارة

تولى اللواء بكر منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يونيو ٢٠٢٠، ممثلاً عن الحكومة. يشغل اللواء بكر منصب رئيس أركان سلاح الإشارة المصري في القوات المسلحة المصرية.

المهندس / محمد شمروخ

عضو مجلس الإدارة

تولى المهندس شمروخ منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلاً عن الحكومة.

المهندس شمروخ من الأعضاء ذوي الخبرة في الإدارة التنفيذية للمصرية للاتصالات ولديه من الخبرة مايفوق ١٩ سنة في العديد من المجالات داخل الشركة كالتخطيط الفني والشئون الاستراتيجية للشركة وقد تولى منصب رئيس قطاعات الشئون المالية في يوليو ٢٠١٣.

التحق المهندس شمروخ بالعمل بالمصرية للاتصالات عام ٢٠٠٢ حيث عمل مهندساً للشبكات وتدرج في المناصب منذ ذلك الحين وصولاً لمنصب مدير عام التشغيل عام ٢٠٠٧، ثم تولى منصب رئيس قطاع الشئون الاستراتيجية عام ٢٠٠٩، وهو المنصب الذي شغله حتى تعيينه في منصب رئيس قطاعات الشئون المالية والمدير المالي للشركة.

المهندس محمد شمروخ حاصل على ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من كلية IESE، وبكالوريوس في هندسة الإلكترونيات والاتصالات الكهربائية من جامعة القاهرة

الأستاذ / حسين أمين

عضو مجلس الإدارة

تولى الدكتور أمين منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلاً عن الحكومة.

يعمل الدكتور أمين كأستاذ الصحافة والإعلام ومدير مركز كمال أدهم للصحافة الرقمية والتلفزيونية بكلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. حصل على الزمالة الفخرية من كلا من كلية أنبرج للإعلام بجامعة بنسلفانيا وكلية الإعلام وفنون الاتصال من جامعة جنوب إلينوي. كما حصل على شهادة الدكتوراه في الإعلام الإذاعي من جامعة أوهايو بالولايات المتحدة في عام ١٩٨٦.

يرأس د. حسين أمين تحرير الدورية العلمية (Arab Media and Society) وكان مدير التحرير دورية جلوبال ميديا (Global Media). وهو باحث معروف دولياً في مجال الإعلام والمعلوماتية وتولي كعضو في المجالس التحريرية الاستشارية للعديد من الدوريات العلمية الأكاديمية الدولية المرموقة رفيعة المستوى. وقد تمت دعوة الدكتور حسين أمين كمتحدث رئيسي في العديد من المؤتمرات والمنتديات العالمية مثل الاتحاد الأوروبي، اليونيسكو، البرلمان الأوروبي. كما ترأس مؤتمر الجمعية الدولية للإعلام والاتصال (IAMCR) لعام ٢٠٠٦.

تقلد العديد من المناصب المحلية والدولية حيث عمل في مجالس أمناء منها معهد تكنولوجيا المعلومات (مصر) والمنتدى العالمي للمعلوماتية (الكويت)، والكونجرس العالمي لدراسات الشرق الأوسط (ألمانيا). وهو عضو مجلس إدارة جائزة سمو الأمير سالم العلي الصباح للمعلوماتية. له العديد من الدراسات في الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع مرجعية خاصة للشرق الأوسط.

الأستاذ / محمد كمال الدين بركات

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ بركات منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٧، ممثلاً عن الحكومة. يشغل الأستاذ بركات حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب المصرف العربي الدولي منذ أكتوبر ٢٠١٤. خلال خبرته المصرفية الطويلة لأكثر من ٤٠ عام، قدم الأستاذ بركات سجلاً قوياً من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب المدير العام - البنك المصري الأمريكي، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - البنك المصري الخليجي، رئيس مجلس الإدارة - بنك مصر من ديسمبر ٢٠٠٢ حتى سبتمبر ٢٠١٤، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام - بنك مصر لبنان من مايو ٢٠٠٣ حتى أبريل ٢٠١٥، رئيس المجلس الإشرافي لبنك مصر أوروبا - فرانكفورت من ديسمبر ٢٠٠٣ حتى سبتمبر ٢٠١١، رئيس مجلس الإدارة - بنك القاهرة من سبتمبر ٢٠٠٥ حتى سبتمبر ٢٠١١، عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ديسمبر ٢٠٠٣ - نوفمبر ٢٠١١، عين خلالها كعضو في لجنة الإصلاح المصرفي ولجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري من يناير ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٦، عضو مجلس الإدارة وانتخب نائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤، عضو مجلس إدارة في وحدة مكافحة غسيل الأموال من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٥ وحتى مارس ٢٠١١، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من أبريل ٢٠١٣ وحتى أبريل ٢٠١٦، عضو المجلس الاستشاري - ماستر كارد الدولية (أفريقيا والشرق الأوسط) من مارس ٢٠١١ حتى الآن، عضو مجلس الإدارة الإقليمي لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الاستشاري لشركة فيزا الدولية - أفريقيا والشرق الأوسط من ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠١٠.

يشغل الأستاذ بركات رئيس مجلس الإدارة - الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد - القاهرة)، عضو مجلس الإدارة - الشركة القابضة لمصر للطيران وعضو مجلس الإدارة - شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا.

وأيضا شغل الأستاذ بركات منصب عضو مجلس إدارة، عضو الجمعية العامة، ورئيس مجلس إدارة في العديد من الشركات.

حصل الأستاذ بركات على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٤، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة San Francisco - الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٧.

المهندس / محمد نصر الدين

عضو مجلس الإدارة

تولى المهندس نصر الدين منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠٢٠، ممثلاً عن الحكومة. يشغل المهندس نصر الدين منصب مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للبنية المعلوماتية الدولية منذ يونيو ٢٠٢٠. ويمتلك المهندس نصر الدين خبرة تمتد إلى ١٩ عاماً من العمل في مجال الاتصالات بالأخص في استثمارات وتطوير وتشغيل أنظمة الكابلات البحرية وشبكات الاتصالات الدولية.

ويمتلك المهندس نصر الدين سابقة أعمال كبيرة في إدارة البرامج والمشاريع الدولية، حيث شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنية التحتية العالمية للكابلات البحرية بشركة PCCW Global والتي تعد الذراع العالمي لشركة هونج كونج تليكوم وقد قاد الفريق المسئول عن التخطيط لكابلات بحرية جديدة ودراسات الجدوى والدراسات الاستثمارية والاستراتيجية لتلك الكابلات. كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لابتكارات وتخطيط وإدارة الكابلات البحرية ومنصب نائب الرئيس لتطوير الكابلات البحرية لأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا بنفس الشركة.

والتحق المهندس نصر الدين للعمل بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ وتدرج في المناصب حتى ترأس وحدة أعمال خدمات الاتصالات الدولية في عام ٢٠١٤ قبل التحاقه بشركة PCCW Global عام ٢٠١٦. وقام خلال تلك الفترة بعدة مبادرات في أنظمة الكابلات البحرية مما ساهم في تعظيم إيرادات الشركة والاستفادة من الوضع الاستراتيجي لجمهورية مصر العربية كممر للكابلات البحرية الدولية.

حصل المهندس نصر الدين على درجة البكالوريوس من كلية الهندسة بجامعة الأزهر عام ٢٠٠١ ، كما حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال الدولية الاسكندنافية عام ٢٠١٣.

الأستاذة / لبنى هلال

عضو مجلس الإدارة

تولت السيدة لبنى هلال منصب عضو مجلس ادارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩.

شغلت السيدة لبنى هلال منصب نائب محافظ البنك المركزي المصري للاستقرار النقدي في الفترة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ ثم من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ لتصبح أول سيدة تشغل منصب نائب المحافظ في تاريخ البنك المركزي المصري وعلى مستوى البنوك المركزية العربية وتم تصنيفها من قبل مجلة فوربس في المركز الثاني ضمن قائمة اقوي ١٠٠ شخصية نسائية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وذلك لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي.

شاركت السيدة لبنى هلال في اعداد وتنفيذ برنامج تطوير واعادة هيكلة القطاع المصرفي بمراحلته الاولى والثانية في الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٣ ثم منذ بدايه ٢٠١٦ قادت جهود وضع وتنفيذ برنامج شامل وطموح للاصلاح النقدي اقربه صندوق النقد الدولي وتم الانتهاء منه بنجاح في اكتوبر ٢٠١٩ وهو البرنامج الذي تضمن تحرير سعر الصرف ومهد لقيام البنك المركزي باستهداف التضخم للمرة الاولى بالإضافة الى اعادة بناء الاحتياطي من النقد الاجنبي.

وبالإضافة الى الجهات العديدة المحلية والدولية التي مثلت فيها البنك المركزى كنائب للمحافظ الا انه تم اختيارها ايضا عضو من ذوى الخبرة فى العديد من مجالس ادارات الشركات والمؤسسات كبنك ناصر الاجتماعى، بنك الاستثمار القومى، شركة العاصمة الادارية، شركة ضمان مخاطر الائتمان وصندوق الاسكان الاجتماعى.

تشغل السيدة لبنى هلال حاليا منصب رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لاعادة التمويل العقاري فضلا عن عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات بالداخل والخارج.

بدأت السيدة لبنى هلال حياتها العملية في قطاع البنوك وبنوك الاستثمار حيث عملت بالبنك العربي الافريقي والبنك المصري الامريكى والمجموعة المالية هيرميس .

السيدة لبنى هلال حاصلة على ماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية.

الأستاذ / أحمد أبو علي

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ أبوعلی منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٦. الأستاذ أبو علی يشغل منصب محام امام محكمة النقض في مصر، وهو شريك بمكتب حسونه وأبوعلی للمحاماة والاستشارات القانونية منذ ديسمبر ١٩٨٧ حتى الآن ويعمل مستشارا قانونيا في أغلب مجالات القانون وله خبرة واسعة في مجال الاستثمار والمعاملات التجارية والبنكية وتمويل المشروعات وحماية الملكية الفكرية والاتصالات والخصخصة وعمليات سوق المال وحوكمة الشركات والتجارة والنقل البحري. وعمل الأستاذ أبوعلی أيضا محاميا بمكتب "سيدلي وأوستن" للمحاماة في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل في قسم البنوك والشركات واشترك في العديد من عمليات شراء وتمويل وإعادة هيكلة الشركات. والأستاذ أبوعلی عضو بمجلس إدارة شركة التعمير (الأولي) للتمويل العقاري وشركة إنماء للتأجير التمويلي وهو أيضا عضو بعدد من المؤسسات والجمعيات الأهلية ومن ذلك عضو مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية وأمين الصندوق مؤسسة التعليم من أجل التوظيف ورئيس جمعية غرفة التجارة الأمريكية في مصر وأيضا يرأس الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية.

الأستاذ / محمد سعيد سلطان

عضو مجلس الإدارة

تولى السيد محمد سلطان منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩. يشغل السيد محمد سلطان منصب الرئيس التنفيذي للعمليات بالبنك التجاري الدولي منذ فبراير ٢٠١٥، التحق سلطان بالبنك التجاري الدولي عام ٢٠٠٨ وتدرج في المناصب منذ ذلك الحين وصولاً لمنصبه الحالي. قام سلطان بقيادة بعض من أهم برامج التحول الاستراتيجية بداخل البنك محققاً إضافة كبيرة للتكنولوجيا المستخدمة ومعززاً بنيتها التحتية بجانب تقديم الخدمات المصرفية الرقمية بهدف توفير خدمات تتسم بالجودة العالية لعملاء البنك وتحقيق نمو الأعمال بشكل أكثر سلاسة مع المحافظة على دور البنك الريادي في مجال الخدمات المصرفية. تولى سلطان العديد من المناصب قبل انضمامه للبنك التجاري الدولي منها نائب رئيس بنك المشرق لعمليات الفروع وإدارة الرقابة ومنصب رئيس العمليات في البنك الوطني العماني. تخرج سلطان من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٩٥. وقد التحق بالعديد من البرامج القيادية في بعض من كليات القمة في مجال إدارة الأعمال وهو أيضا من خريجي معهد إنسياد للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال.

الأستاذ / إبراهيم توفيق هيكل

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ هيكل منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠١٨، ممثلاً عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات. شغل سابقاً منصب عضو هيئة مكتب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وأمين صندوق مساعد بالاتحاد العام وسكرتير الشباب باتحاد العمال لنقابات عمال مصر وعضو مجلس إدارة الجامعة العمالية وعضو مجلس إدارة صندوق التدريب والتشغيل بوزارة القوى العاملة. كما شغل أيضاً رئيس النقابة العامة للعاملين ورئيس مجلس إدارة مجلة الاتصالات، ورئيس اللجنة النقابية بتليفونات كفر الشيخ.

المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة و وسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض اجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والإدارة عن بعد.

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة ، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيم على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولا بد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
 - وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
 - تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانها أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
 - الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.
 - كما يجوز للمجلس وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين ومعاملتهم المالية
 - يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.
 - تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.
- ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريراً مفصلاً عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى كالتالي:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

قيادة تخطيط وتنفيذ استراتيجية و رؤية المصرية للاتصالات ، ورسالتها ، واتجاهاتها الاستراتيجية الشاملة وذلك لقيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المحددة.

مسئوليات العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي:

- يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسئولاً عن أعمال الإدارة الفعلية التشغيلية للشركة تحت إشراف وعلم مجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص يكون مسئولاً عما يلي:
- اقتراح الاستراتيجية العامة للشركة المصرية للاتصالات.

- قيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات على المدى الطويل لزيادة عائدها .
 - تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز الربحية.
 - إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.
 - واتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
 - اعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقا للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقا للوائح الشركة المعتمدة.
 - إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
 - إطلاع المجلس على النشاطات الجارية للشركة.
 - ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة.
 - تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
 - تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وإدارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
 - تمثيل الشركة أمام الغير.
 - التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي اتفاق أو التزام (وعلى أي تغيير أو تعديل أو فسخ أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقا للوائح الشركة
 - تعيين موظفي الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام بأي اختصاصات وفقا للوائح ولنظم المعمول بها في الشركة أو في حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
 - إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
 - تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.
- أمين سر مجلس الإدارة:**
- يتولى السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة ويتولى القيام بالمهام التالية:
- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات لاجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
 - معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
 - متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
 - حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
 - التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة:
تشكيل اللجان:

م	اسم العضو	إسم اللجنة					صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة مراجعة اللوائح	اللجنة القانونية والحوكمة			
١	ماجد إبراهيم عثمان						غير تنفيذي	عضو	٢٠٢٠/٦/٢١
								رئيساً	٢٠١٧/١٢/٢٥
								عضو	٢٠١٩/١٠/٢٣
٢	بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي						غير تنفيذي	عضو	٢٠٢٠/٦/٢١
								عضو	٢٠١٦/٣/٣١
٣	حسين يسري محمد جمال الدين أمين						غير تنفيذي	عضو	٢٠١٦/٣/٣١
								عضو	٢٠١٦/٣/٣١
٤	محمد كمال الدين بركات						غير تنفيذي	رئيساً	٢٠١٧/٤/٩
								عضو	٢٠٢٠/٨/١٢
٥	محمد نصر الدين محمد علي						غير تنفيذي	عضو	٢٠٢٠/٨/١٢
								عضو	٢٠٢٠/٨/١٢
٦	لبنى محمد هلال عبد القادر خليل						مستقل	رئيساً	٢٠١٩/٣/٢٧
								رئيساً	٢٠١٦/٣/٣١
٧	أحمد محمد جمال أحمد أبو علي						مستقل	عضو	٢٠١٧/١٢/٢٥
								رئيساً	٢٠١٩/١٠/٢٣
								رئيساً	٢٠١٩/١٠/٢٣
٨	محمد سعيد محمد سلطان						مستقل	عضو	٢٠١٩/٤/٢٧
								عضو	٢٠٢٠/٣/٢٣
٩	إبراهيم توفيق حسن هيكل						ممثل العاملين	عضو	٢٠١٩/٣/٢٧
								عضو	٢٠١٩/١٠/٢٣

بيان حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة خلال عام ٢٠٢٠ مع مراعاة تاريخ الانضمام للمجلس

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة مراجعة اللوائح	اللجنة القانونية والحوكمة
	عدد مرات الانعقاد خلال العام	١٩	١٣	٢٠	١٠	٣	٤
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٩/١٩		٢٠/٧ ٢٠/٩		٣/٣	٤/٤
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	١٩/١٨	١٣/١١	٢٠/١٩	١٠/٥	٣/٢	٤/٤
٣	بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي	١٠/٩	٨/٦	٩/٦			
٤	لبنى محمد هلال	١٩/١٧		٢٠/٢٠			
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	١٩/١٩		٢٠/٨	١٠/١٠	٣/٣	٤/٤
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	١٩/١٩	١٣/١٣	٢٠/٢٠	١٠/١٠	٣/٣	٤/٤
٧	حسين يسري محمد جمال الدين أمين	١٩/١٩		٢٠/١٩	١٠/٩		
٨	محمد كمال الدين بركات	١٩/١٩	١٣/١٣	٢٠/٥			
٩	محمد نصر الدين محمد علي	٩/٩		٨/٨	٤/٤		
١٠	محمد سعيد سلطان	١٩/١٨	١٣/١٢	٢٠/٤	١٠/٩		
١١	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٩/١٩		٢٠/١		٣/٣	٤/٤
١٢	طارق محمد عبد الله الظاهر	٩/٩	٥/٥	٥/٥			
١٣	حسام عبد الله شعبان موسى الجمل	٣/٣		٤/٣	١/١	١/٠	

- الخانات المظللة للأعضاء المستعان بهم لحضور جلسات لجان مجلس الإدارة من غير أعضاء هذه اللجان
- تم انضمام السيد الدكتور ماجد عثمان للجنة الاستثمار بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢١

البيان بالنسبة للحضور الأعضاء من عدد اللجان التي تم عقدها خلال عام ٢٠٢٠

٢٥	اسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة مراجعته اللوائح	اللجنة القانونية والحوكمة
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٩/١٩		٢٠/١٦		٣/٣	٤/٤
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	١٩/١٨	١٣/١١	٢٠/١٩	١٠/٥	٣/٢	٤/٤
٣	بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي	١٩/٩	١٣/٦	٢٠/٦			
٤	لبني محمد هلال	١٩/١٧		٢٠/٢٠			
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	١٩/١٩		٢٠/٨	١٠/١٠	٣/٣	٤/٤
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	١٩/١٩	١٣/١٣	٢٠/٢٠	١٠/١٠	٣/٣	٤/٤
٧	حسين يسري محمد جمال الدين أمين	١٩/١٩		٢٠/١٩	١٠/٩		
٨	محمد كمال الدين بركات	١٩/١٩	١٣/١٣	٢٠/٥			
٩	محمد نصر الدين محمد علي	١٩/٩		٢٠/٨	١٠/٤		
١٠	محمد سعيد سلطان	١٩/١٨	١٣/١٢	٢٠/٤	١٠/٩		
١١	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٩/١٩		٢٠/١		٣/٣	٤/٤
١٢	طارق محمد عبد الله الظاهر	١٩/٩	١٣/٥	٢٠/٥			
١٣	حسام عبد الله شعبان موسى الجمل	١٩/٣		٢٠/٣	١٠/١		

➤

*الخانات المظللة باللون الأزرق هي للسادة الأعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان سواء نتيجة للدخول إلى المجلس كأعضاء جدد أو الخروج من المجلس بناء على تغيير التشكيل.

لجنة المراجعة

تشكيل لجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل	الصفة
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	الدولة	رئيساً
اللواء أ.ح / بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي	الدولة	عضوا
الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	مستقل	عضوا

بيان اختصاصات اللجنة و المهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
 ١. القوائم المالية الدورية والسنوية.
 ٢. نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
 ٣. الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وعرض توصياتها بخصوص القوائم المالية.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.

- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأنعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام :

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة

لجنة الترشيحات

لا يوجد

لجنة المكافآت (والحوافز)

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة واعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الأداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

لجنة المخاطر

لا يوجد

اللجنة القانونية و الحوكمة

- تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، ويقع على عاتقها مسؤولية ما يلي على سبيل المثال:
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إبداء الرأي لمجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتقييم فعالية وكفاءة السياسات الداخلية للشركة، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد عن طريق إعداد تقرير سنوي يوضح مدى التزام الشركة بتلك القواعد، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيقها.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع الجهات المعنية.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات وتدريب العاملين عليها.

لجان أخرى

تم دمج لجنة سياسة تعارض المصالح في لجنة الحوكمة

تختص لجنة سياسة تعارض المصالح بحماية مصالح الشركة من خلال تنظيم تعارض المصالح المحتملة مع كل من أعضاء مجلس الإدارة ، وموظفي الإدارة العليا وموظفي الشركة ، والخبراء ، والمساهمين والجهات ذات العلاقة وبما يشمل ما قد يكون إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها أو من خلال تعاملاتها مع الأشخاص ذوي العلاقة وذلك بالإشراف على تنفيذ سياسة تعارض المصالح والمعتمدة من مجلس الإدارة. .

لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة

تختص لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة و الالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطتها وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة.

لجنة الاستثمار:

تختص لجنة الاستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في مجال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعد في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
- الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
- مناسبة ودقة التقارير المالية.
- الالتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.

يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفايته وكفاءته من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، واقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض على مجلس الإدارة واعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.
- مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور ونقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
- قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.

يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد استقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة وخطوط التقارير حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة، ونشاط المراجعة الداخلية بالشركة لا يتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الاستقلالية ويحقق الموضوعية.

ومن المهام التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية خلال العام:

- وضع خطة مراجعة سنوية مرتكزة على المخاطر (Risk based plan)، وتنمتج بالمرونة، وتشمل اهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.
- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
- الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
- تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
- تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلى لجنة المراجعة.
- إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
- مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا استحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.

- التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

دور المراجعة الداخلية	نطاق عمل المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	دورية التقارير
يتمثل دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية. وتقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.	يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي: (١) تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة. (٢) حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة. (٣) المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب. (٤) تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة. (٥) تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة. (٦) الحصول على الموارد بصورة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية. (٧) تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعة. (٨) تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة. القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها.	المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة: السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً). - لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً).	- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات المكتشفة أولاً بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل. - يتم إصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها. - يتم إصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

اسم مسئول المراجعة الداخلية: السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طايح - رئيس قطاع المراجعة الداخلية (CPA) -
زمالة جمعية المحاسبين القانونيين (الأمريكية)

إدارة المخاطر

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث المحتملة الحدوث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر و يعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقرير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها. حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الأجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الائتمان وأخطار تشغيلية على سبيل المثال لا الحصر تمرير المخالطات.

قطاع الحوكمة

يعمل قطاع الحوكمة المؤسسية للشركة على تطوير اللوائح والسياسات الداخلية و كذا للعلاقات الخارجية ذات الصلة للحفاظ على ثقة العملاء والمشغلين و المستثمرين ، والذين يمكن أن يساعد في دعمهم لمزيد من النمو. وتعتمد الشركة على مبدأ الشفافية للتواصل مع أصحاب المصالح، وذلك لضمان انسيابية تعاملاتها ونزاهة عملياتها لتحقيق التوازن بين إنجازات ومصالح الشركة والأطراف المعنية علي مختلف المستويات.

إدارة الالتزام

كما تم إنشاء إدارة للالتزام المؤسسي تكون مهمتها عمل نظام التزام مؤسسي كامل واعداد وإصدار التقارير الدورية (نصف سنوية- سنوية) بهذا الشأن وتضمن قيمة الشركة السوقية وضمان التزام جميع قطاعات الشركة المصرية للاتصالات والشركات المملوكة والتابعة لها بالقوانين والتشريعات و اللوائح والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختصة، وذلك تجنباً للأضرار بسمعة الشركة أو تعرضها لعقوبات ناتجة عن مخالفتها. حيث تعمل الشركة المصرية للاتصالات على تفعيل نظام رقابة مؤسسية قوي يتحكم في الحد من أي مخالفة تشغيلية وعمل هيكل أولي للحد من الوقوع في المخالفات.

ما تم إنجازه فيما يخص الحوكمة و الالتزام في ٢٠٢١ على التفصيل التالي:

استكمال مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة و ترفع تقاريرها الدورية على لجنة الحوكمة

ما تم إنجازه من إدارة الالتزام

- ضمن مهام الإدارة العامة للحوكمة و الالتزام المؤسسي وتحديد نطاق عملها وتطبيق مهامها على جميع إدارات الشركة المصرية للاتصالات و شركاتها التابعة و فيما يلي عرض لما تم تحقيقه؛
 - تم إدراج قواعد الحوكمة والالتزام في اللوائح والسياسات تطبيقاً لاشتراطات الحصول على قروض من بنوك أجنبية ولجذب استثمارات جديدة
 - يتم صياغة ميثاق الأخلاق المهني و سياسات الحوكمة و منها سياسة تعارض المصالح.
 - تم ضم قواعد الحوكمة و الالتزام بالقوانين و الرخص داخل اطار اداري وتنظيمي موحد.
 - الإشراف على الالتزام المالي والتجاري بشأن إعادة الهيكلة للشركات وعمليات الدمج والاستحواذ مثل اتفاقيات المساهمين وشراء الأسهم والاتفاقيات المشتركة بالتعاون مع المكاتب الاستشارية
 - وضع وإصدار تقارير الالتزام في المنازعات التنظيمية أو منازعات تحكيمية معروضة على التحكيم داخل الدولة أو خارجها.
 - إدارة الالتزام التشغيلي الفني والتكنولوجي لتجنب مخاطر جرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحماية الشركة من الوقوع في المخالفة الإدارية والفنية والمالية والتنظيمية لأي من تلك القوانين الحاكمة.
 - تم مراجعة مذكرات التفاهم وخطابات النوايا وبروتوكولات عدم إفشاء البيانات والأسرار لوضع المبادئ العامة التي تطلبها العقود التي تم إبرامها بين الشركة والجهات والهيئات الحكومية و متابعة الالتزام بها.
- مراقب الحسابات

مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها ولائحتها التنفيذية , يكون للشركة

مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه. ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير مراقب الحسابات وأن يستوضح ما ورد به.

كما أن مراقب الحسابات يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا يمتلك أية أسهم فيها لا عضواً في مجلس إدارتها، ولا تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حتى الدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة، وهو يقدم آراء محايدة تماماً، كما أن عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة في حالة مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأس مال الشركة.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على أن تحقق أقصى درجات الشفافية والإفصاح ، حيث تقوم بالإفصاح بشكل دوري عن كافة الإفصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عليها ، كما تلتزم بالإفصاح بشكل فوري عن أية أحداث جوهرية طارئة قد تؤثر على أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين وكذا هيكل ملكية الشركة وتفصح عن أية معلومات أخرى باستخدام نماذج الإفصاح المعتمدة من البورصة المصرية .

حيث ترسل الشركة كافة الإفصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها إلى البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الإفصاحات على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعة نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقارير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الإدارة مع السادة المساهمين.

كما تقوم الشركة باعتماد نظام شامل ومتميز لرفع الكفاءات والتدريب حيث تقوم بالإعلان عن البرامج التدريبية المتاحة للعاملين على شبكة الاتصال الداخلي لها (الإنترنت) وكذا إرسال الخطة التدريبية بخطاب رسمي لكافة القطاعات بالشركة.

يتم اعتماد نظام إثابة لتحفيز العاملين طبقاً لمؤشرات قياس الأداء القياسية الموضوعة ونسبة تحقيق الأهداف لكل وظيفة وطبقاً لمعايير محددة طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة

وتولي الشركة المصرية للاتصالات اهتماماً بالغاً للرعاية الصحية للعاملين الحاليين بالشركة وأسرتهم وكذلك السادة العاملين الحاليين للمعاش وذلك عن طريق الإدارة العامة للخدمات الطبية والشبكة الطبية لمقدمي الخدمة الممتدة في جميع أنحاء الجمهورية، كما يتم تقديم العديد من الخدمات المتنوعة للعاملين وذلك عن طريق الإدارة العامة لخدمات العاملين طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام

بخلاف ما تم الإفصاح عنه بالقوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لم تقم إدارة الشركة بمخالفات جسيمة . كما لا توجد أحكام صادرة بشأنها قد تلزم عنها التزامات أو تعويضات جوهرية تتحملها الشركة .

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة المصرية للاتصالات بأهمية دور علاقات المستثمرين كحلقة الوصل بين الشركة والسادة المساهمين والمحليين الماليين الخارجيين كما أن علاقات المستثمرين هي المسؤولة عن فتح قنوات الاتصال بالجهات الخارجية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية).

لذا تولي الشركة عناية كبيرة لعلاقات المستثمرين بها حيث تقوم بالاستعانة بفريق عمل على أعلى مستوى من الكفاءة ومن ذوي الخبرات المتميزة في هذا المجال ، حيث يشترك مسئول علاقات المستثمرين في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة كما يقوم بتقديم تقارير دورية لتحليل أداء السهم وتقديمه للإدارة التنفيذية ، كما يقوم بوضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة .

تركز استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين سهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أهداف قطاع علاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحليين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحليين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الالتزام الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.
- العمل على استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض آراء المساهمين والمستثمرين حول استراتيجية الشركة وقراراتها مع الإدارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطية البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية والإفصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لاستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالشركة بالقيام بالآتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها.
- التواصل مع المحليين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة لتوضيح أي أخبار.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف المستثمرين بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- حضور الفعاليات المختلفة لتمثيل الشركة فيما يخص العروض التقديمية للمستثمرين.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة والاشتراك في إعداد التقارير الدورية التي يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الإنجليزية وتضعه على الموقع الإلكتروني لها ، توقفت الشركة عن إعداد التقرير خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٧) وقامت الشركة بإعادة إصدار التقرير السنوي منذ العام ٢٠١٨.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

تقرير الاستدامة

لم تصدر الشركة تقرير للاستدامة بشكل مستقل حتي الآن ولكنه يعد كجزء مستقل داخل التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ ولكن هناك ممارسات عديدة للاستدامة تطبقها المصرية للاتصالات مثل:

استدامة صاحب العمل

- تمكين متحدي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من أن يصبحوا جزءاً من فريق الشركة
- توفير فرص متساوية لكل أعضاء فريق العمل
- توفير فرص التعليم واستدامة التدريب لكل أعضاء فريق العمل

الاستدامة البيئية

- تقديم شراكات استدامة الموردين كلما كان ذلك ممكناً
- الحد من استهلاك المياه
- تحسين استهلاك الطاقة
- إدارة وإعادة تدوير المخلفات
- طابعات مركزية مما يقلل من استخدام الأوراق
- استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED بدلاً من المصابيح الوهاجة مما يوفر الطاقة

الاستدامة الاجتماعية

- تشجيع أعضاء فريق العمل على الانخراط في العمل المجتمعي التطوعي
- تنظيم أنشطة من شأنها الحث على التبرع ونشر الوعي بمسئوليتنا تجاه مجتمعنا
- تقديم محاضرات تعليمية وتوعوية داخل مقر الشركة

الموقع الإلكتروني

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع إلكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال اسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحللين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الأخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الأساسية التي يجب على العامل ان يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الأخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمساءلة القانونية.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

يتم الاختيار والترقي للوظائف العليا والإشرافية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات و التدرج الوظيفي وفقا لعدة عوامل أهمها نظام الاختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلي والبريد الإلكتروني بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية و المقابلة الشخصية أمام لجنة تقييم مكونة من (الموارد البشرية – الجهة الفنية) و يتم إظهار النتائج و ترقية الموظف مع حصوله على مزايا و بدلات الوظيفة. مما يحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال اختيار العنصر البشري المناسب و خلق كوادر بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل و إتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية و إرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة.

سياسات الأجور وبرامج الحوافز والمكافآت

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التي تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الأجور ويتم تحديد قيمة الأجر في ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكل الأجور. و يتم إعداد خطط و برامج للحوافز والمكافآت وفقاً لمعدلات الأداء القياسية وفقاً للخطط الممنهجة لتحقيق المستهدف منها . و يتم وضع قيمة البدلات المهنية في ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية و محددة باللائحة نظام العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة و ترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً .

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يحق لجميع السادة العاملين أو السادة العملاء الإبلاغ عن المخالفات أو طلب التحقيق في واقعة ما ويختص بالتحقيق قطاع الشؤون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الإنذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقاً للائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

- يوجد لدى الشركة تعليمات بتعاملات السادة الداخلين بها حيث يتم بصفة دورية ارسال تعليمات للسادة الداخلين بالمواعيد المحظور التعامل خلالها حيث تقوم الشركة بالاتي:
- حظر تعامل أي من الداخلين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الإطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة

لا يوجد تعاملات للداخلين للسادة الإدارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

سياسة المسؤولية المجتمعية والبيئية

تولي الشركة المصرية للاتصالات من خلال دورها الرائد كأول مشغل اتصالات متكامل في مصر اهتماماً كبيراً بالمجتمع، لذا فإن رؤيتنا للاستدامة والمسؤولية المجتمعية تهدف إلى استخدام خدماتنا في إثراء حياة الأفراد وتحفيز التنمية البشرية، حيث نثق بقوة في تقنيات خدمات الاتصالات في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. تركز الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة على تحقيق فوائد طويلة الأمد للوطن تنسجم مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومع رؤية الدولة ٢٠٣٠، مما يخلق أثراً إيجابياً على المجتمع في مجالات متعددة مثل التعليم والتدريب، وتنمية المجتمع، والرعاية الصحية. ومن خلال المسؤولية المجتمعية تولي الشركة اهتماماً للفتات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وذوي الإحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة والشباب، كما تولي عناية واهتمام كبيرين بموظفينا إيماناً منا بأنهم من أئمن أصولنا حيث يتم إعداد برامج متخصصة لدعم احتياجات العاملين كما يتم إشراكهم في صناعة القرار وفي مختلف المبادرات والأنشطة الاجتماعية.

كما نؤمن بأن المسؤولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة .

مبادرات المسؤولية المجتمعية للشركة المصرية للاتصالات (WE) لعام ٢٠٢٠

أولاً: محور الصحة

المرحلة الثالثة من مبادرة مصر الخالية من فيروس سي

أولاً: حملات التبرع بالدم

الهدف من المبادرة: المساهمة في سد العجز في بنوك الدم القومية من خلال إطلاق حملات للتبرع بالدم وحملات للتوعية بأهمية التبرع بالدم.
المحافظات المستهدفة: القاهرة، الاسماعيلية، بني سويف، الدقهلية، الغربية، قنا، الأقصر، أسبوط
المستهدف: ١٠,٠٠٠ كيس دم ، المحقق: ٤,٠٠٣ كيس دم

ثانياً: استكمال شبكة الربط الإلكتروني لبنوك الدم

الهدف من المبادرة: تمكين صانع القرار في وزارة الصحة لأول مرة من التعرف لحظيا على احتياطي الدم في مختلف بنوك الدم واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعاً.
بنوك الدم المستهدفة: مستشفى جامعة طنطا وجامعة قناة السويس والمستشفيات الجامعية بمحافظة الصعيد (جامعة الفيوم، جامعة جنوب الوادي، جامعة الأزهر بأسبوط) وبنك دم جامعة المنصورة
البنوك التي تم ضمها للمنظومة حتى الآن: ٢٠٢ بنك دم تابعة لوزارة الصحة و أهمها بنك دم مستشفى معهد ناصر مستشفى المنيا الجامعي ومستشفى الحسين الجامعي وجاري العمل على ضم البنوك الستة للمرحلة الحالية.

ثانياً: تطوير التكنولوجيا في خدمة المجتمع المصري

مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ربط الوحدات الصحية في الأماكن التي تفتقر للخدمات الطبية بالمستشفيات العامة والمراكز داخل كل محافظة، وتم الانتهاء من تفعيل وتشغيل عدد ١٠٩ موقع بالمحافظات المختلفة.

مشروع الدعم التكنولوجي لمستشفيات السرطان والأطفال

رفع كفاءة المنشآت الصحية من خلال توفير خدمات الربط بتكنولوجيا الألياف الضوئية، وخدمات الإنترنت فائق السرعة والكول سنتر للكيانات الطبية التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين، وعلى رأسها:
(١) مستشفى الناس لعلاج الأطفال: أكبر مركز طبي متخصص في قارة أفريقيا بطاقة استيعابية ٦٠٠ سرير، نجحت المستشفى في استقبال ٢٠٠٠ حالة وإجراء ٢٥٠ عملية جراحية خلال عام من افتتاحها

(٢) مستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي: قدمت المستشفى خدمات الكشف المبكر لأكثر من ١٢٦,٠٠٠ سيدة، وخدمات العلاج الكيميائي لأكثر من ٤١,٠٠٠ وتقديم ما يزيد عن ١١٨,٠٠٠ جلسة علاج إشعاعي و ٦,٠٠٠ عملية جراحية.

(٣) مستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الثدي: أكبر مستشفى متخصص لعلاج سرطان الأطفال، وصلت نسبة الشفاء بالمستشفى إلى ٧٥%.

ثالثاً: محور التعليم والتدريب

مشروع مدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أول مدرسة ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تهدف إلى إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلي والإقليمي والدولي، وقد تم تنفيذ ما يلي:

- تصميم وإعداد مناهج المدرسة طبقاً للمعايير الدولية من قبل مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين في المجال.
- قبول عدد ١٩٣ طالب بعد خضوعهم لاختبارات القدرات والمقابلات الشخصية بأولوية المجموع الكلي للشهادة الإعدادية وطبقاً للمعايير التي وضعتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

- إلحاق المدرسين والطواقم الإداري بمجموعة من الدورات التدريبية المكثفة على استراتيجيات ومنهجيات التدريس وفقا لأحدث النظم والمعايير الدولية.
- رفع كفاءة وتطوير المدرسة وكذلك فرش وتجهيز الورش بأحدث الأجهزة والمعدات لمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية وطرق التعليم المعمول بها دوليا.
- مبادرة مؤسسة شباب القادة (الدفعة الثانية)**

الرؤية: تأهيل كوادر شبابية قادرة على القيادة في مجالات مختلفة لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في جمهورية مصر العربية.

الهدف: البحث عن قادة من الشباب لتنمية قدراتهم العملية والنظرية باستخدام أحدث أدوات التقييم والتنمية المعتمدة دوليا

(أ) برنامج القادة

- تم اختيار وتأهيل ٥٥ قائد من بين ١٢٠٠٠ من المتقدمين
- تم تخرج دفعة القادة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وعرض تقييمات الطلاب القادة قبل وبعد التحاقهم بالبرنامج من خلال مراحله الثلاث:
- مرحلة اكتشاف واختبار القادة
- مرحلة التنمية
- مرحلة التطبيق
- (ب) برنامج She Leads**
- تم استهداف ٣٠ نشاط طلابي هذا العام بمتوسط ٥٠ طالب مشارط في النشاط الطلابي
- تم استهداف الأنشطة الطلابية من جميع المعاهد والجامعات المصرية الأهلية والخاصة.
- وأقيم حفل الختام وإعلان الفرق الفائزة بحضور الشركاء والسيد وزير التعليم العالي
- (ج) منصة الأنشطة الطلابية**
- تم استهداف واختيار وتأهيل ١٥ فريق بمتوسط ٥ طالبات لكل فريق في عدد ٣ مدارس فنية بمحافظات القاهرة والجيزة.
- تم تنفيذ البرنامج من خلال ٣ مراحل:
- مرحلة الاختبارات
- مرحلة التنمية واختيار الأفكار
- مرحلة التطبيق وتنفيذ المشاريع
- تم اقامت حفل الختام وإعلان الفرق الفائزة بحضور الشركاء والسيدة وزيرة الصناعة والسيدة رئيسة المجلس القومي للمرأة.

مبادرة دعم طلاب مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

- قامت الشركة بدعم عدد ٣٣ طالب في العام الأكاديمي ٢٠١٨ / ٢٠١٩، عدد ١٨ طالباً في عامهم الدراسي النهائي وعدد ١٥ طالباً في السنة الدراسية الأولى، وذلك في تخصصات هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هندسة تكنولوجيا والكرونيات النانو وهندسة الفضاء وأنظمة الاتصال.
- استمرت الشركة في دعم المنح الدراسية الخاصة بهؤلاء الطلاب وعددهم ١٥ طالباً العام الماضي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، حيث كانوا في عامهم الدراسي الثاني. وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة المعلنة من قبل الأمم المتحدة، وتحقيقاً لمبدأ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بما يضمن تكافؤ فرص جميع الطلبة والطالبات (المساواة بين الجنسين) في الحصول على تعليم عالي جيد
- نجح الطلاب من الاستفادة من العلوم والدراسة الأكاديمية في تنفيذ بعض المشروعات العلمية والفوز في مسابقات محلية ودولية مثل:
- مسابقة Minesweeper: وقد استطاع الطلبة من تصنيع كاسحة ألغام باستخدام برامج حديثة باستخدام خامات محلية.
- مسابقة شل الدولية Imagine The Future: وقد نجح الطلاب بالفوز بالمسابقة عن طريق طرح أفكار مبتكرة لأجهزة إنذار مبكر للتغيرات المناخية Climate Change Detection وقياس مدى حدتها لتفادي الكوارث الطبيعية.
- مسابقة IBM Digital Notion: وقد نجح الطلاب في تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة لحل بعض المشكلات البيئية.
- مسابقة المشروعات الريادية MIT Arab Start Up: نجح الطلاب من قسم الاتصالات والمعلومات في طرح فكرة لمشروع ريادي في مجال الموبايل والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتصميم شبكات اتصال مبتكرة ذات فعالية عالية وتصميم أجهزة استشعار ورادار.

دعم كلية علوم بنات - جامعة الأزهر

تطوير ورفع كفاءة جميع المعامل الخاصة بكلية العلوم بنات - جامعة الأزهر من خلال توفير كافة المستلزمات والمعدات اللازمة وتجهيزها بأحدث الوسائل التقنية والأجهزة التكنولوجية تماشياً مع سعي الدولة نحو التحول الرقمي.

رابعاً: محور تمكين الشباب**مشروع ترميم قصر السلطان حسين وتحويله إلى حاضنة إبداع وريادة أعمال للشباب**

جاري تنفيذ مشروع ترميم قصر السلطان حسين وتحويله إلى حاضنة إبداع وريادة أعمال للشباب. وقد تم الانتهاء من مرحلة دراسة المشروع ووضع الخطط التنفيذية وأعمال درء الخطورة والتدعيم الإنشائي والترميم وكذلك الأعمال الإنشائية الخاصة بالسور الدائم الفاصل بين المدرسة والقصر.

خامساً: محور دعم ودمج وتمكين ذوي القدرات الخاصة**دعم ورعاية الأولمبياد الخاص المصري**

- حصدت المنتخبات المصرية للأولمبياد الخاص ٣٣ ميدالية متنوعة في أول ألعاب أفريقية لأولمبياد الخاص والتي أقيمت في مصر خلال الفترة من ٢٣ إلى ٣١ يناير ٢٠٢٠.
- إنشاء عدد ١٢ مركز تدريب مهني في عدد ٧ محافظات مختلفة لتأهيل الأفراد من ذوي الإعاقات الفكرية لسوق العمل في بعض المجالات المهنية المختلفة والمشاركة في معرض "تراثنا" والذي أقيم بأرض المعارض بالتجمع الخامس أكتوبر ٢٠٢٠.
- إصدار كروت الرعاية الطبية لعدد ٥٠٠٠٠ مستفيد من ذوي القدرات الخاصة.
- تنظيم أيام الرياضات الموحدة بمشاركة موظفي المصرية للاتصالات وأبطال الأولمبياد الخاص بمحافظة بورسعيد والإسكندرية.

دعم ورعاية اللجنة البارالمبية المصرية

- حصد المنتخب القومي لرفع الأثقال البارالمبي (رجال - سيدات) ١٢ ميدالية متنوعة ضمن منافسات بطولة أبوجا لرفع الأثقال والتي أقيمت بنيجيريا فبراير ٢٠٢٠.
- فوز المنتخب المصري بالميدالية البرونزية ببطولة جنوب إفريقيا لكرة السلة كراسي متحركة مارس ٢٠٢٠.

سادساً: محور تنمية المجتمع**قافلة دعم أهالي شمال سيناء**

في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المحافظة بسبب التداعيات الأمنية والظروف الجوية القاسية تم توزيع المساعدات لدعم أهالي شمال سيناء وفقاً لقواعد بيانات دقيقة وكشوف تم إعدادها مسبقاً للأسر الأكثر احتياجاً، حيث تم توفير المواد الغذائية والبطاطين لنحو ١٣٠٠ أسرة لقرى مركز بئر العبد (المريح - الجنائين - قاطية - إقطية - السبيل - أبو الجلود - الروضة).

دعم وتمكين الأسر المنتجة

- افتتحت معالي وزيرة التضامن الاجتماعي معرض "ديارنا" للأسر المنتجة بقاعة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أرض المعارض - مدينة نصر يناير ٢٠٢٠ والذي ضم أكثر من ٥٠٠ عارضاً من الأسر المنتجة بمختلف المحافظات على مستوى الجمهورية. كما تم إقامة معرض "ديارنا" بمحافظة الإسكندرية الشاطبي - الأزاريطة خلال شهر أغسطس ٢٠٢٠ بمشاركة عارضين من ٦ محافظات مختلفة.
- الانتهاء من تدريب عدد ٢٢٩ من موظفي الديوان العام لوزارة التضامن الاجتماعي وكذلك تدريب عدد ١٥٠ من ذوي القدرات الخاصة.

سابعاً: مبادرات دعم جهود الدولة لمواجهة أزمة فيروس كورونا**دعم حملة "العمالة اليومية مسئولة"**

توزيع عدد ١٢,٥٠٠ ألف كرتونة طعام وشنطة غذائية على الحالات المسجلة تحت قاعدة بيانات بنك الطعام المصري من فئات العمالة اليومية لتخفيف العبء عن كاهل المواطن المصري والحد من الآثار الاقتصادية السلبية لعدد ١٢,٥٠٠ ألف أسرة من الأسر المتأثرة من الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انتشار الفيروس.

دعم وزارة الصحة

مساندة ودعم وزارة الصحة والقطاع الطبي "جيشنا الأبيض" في مهمتهم القومية لمحاصرة فيروس كورونا من خلال توفير كافة وسائل الاتصالات والحلول التكنولوجية اللازمة، حيث تم توفير عدد ١٦٠٠ جهاز محمول وخطوط لتسهيل عملية التواصل بين الطاقم الطبي والمرضى. كما تم دعم وحدة شئون مقدمي الخدمة الطبية التابع لوزارة الصحة بأجهزة محمول وخطوط لاستقبال شكاوى وطلبات الفريق الطبي المصاب بفيروس كورونا. وكذلك دعم الأمانة العامة للصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة من خلال توفير خطوط وأجهزة محمول للأطفال المرضى نفسياً الذين تم منع ذويهم من الزيارات وذلك حتى يتسنى لهم إجراء مكالمات فيديو والتواصل مع أسرهم بشكل دائم.

دعم مبادرة "حماية"

دعم مبادرة "حماية" بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير وتحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي لتقديم الدعم ومستلزمات التطهير ومكافحة العدوى إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية كدور الأيتام والأيتام المعاقين ودور المسنين على مستوى محافظات الجمهورية وذلك عن طريق توفير الكمادات والقفازات والمواد المطهرة والحفاظ على النظافة العامة وذلك لضمان سلامة نزلاء الدار من الأطفال وكبار السن والموظفين والعمال القائمين على هذه الدور.

مبادرة "النفس حياة" لتوفير أجهزة تنفس صناعي

دعم مبادرة "النفس حياة" بالتعاون مع مؤسسة بنك الشفاء المصري، لتوفير أجهزة تنفس صناعي لغرف العزل والرعاية المركزة بالمستشفيات الأكثر احتياجاً لمساندة القطاع الطبي في مواجهة فيروس كورونا.

استخدام خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم المنظومة الصحية والعلاج عن بعد

إطلاق أكبر حملة للاستشارات الطبية المجانية في العالم تحت شعار "اكشف أون لاين" بالتعاون مع منصة "الطبي" الإلكترونية. حيث يتم تقديم مليون استشارة طبية مجانية للمواطنين في جمهورية مصر العربية يتم توفيرها عن طريق ثلاث وسائل مختلفة وهي الرقم المختصر (١٦٤٤٥) والذي يتم من خلاله التواصل بين المريض والطبيب عبر مكالمات هاتفية، وذلك تيسيراً على بعض الفئات التي لا تجد استخدام المنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى الرسائل النصية أو ال Web chat عبر تطبيق "الطبي" أو الموقع الإلكتروني لمنصة الطبي، حيث يتم التواصل مع الطبيب خلال دقائق معدودة، كما يستطيع المستخدم تحميل نتائج الفحوصات الطبية من صور وتحاليل لإرسالها للطبيب، والحصول على التوصيات الطبية التي تتضمن أي إجراءات ينصح بها الطبيب لمتابعة الحالة الصحية للمريض.

مبادرة "تأمين الجيش الأبيض مسئوليتنا" لتوفير الملابس والمستلزمات الوقائية للفرق الطبية

دعم مبادرة "تأمين الجيش الأبيض مسئوليتنا" بالتعاون مع مؤسسة أهل مصر لتوفير المستلزمات والملابس الوقائية للأطباء والتمريض والعاملين بالمستشفيات الجامعية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات وغرف الرعاية المركزة ومستشفيات العزل والحجر الصحي التابعة لوزارة الصحة. مما يساعد أفراد الجيش الأبيض على القيام بدورهم الفعال للحفاظ على حياة الملايين ومواجهته تلك الأزمة.

دعم الأمانة العامة للصحة النفسية

في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انتشار الفيروس، تم منع ذوي الأطفال المرضى نفسياً من زيارة أبناءهم مما يؤثر سلباً على مراحل العلاج ويزيد من اضطرابهم النفسي ويؤدي إلى الكثير من المشاكل الانفعالية والسلوكية. وقامت الشركة بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المرضى نفسياً ومشرفيهم من خلال توفير عدد ١٥ جهاز سيكو دايموند وعدد ١٥ خط على نظام Club ٦٥ يجدد الاشتراك تلقائياً لمدة ٦ أشهر حتى يتسنى لهم إجراء مكالمات فيديو والتواصل مع أسرهم بشكل دائم.

دعم الفرق الطبية المصابين بفيروس كورونا

دعم وحدة شئون مقدمي الخدمة الطبية التابع لوزارة الصحة والسكان لاستقبال شكاوى وطلبات الفريق الطبي المصاب بفيروس كورونا من خلال توفير عدد ٣٠ جهاز محمول وعدد ٣٠ خط، وتأتي هذه المبادرة تقديراً للمجهود العظيم الذي

يبدله الأطباء وأطعم التمرريض وخافة العاملين في القطاع الطبي من أجل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لمصابي فيروس كورونا والسعي نحو الحد من انتشاره والعمل على حماية صحة وسلامة المواطنين.

وفيما يلي تقرير مراقب الحسابات الخارجي على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

- قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

- مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

- تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

- ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

- وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

- وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

- من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يتضمن المعلومات وتم إعداد وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه ورد تعليق من السيد المساهم / طارق أباطه يتساءل خلاله عما إذا كان من الممكن تلافي ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات خلال العام القادم.
- وقد رد سيادته على هذا التساؤل بأنه تم الوصول إلى درجة كبيرة من التفاهم مع الجهاز المركزي للمحاسبات سواء من خلال توفير إدارة الشركة لمزيد من البيانات التي يطلبها السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات ، مشيراً سيادته إلى أن إدارة الشركة ملتزمة بالعمل على تحسين أداء الشركة إعمالاً لكافة قواعد الحوكمة وذلك من خلال الإستماع باهتمام شديد للسادة مراقبي الحسابات لتحسين أداء الشركة ولمزيد من الإلتزام بتطبيق كافة قواعد الحوكمة.
- وكان هناك تعليق من جانب السيد المساهم / طارق أباطه أوضح خلاله أن سيادته يرى وجود تقدم بالفعل، موجهاً سيادته الشكر لإدارة الشركة.
- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار الإحاطة بتقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي

(القرار)

أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٩/٣/٢٠٢١ علماً بتقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة المصرية للاتصالات لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتقرير مراقب الحسابات عليه

البند الرابع:

بشأن: النظر في اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الرابع من جدول الأعمال والخاص بالنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٩/٣/٢٠٢١ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

البند الخامس:

بشأن: النظر في اعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتحديد أتعابه السنوية

عن هذا العام:

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن مجلس إدارة الشركة وافق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٢١ على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة ما يلي :

- تعيين الاستاذ / سامي عبد الحفيظ الشريك بمكتب KPMG - حازم حسن مراقب حسابات للشركة المصرية للاتصالات وبأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية والخدمات الإضافية بإجمالي مبلغ ٣٠١٤٠٠٩٥ جنيه للعام المالي ٢٠٢١.
- تعيين مكتب محمد مصطفى عن الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب الأشخاص الإعتبارية وضرائب المرتبات والأجور بإجمالي مبلغ ١٥٩٠٥٠٠ جنيه للعام المالي ٢٠٢١ بالإضافة لإسناد أعمال إعداد فحص ضريبة الأشخاص الإعتبارية من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ وكذلك أعمال إعداد للفحص الضريبي لضريبة المرتبات والأجور من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠ بنفس أتعاب تلك الخدمات عن كل سنة وبإجمالي مبلغ (٤٩٥٠٠٠٠ جنيه) عن تلك السنوات.
- أتعاب مكتب السيد عياني عن خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة بإجمالي مبلغ ٢٥١٠٩٠٠ جنيه للعام المالي ٢٠٢١.

- ثم قام سيادته بعرض القرار للتصويت وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٩/٣/٢٠٢١ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على تعيين الأستاذ / سامي عبد الحفيظ الشريك بمكتب KPMG - حازم حسن مراقب حسابات للشركة المصرية للاتصالات وباتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية والخدمات الإضافية بإجمالي مبلغ ٣,١٤٠,١٩٥ جم فقط ثلاثة ملايين ومائة وأربعون ألفاً ومائة وخمسة وتسعون جنيهاً مصرياً لا غير للعام المالي ٢٠٢١.

- إسناد الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب الأشخاص الإعتبارية وضرائب المرتبات والأجور لمكتب الأستاذ / محمد مصطفى بإجمالي أتعاب مبلغ ١٥٩,٥٠٠ جم فقط مائة وتسعة وخمسون ألفاً وخمسمائة جنيه لا غير للعام المالي ٢٠٢١ بالإضافة لإسناد أعمال إعداد فحص ضريبة الأشخاص الإعتبارية من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ وكذلك أعمال الإعداد للفحص الضريبي لضريبة المرتبات والأجور من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠ بنفس أتعاب تلك الخدمات عن كل سنة وبإجمالي مبلغ ٤٩٥,٠٠٠ جم فقط أربع مائة وخمسة وتسعون ألف جنيه لاغير عن تلك السنوات.

- إسناد خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدعوى لمكتب السيد عباني بإجمالي أتعاب مبلغ ٢٥١,٩٠٠ جم فقط مائتي وواحد وخمسون ألفاً وتسعمائة جنيه لا غير للعام المالي ٢٠٢١.

البند السادس:

بشأن: اعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة السابقة

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات أحيط بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٣/٢٠٢٠ علماً بإستقالة السيد المهندس / حسام عبد الله شعبان موسى الجمل وذلك إعتباراً من تاريخ ٤/٣/٢٠٢٠ بسبب تعيينه رئيساً تنفيذياً للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠٢٠.
- كما أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/٦/٢٠٢٠ علماً بخطاب الامانة العامة لوزارة الدفاع بتاريخ ١٥/٦/٢٠٢٠ بتعيين السيد اللواء أ.ح / بكر محمد عبد الوهاب محمد البيومي خلفاً للسيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر .
- كما أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٧/٢٠٢٠ علماً بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعيين السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد علي بدلاً من السيد المهندس / حسام عبد الله شعبان موسى الجمل عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة وذلك للمدة المتبقية .
- والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالإعتماد ...
- ثم قام سيادته بعرض قرار اعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة السابقة على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٩/٣/٢٠٢١ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وهي كالتالي :

إستقالة السيد المهندس / حسام عبد الله شعبان موسى الجمل وذلك إعتباراً من تاريخ ٤/٣/٢٠٢٠ بسبب تعيينه رئيساً تنفيذياً للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .

تعيين السيد اللواء أ.ح / بكر محمد عبد الوهاب محمد البيومي خلفاً للسيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر إعتباراً من تاريخ ١٥/٦/٢٠٢٠ وفقاً لخطاب الامانة العامة لوزارة الدفاع وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥٨ لسنة ٢٠٢٠.

تعيين السيد المهندس / محمد نصر الدين محمد علي بدلاً من السيد المهندس / حسام عبد الله شعبان موسى الجمل عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة إعتباراً من تاريخ ١٨/٦/٢٠٢٠ وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠٢٠.

البند السابع:

بشأن: اعتماد تعيين أعضاء جدد بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات

• قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن بالإحالة إلى قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للاتصالات والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٥ بشأن الموافقة على مقترح تعديل نص المادة (٢١) من النظام الأساسي للشركة المصرية للاتصالات الأمر الذي من شأنه زيادة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة ليصبح عدد الأعضاء المستقلين أربعة أعضاء بدلاً من ثلاثة أعضاء، وكذلك زيادة عدد الأعضاء الذي يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ليصبح ثمانية أعضاء بدلاً من سبعة أعضاء، وبالإحالة إلى قرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٥ بشأن تعيين السادة :-

- السيد الأستاذ / طارق محمد صلاح الدين محمد طنطاوي - عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة وذلك بدلاً من السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات.

- السيد الأستاذ / طارق محمد محي الدين عبد العزيز أبو علم عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة

والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل والموافقة.

ونظراً لإنقضاء الموعد المحدد بالدعوة المعلنة بشأن تقديم طلب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين والذي كان أقصاه الساعة الواحدة ظهراً يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٣/٢١ فإنه لم يتقدم أحد من السادة المساهمين بطلبات ترشيحهم لعضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم شروط الاستقلالية وإعمالاً لنص المادة (٢١) من النظام الأساسي للشركة فقد قام مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ بترشيح السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات كعضو مستقل بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات، والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة.

• ثم قام سيادته بعرض قرار اعتماد تعيين أعضاء جدد بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على تعيين أعضاء جدد بمجلس إدارة الشركة للمدة المتبقية لمجلس الإدارة وذلك على النحو التالي :

أولاً : عضوين ممثلين للحكومة صدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهم كالتالي :-

١. السيد المهندس / طارق محمد صلاح الدين محمد طنطاوي - عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة وذلك بدلاً من السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات.

٢. السيد المهندس / طارق محمد محي الدين عبد العزيز أبو علم عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة.

ثانياً: عضو مستقل من الذين يتوافر فيهم الشروط الواردة بالمادة (٢١) من النظام الأساسي للشركة وتم ترشيحه بموجب قرار مجلس الإدارة وهو :

السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات كعضو مستقل بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات للمدة المتبقية لمجلس الإدارة.

البند الثامن:

بشأن: النظر في الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية

في ٢٠٢٠/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الخاص بإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- ثم قام سيادته بعرض قرار إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

البند التاسع:

بشأن: النظر في الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢١ في إطار المسؤولية المجتمعية للشركة تجاه

المجتمع

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه وبتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٠ وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على اعتماد تبرعات عام ٢٠١٩ بإجمالي مبلغ ١٢٣,٥٩١,٦٩١,٠٦١ ج.م والمتضمن مبلغ بقيمة ٤٧,١٨٦,٤١٦,٣٤ ج.م خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠ على النحو التالي :

المبلغ بالجنيه	المدة
٧٦,٤٠٥,٢٧٥,٢٧	الفترة من ٢٠١٩/٣/٢٧ وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١
٤٧,١٨٦,٤١٦,٣٤	الفترة من ٢٠٢٠/١/١ وحتى ٢٠٢٠/٣/٢٣

وكذلك والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود مبلغ ١٢٥ مليون جنيه مصري (فقط مبلغ وقدره مائة وخمسة وعشرون مليون جنيه مصري لا غير) عن الفترة من ٢٠٢٠/٣/٢٤ و حتى موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسؤولية المجتمعية. ومن منطلق إيمان الشركة بأن المسؤولية المجتمعية التزاماً مستمراً عليها تجاه المجتمع المصري ، باعتبارها جزء أصيل لا يتجزأ منه وتماشياً مع إستراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ وتأكيداً على الإستراتيجية الخاصة بالشركة من خلال تبني رؤية ورسالة للمسؤولية المجتمعية تتميز بها الشركة في ذهن عملائها بصفاتها شركة وطنية رائدة وفي ظل التحول لمشغل اتصالات متكامل بهدف تحسين حياة المصريين لضمان مستقبل لهم ، فقد سبق موافقة مجلس إدارة الشركة على المشاركة في العديد من المبادرات المختلفة في كثير من المجالات مثل الصحة والتعليم وتمكين الشباب والمرأة ودعم وتمكين ذوي القدرات الخاصة و تنمية المجتمع المصري. وعليه فالأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على اعتماد المبلغ بداية من ٢٠٢٠/٣/٢٤ وحتى تاريخه طبقاً لآتي :

المبلغ بالجنيه	المدة
٨٨,٣٤٢,٦٧٥,٢٨	الفترة من ٢٠٢٠/٣/٢٤ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١
١٥,٨٦٥,٣٥٨,٧٥	من ٢٠٢١/١/١ وحتى تاريخه

وكذلك الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود مبلغ ٧٥ مليون جنيه مصري (فقط مبلغ وقدره خمسة وسبعون مليون جنيه مصري لا غير) عن الفترة من موعد انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية المنتهية في

- وحتى موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية.
- و الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة .
- ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بالنظر في الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢١ في إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع على السادة المساهمين للتصويت
- وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الإثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على إعتماد مبلغ التبرعات الذي تم سداؤه بداية من ٢٠٢٠/٣/٢٤ وحتى تاريخه طبقاً للآتي :

المبلغ بالجنيه	المدة
٨٨,٣٤٢,٦٧٥,٢٨	الفترة من ٢٠٢٠/٣/٢٤ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١
١٥,٨٦٥,٣٥٨,٧٥	من ٢٠٢١/١/١ وحتى تاريخه

وكذلك الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود مبلغ ٧٥ مليون جنيه مصري (فقط مبلغ وقدره خمسة وسبعون مليون جنيه مصري لاغير) عن الفترة من موعد انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وحتى موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية.

البند العاشر:

بشأن: النظر في تحديد بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه سبق أن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٣ على تحديد بدلات الحضور و الإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ كالآتي :
- صافي بدل الحضور مبلغ ١٥٠٠ جنيه (فقط ألف وخمسمائة جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل الإنتقال مبلغ ٦٠٠٠ جنيه (فقط ستة آلاف جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل حضور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسي - مستعان به) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة آلاف جنيه مصري لاغير) عن كل جلسة .
- وعليه فالأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ كما هي بالعام السابق
- ثم قام سيادته بعرض قرار الموافقة على بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ كما هو موضح على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بذات القيمة كالعام الماضي طبقاً للآتي:

- صافي بدل الحضور مبلغ ١٥٠٠ جنيه (فقط ألف وخمسمائة جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل الإنتقال مبلغ ٦٠٠٠ جنيه (فقط ستة آلاف جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل حضور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسي - مستعان به) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه (فقط ثلاثة آلاف جنيه مصري لاغير) عن كل جلسة

البند الحادى عشر:

بشأن ، النظر فى اعتماد عقود المعاوضة التي أبرمت مع الأطراف ذوى العلاقة والتي تشمل ولا تقتصر على مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة – إن وجد والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف خلال العام الحالى ٢٠٢٠.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة التزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس فى شأن هذا العقد .
- ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٣/٢٩ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين – أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة التزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس فى شأن هذا العقد.

البند الثانى عشر:

بشأن ، النظر فى الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه تم إعداد مشروع توزيعات الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وذلك على النحو التالى :

بيان	بالألف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١	٢,١٦٠,٢٩٦
أرباح مرحلة من العام السابق	٥,٨٩٨,٦٦٤
الإجمالي	٨,٠٥٨,٩٦٠
يوزع كالآتى:	
إحتياطي قانوني	١,٨٠,١٥
نصيب المساهمين	١,٢٨٠,٣٠٤
نصيب العاملين	٦٥٧,٠٩٣
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٩,٣٧٨
أرباح مرحلة للسنة التالية	٦,٠٠٤,١٧١
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٧٥ قرش للسهم	

و الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة .

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية إلى أن هناك تعليق للسيد المساهم / طارق أباطة يطلب خلاله من السادة أعضاء الجمعية العامة للشركة وخاصة السيد ممثل الحكومة المالكة لنسبة ٨٠% من أسهم الشركة السماح بإجراء توزيعات أرباح بمقدار ١ جنيه للسهم للمساهمين من غير الدولة وعلى أن يكون ذلك إستثناء لصغار المساهمين.
- كما أشار سيادته إلى وجود تعليق آخر من السيد المساهم / أحمد إمام يتمنى خلاله رفع قيمة الكوبون إلى ١ جنيه متمنياً الإستمرار في إجراء توزيعات أرباح سخية .
- كما أشار سيادته إلى وجود تعليق آخر من السيد المساهم / طارق أباطة يتساءل خلاله عن خطة الشركة للأرباح المرحلة ؟
- ومن جانبه أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن توزيعات الأرباح مرتبطة في النهاية بالسيولة المتاحة ، مشيراً سيادته إلى أنه سبق وأن أشار أحد السادة المساهمين إلى إرتفاع حجم القروض التي حصلت عليها الشركة ، مشيراً سيادته إلى أن إجراء مزيد من توزيعات الأرباح قد يترتب عليه مزيد من القروض وبالتالي مزيد من الأعباء التمويلية ، مشيراً سيادته إلى أن مقترح توزيعات الأرباح تم على أساس رؤية مجلس الإدارة والتي توازن بين التخطيط الإستراتيجي للشركة وإلتزاماتها ومصلحة السادة المساهمين، مشيراً إلى أن سيادته كان يتمنى زيادة توزيعات الأرباح متمنياً سيادته أن يتفهم السادة المساهمين هذا الأمر.
- تسأل أحد السادة المساهمين عن موعد صرف توزيعات الأرباح؟
- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أن الشركة تقوم بصرف توزيعات الأرباح طبقاً للمدة القانونية المحددة من الهيئة العامة للإستثمار وكذلك بورصة الأوراق المالية ، مشيراً سيادته إلى أن لدى الشركة ٣٠ يوم لتحويل توزيعات الأرباح ، مشيراً سيادته إلى أنه سيتم صرف توزيعات الأرباح في أقرب وقت ممكن في ضوء ما تسمح به الملاءة المالية للشركة ، مؤكداً سيادته على إلتزام الشركة بالمدة القانونية لصرف توزيعات الأرباح.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٩/٣/٢٠٢١ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠ طبقاً لما يلي :

بيان	بالآلاف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠	٢,١٦٠,٢٩٦
أرباح مرحلة من العام السابق	٥,٨٩٨,٦٦٤
الإجمالي	٨,٠٥٨,٩٦٠
يوزع كالآتي:	
إحتياطي قانوني	١,٨٠,١٥
نصيب المساهمين	١,٢٨٠,٣٠٤
نصيب العاملين	٦٥٧,٠٩٣
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٩,٣٧٨
أرباح مرحلة للسنة التالية	٦,٠٠٤,١٧١
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٧٥ قرش للسهم	

ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع السادة الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرفق .

هذا وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة التاسعة صباحاً من نفس اليوم.

جامعي الأصوات :

مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
مدير إدارة بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

١. الأستاذ / حسين محمد حسين
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى

أمين سر الجمعية :

مدير عام شئون مجلس الإدارة بالشركة

- الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد

مراقب الحسابات مؤسسة KPMG حازم حسن :

شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

- السيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ

الجهات المركزية للمحاسبات :

القائم بأعمال الوكيل الأول - مدير الادارة
وكيل وزارة - نائب أول مدير الادارة
وكيل وزارة - نائب أول مدير الادارة
وكيل وزارة - نائب أول مدير الادارة
وكيل وزارة - نائب أول مدير الادارة
وكيل وزارة - نائب أول مدير الادارة
وكيل وزارة - نائب أول مدير الادارة
وكيل وزارة - نائب أول مدير الادارة
مدير عام نائب - مدير الاداره
مدير عام نائب - مدير الاداره
مراقب حسابات

١. السيدة المحاسبة / فينيس خلاف ابسخيرون
٢. السيد الاستاذ / عاطف صبحي حسن
٣. السيد المحاسب / عبد الله عبد العليم محمود
٤. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين
٥. السيدة الأستاذة / سوزان صلاح الشناوي
٦. السيدة الأستاذة / إلهام سيد عبد العزيز
٧. السيد المحاسب / عاطف السيد عبد السلام
٨. السيد المحاسب / إيهاب سالم محمود
٩. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز
١٠. السيدة المحاسبة / شرين محمد المغربي
١١. السيد المحاسب / أحمد عبد الجليل إبراهيم

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية

ماجدة إبراهيم عثمان

" دكتور / ماجد عثمان "